دراسة

حرب التجهيل

دراسة ميدانية عن تأثير النزاع المسلح على
الوصول للتعليم في اليمن
— 2020 - 2021 —

مواطنة
لحقوق الإنسان

حرب التجهيل

دراسة ميدانية عن تأثير النزاع المسلح على الوصول للتعليم في اليمن

2021 - 2020

جدول المحتويات

تمهيد 8
أهداف الدراسة 10
المنهجية 12
أولًا: عينة الدراسة والعينات الاستطلاعية 12
1- عينة التلاميذ 12
2- العينة الاستطلاعية الخاصة بالنازحين 14
3- العينة الاستطلاعية الخاصة بالمتسربين 15
4- العينة الاستطلاعية الخاصة بالمعلمين 16
ثانيًا: أداة الدراسة 17
ثالثًا: الحلقة النقاشية 17
رابعًا: الصعوبات 17
تقسيم الدراسة 19
المحور الأول: 19
المحور الثاني: 19
المحور الثالث: 19
المحور الخامس: 19
المحور السادس: 19
السياق العام للنزاع 21
أولًا: النزاع المسلح في اليمن؛ نبذة عامة 21
ثانيًا: الوضع الاقتصادي والإنساني 22
ثالثًا: الانتهاكات الحقوقية في مجال التعليم أثناء النزاع 25
المحور الأول: الإطار القانوني للحق في التعليم وسبل حمايته 28
أولًا: الحق في التعليم 28
1- مضمون الحق في التعليم 28
2- المواثيق والصكوك الدولية بشأن الحق في التعليم وحمايته 29
3- التعليم في حالات الطوارئ 31
ثانيًا: حق التعليم في التشريعات الوطنية 33
ثالثًا: ملامح عامة عن قطاع التعليم في اليمن قبل النزاع 33
1-معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم العام: 34
2-المساواة بين الطلاب الذكور والإناث وفجوة التعليم بين الجنسين: 34
3-التسرب من التعليم: 35
4-جودة التعليم: 35
5-المعلمون: 36
6- المناهج الدراسية: 36
7- المباني والمرافق التعليمية: 37
8- الإنفاق على التعليم: 37

المحور الثاني: تأثير النزاع على التلاميذ 38
1 -9 خصائص عينة التلاميذ 38
2 -9 الوصول الآمن للمدرسة 40
3 -9 استمرارية العملية التعليمية 47
4 -9 الأثر الاقتصادي للنزاع على التلاميذ 51
5 -9 العنف بين التلاميذ داخل المدرسة 52
6 -9 الميول النفسية للتلاميذ تجاه المدرسة في ظل النزاع 54
7 -9 الحصول على الخدمات 56
8 -9 التحصيل العلمي في ظل النزاع 57
9 -9 المناهج الدراسية وأساليب التقييم (الاختبارات) 65
المحور الثالث: التسرب من المدرسة 69
1 - 3 خصائص عينة التلاميذ المتسربين 69
2 - 3 أسباب التسرب 70
3 – 3 احتمالات العودة للمدرسة 71
المحور الرابع: التعليم والنزوح 72
1 – 4 خصائص عينة التلاميذ النازحين 72
2 – 4 أسباب النزوح 72
3 – 4 إدماج التلاميذ النازحين 73
4 – 4 التكيف مع بيئة المدرسة 75
المحور الخامس: تأثير النزاع على المعلمين 76
1 - 2 خصائص عينة المعلمين 76
2 - 2 التأثيرات السلبية للنزاع على المعلمين 78
المحور السادس: الأثر المقابل للتعليم على النزاع 80
المعلمون ودورهم في تجنيب التعليم دعوات العنف 07
التلاميذ وسياسات النزاع 83
نتائج الدراسة 88
أولًا: النتائج الخاصة بتأثير النزاع على التلاميذ 88
1- تأثير النزاع على الوصول الآمن إلى المدرسة 88
2- تأثير النزاع على استمرارية العملية التعليمية 89
3- الأثر الاقتصادي للنزاع على التلاميذ وأسرهم 89
4- سلوكيات العنف المدرسي 90
5- تأثير النزاع على الميول النفسية للتلاميذ تجاه المدرسة 90
6- التأثير على الخدمات المدرسية 90
7- التحصيل العلمي 91
8- المناهج الدراسية وأساليب التقييم 91
ثانيًا: النتائج الخاصة بالنزاع والتسرب المدرسي 92
ثالثًا: النتائج الخاصة بالنزوح والتعليم 92
رابعًا: النتائج الخاصة بتأثير النزاع على المعلمين 92
خامسًا: النتائج الخاصة بالأثر المقابل للتعليم على النزاع 93
توصيات الدراسة 94
ملحق الدراسة - المقابلات: 99

تمهيد

منذ ست سنوات والنزاع المسلح في اليمن يلحق أضرارًا متزايدة بقطاع التعليم، ويتسبب بكوارث لا حصر لها، طالت جميع عناصر المنظومة التعليمية، ولم يتوفر إلا القدر اليسير من البنى والهياكل والسياسات التي يمكن الرهان عليها لإنقاذ التعليم في المستقبل. نزحت آلاف الأسر بأطفالها نحو مصير مجهول، وترك آلافُ التلاميذ مدارسهم للخراب أو لمقاتلين غرباء استوطنوها عنوة واستخدموها كثكنات عسكرية. كما تعقدت سبل الوصول الآمن إلى المدارس، فلم تعد الفتيات -كما الصبية الصغار- يجدن طريقًا آمنًا للمدرسة. ولم تكتفِ أطراف النزاع بتقويض التعليم بالقصف والاستخدام المسلح وترهيب المعلمين والعاملين في حقل التعليم، بل تحولت بعض المدارس إلى مزارات مفتوحة لمجنِّدين يبحثون عن مقاتلين أطفال، أو دعاة حرب يلقون على أسماع التلاميذ خطابات تعبئة سامّة، تنسيهم مذاق أناشيد الصباح المفعمة بحب السلام. هذا الحد من الكارثة يكفي لخسارة المستقبل، ما لم توجد تدخلات ومعالجات عاجلة قد تنجح هذه الدراسة في الإرشاد إليها.

وفي الواقع، يمثل النزاع بحد ذاته انتهاكًا جوهريًّا لحقوق الأطفال، بما فيها الحق في التعليم، حيث يؤدي إلى تقويض المنظومة التعليمية، وحرمان الآلاف من التلاميذ من الالتحاق بالتعليم، ويحرض على انقسام السياسات الخاصة بالتعليم بين جميع أطراف النزاع المسلح. تؤكد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بشكل متكرر، على أهمية التعليم وحماية التعليم أثناء النزاعات المسلحة. وفي ظروف النزاعات طويلة الأمد في البلدان الفقيرة، المفتقرة بالأساس للكثير من مقومات البيئة التعليمية الجيدة، واليمن واحدة منها، تصبح حماية الحق في التعليم واحتواء الآثار السلبية للنزاع على التعليم فوق طاقة المجتمعات المحلية، ويتطلب الأمر قيام المجتمع الدولي بدور أساسي وفاعل بحماية التعليم في بيئات النزاع المسلح.

تتناول هذه الدراسة التأثيرات المتعددة للنزاع المسلح في اليمن، منذ اندلاعه في سبتمبر/ أيلول 2014، على التعليم الحكومي العام باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية التي لحقتها أضرار الحرب، فتلقي الضوء على التأثيرات التي لحقت بالنظام التعليمي والعملية التعليمية والبنية المادية للمرافق والمنشآت التعليمية في عدد من المدارس الأساسية والثانوية، وتتتبّع تداعيات كل ذلك على التلاميذ والمعلمين عبر تحليل المعطيات الميدانية التي يمكن عكسها نوعيًّا. كما تتناول ظاهرة النزوح -نزوح التلاميذ مع أهاليهم على وجه التحديد- كإحدى الظواهر المرتبطة بالنزاع المسلح، فتدرس من واقع المعلومات الميدانية الصعوبات التي تواجه إعادة إدماج التلاميذ النازحين في مدارس المجتمع المضيف. وفي السياق، تتناول ظاهرة التسرب المدرسي، فهذه الظاهرة، وإن كانت موجودة بصورة لافتة قبل نشوب النزاع المسلح إلا أنه من المتوقع أن يكون النزاع المسلح قد زاد من تفاقمها على نحو واسع.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في التالي:

1) التعرف على طبيعة التأثيرات التي يتسبب بها النزاع المسلح على منظومة التعليم الحكومي العام بجميع عناصره.

2) قياس القدرة على الوصول الآمن للتعليم، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على التعليم في سياق النزاع المسلح.

3) الوقوف على التداخل المعاش بين التعليم وبعض الظواهر التي نتجت عن النزاع المسلح أو عمل على تعميقها، كالنزوح والتسرب المدرسي.

4) المساعدة في تدعيم استراتيجيات تخفيف أضرار النزاع المسلح على التعليم، وتعزيز التعليم الحساس أو المراعي لظروف النزاع وحالات الطوارئ.

المنهجية

أولًا: عينة الدراسة والعينات الاستطلاعية

بلغت عينة الدراسة (700) حالة، موزعة على النحو الآتي:

1 عينة التلاميذ

وهي مكونة من (400) حالة من تلاميذ المدارس الحكومية في مختلف المراحل العمرية، وتم اختيار عينة التلاميذ من (137) مدرسة في ثماني محافظات؛ هي: تعز، والحديدة، وصنعاء (المحافظة)، وعدن، وأبين، والضالع، وحجة، وصعدة، وأمانة العاصمة. وتم اختيار المحافظات التي يعتقد أن قطاعاتها التعليمية تعرضت لأضرار مباشرة أوسع بسبب النزاع المسلح مقارنة بمحافظات أقل تضررًا بناء على الرصد والتوثيق الذي قامت به مواطنة منذ سبتمبر/ أيلول 2014، وخضع الاختيار كذلك لمعايير عملية أخرى، كتوفر إمكانية الوصول الفعلي لإجراء الدراسة الميدانية، ومراعاة أن تشمل النطاقات الجغرافية المحلية للدراسة محافظات واقعة تحت سيطرة مختلف أطراف النزاع، بغرض قياس فروق محتملة قد تنجم عن اختلاف سلوك تلك الأطراف و»سياساتها» الخاصة بالتعليم. وتم اختيار العينة بطريقة تعكس متغيرات النوع والمستوى الدراسي (أساسي/ ثانوي)، والتوزيع الجغرافي (ريف/ مدينة)، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة التلاميذ على المحافظات والمدارس

المحافظة	عينة الدراسة												الإجمالي
	ريف						مدينة						
	مدرسة أساسية			مدرسة ثانوية أو مختلطة			مدرسة أساسية			مدرسة ثانوية أو مختلطة			
	بنين	بنات	إجمالي	بنين	بنات	إجمالي	بنين	بنات	إجمالي	بنين	بنات	إجمالي	
تعز	15	16	31	17	9	26	17	7	24	10	16	26	107
أبين	1	1	2	3	___	3	3	2	5	2	1	3	13
الضالع	2	1	3	9	3	12	5	2	7	3	1	4	26
عدن	7	___	7	2	2	4	4	1	5	1	___	1	17
حجة	4	1	5	18	9	27	4	___	4	3	5	8	44
الحديدة	10	3	13	4	0	4	8	3	11	25	12	37	65
صنعاء	3	4	7	20	9	29	___	___	0	4	1	5	41
صعدة	7	4	11	5	3	8	5	1	6	4	2	6	31
أمانة العاصمة	___	___	0	___	___	0	24	___	24	14	18	32	56
الإجمالي	49	30	79	78	35	113	70	16	86	66	56	122	400

وشملت عينة الدراسة 300 تلميذ من مدارس تعرضت خلال فترات متفاوتة من النزاع المسلح لأضرار مباشرة، بسبب الهجمات الجوية والبرية،أو الاستخدام لأغراض غير تعليمية (عسكرية أو إيواء نازحين)، إضافة إلى مئة تلميذ من مدارس تأثرت بالنزاع؛ نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية وغياب التمويل، وتعطل العملية الدراسية لبعض الوقت، والانعكاسات السلبية للنزاع على التحصيل العلمي للطلاب وعلى السلوكيات المدرسية للتلاميذ.

شكل رقم (1) يوضح نوع الأضرار المباشرة التي تعرضت لها المدارس ضمن العينة

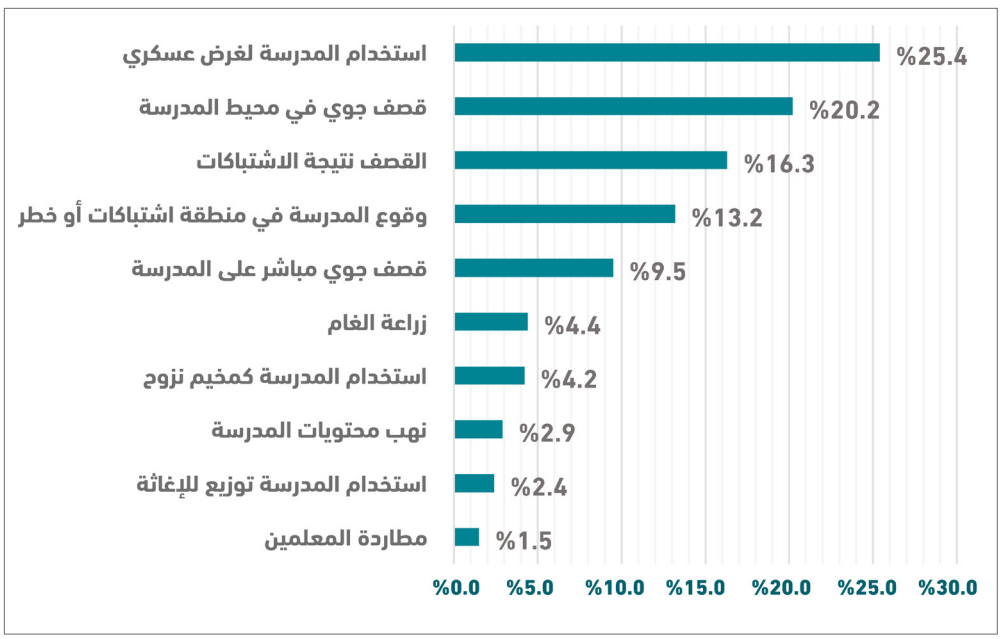

2 العينة الاستطلاعية الخاصة بالنازحين

للحصول على معلومات تساعد في التعرف على تأثير ظاهرة النزوح المصاحبة للنزاع على التعليم، تمت مقابلة مئة تلميذ نازح في المحافظات والمدارس نفسها التي شملتها عينة الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح توزيع العينة الاستطلاعية للنازحين على المحافظات

المحافظة	عدد التلاميذ النازحين
تعز	26
أبين	4
الضالع	6
عدن	5
حجة	18
الحديدة	17
صنعاء	2
صعدة	7
أمانة العاصمة	15
الإجمالي	100

3 العينة الاستطلاعية الخاصة بالمتسربين

تألفت هذه العينة من مئة تلميذ متسرب من التعليم، وكان الغرض منها الحصول على معلومات من التلاميذ أو أولياء أمورهم حول أسباب التسرب، لتوضيح العلاقة بين النزاع المسلح وظاهرة التسرب المدرسي (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3) يوضح توزيع العينة الاستطلاعية للتلاميذ المتسربين على المحافظات

المحافظة	عدد التلاميذ المتسربين
تعز	26
أبين	4
الضالع	6
عدن	6
حجة	10
الحديدة	9
صنعاء	6
صعدة	18
أمانة العاصمة	15
الإجمالي	100

4 العينة الاستطلاعية الخاصة بالمعلمين

تشكلت عينة المعلمين من مئة معلم في النطاقات الجغرافية والمدارس نفسها، وذلك بغرض الحصول على معلومات عن أوضاع المعلمين في ظل النزاع المسلح، والتعرف على التأثيرات المختلفة للنزاع على التعليم من وجهة نظر المعلمين.

جدول رقم (4) يوضح توزيع العينة الاستطلاعية للمعلمين على المحافظات والمدارس

المحافظة	توزيع عينة المعلمين						الإجمالي
	ريف			مدينة			
	مدرسة أساسية	مدرسة ثانوية او مختلطة	إجمالي	مدرسة أساسية	مدرسة ثانوية أو مختلطة	إجمالي	
تعز	10	4	14	13	1	14	28
أبين	1	2	3	___	1	1	4
الضالع	___	3	3	2	1	3	6
عدن	1	1	2	2	1	3	5
حجة	2	2	4	1	1	2	6
الحديدة	2	___	2	7	9	16	18
صنعاء	2	9	11	___	___	___	11
صعدة	6	1	7	___	1	1	8
أمانة العاصمة	___	___	___	5	9	14	14
الإجمالي	24	22	46	30	24	54	100

ثانيًا: أداة الدراسة

استخدمت الدراسة أداة المقابلة الفردية المقننة والمشتملة على أسئلة مغلقة وبعض الأسئلة المفتوحة لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة، ونفذ فريق مدرب ومتخصص من الباحثين الميدانيين عمليةَ جمع المعلومات من خلال النزول إلى المدارس المستهدفة خلال العام الدراسي 2019/ 2020م، وتحديدًا في الفترة من فبراير/ شباط وحتى مطلع أبريل/ نيسان 2020. وقام الفريق بعدد من الزيارات لنازحين يعيشون في أماكن تقع إلى جوار المدارس المستهدفة بغرض إجراء مقابلات مع تلاميذ نازحين، كما نفذ زيارات عشوائية للمحيط السكني القريب من المدارس بغرض العثور على تلاميذ متسربين من المدرسة، لإجراء مقابلات معهم أو مع أولياء أمورهم بعد تعذر الحصول على بيانات رسمية بالتلاميذ المتسربين. وقد تم إجراء جميع المقابلات الميدانية بصورة مباشرة وفورية مع المستجيبين؛ لضمان صدق الإجابات على أسئلة الاستمارة الخاصة بكل عينة.

ثالثًا: حلقة نقاشية مع خبراء في مجال التعليم في اليمن

عُقدت بتاريخ 27 أغسطس/ آب في مقر مواطنة لحقوق الإنسان، ورشة نقاشية تقويمية، ضمت نخبة من الخبراء في مجال التربية والتعليم في اليمن.

هدفت الورشة إلى عرض مخرجات الدراسة الأولية على الخبراء بغرض الحصول على آرائهم وملاحظاتهم والاستفادة من خبراتهم التراكمية، وخلال الورشة حظيت الدراسة بنقاش مستفيض حول المنهجية المتبعة والإجراءات والإطار النظري وتقسيمات الدراسة ومخرجاتها الأولية، وتم في الورشة توزيع استمارة استبار رأي على الخبراء المشاركين تضمنت أسئلة ذات صلة بخبراتهم العملية والبحثية في مجال التعليم، وخرجت الورشة بعدد من المقترحات التطويرية والملاحظات الاستدراكية تم استيعابها في الدراسة.

رابعًا: الصعوبات

واجهت عملية البحث الميداني الكثير من الصعوبات؛ ففي محافظتين تخضعان لسيطرة أنصار الله (الحوثيين) تعرض بعض أعضاء فريق البحث الميداني للاحتجاز من قبل مسؤولين محليين يتبعون الجماعة، ومُنعوا من مواصلة عملية جمع المعلومات. كما أدى قرار السلطات اليمنية بتعطيل الدراسة في جميع المناطق ابتداء من مارس/ آذار 2020، لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19، إلى تعذر استكمال الوصول إلى عدد من المبحوثين، كان مخططًا إجراء مقابلات معهم في المدارس. وعمومًا أمكن للفريق تجاوز تلك الصعوبات والعمل وفق خطط بديلة.

تقسيم الدراسة

انقسمت الدراسة إلى ستة أقسام على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري والقانوني، وشمل إطارًا قانونيًّا دوليًّا عن الحق في التعليم في الصكوك والمواثيق الدولية والتعليم في حالات الطوارئ، والحق في التعليم في التشريعات الوطنية، وملامح عامة عن قطاع التعليم في اليمن قبل النزاع، ولمحة عن التعليم في اليمن في ظل النزاع المسلح.

المحور الثاني: تأثير النزاع المسلح على التلاميذ، وتضمن تأثير النزاع على الوصول الآمن إلى المدرسة، واستمرارية العملية التعليمية، والأثر الاقتصادي للنزاع على التلاميذ، والعنف بين التلاميذ داخل المدرسة، وتأثير النزاع على علاقة الطالب بالمدرسة، ووضع المرافق والخدمات في المدرسة، والتحصيل العلمي، والمناهج وأساليب التقييم في ظل النزاع.

المحور الثالث: التسرب من المدرسة، وشمل هذا القسم أسباب التسرب، واحتمالات العودة للمدرسة لدى التلاميذ.

المحور الرابع: النزوح، وتم في هذا القسم تحليل أسباب النزوح، وآليات إدماج الطلاب النازحين في مدارس المجتمع المضيف، وعلاقة التلاميذ بالمدرسة في المجتمع المضيف.

المحور الخامس: تأثير النزاع المسلح على المعلمين، وتضمن التأثيرات المختلفة للنزاع على المعلمين، التي اتخذت العديد من الصور.

المحور السادس: التأثير المقابل للتعليم على النزاع المسلح، ويتضمن بعض المؤشرات الميدانية عن دور التعليم في احتواء تأثيرات النزاع على التلاميذ وبيئة التعليم داخل المدرسة.

السياق العام للنزاع

أولًا: النزاع المسلح في اليمن؛ نبذة عامة

يشهد اليمن نزاعًا مسلحًا عنيفًا منذ قرابة الست سنوات، فقد نجم عن استيلاء جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة صنعاء بالقوة في سبتمبر/ أيلول 2014 تداعيات متسارعة، سياسية وعسكرية، أفضت في مارس/ آذار 2015 إلى تدخل عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات ليتسع نطاق النزاع المسلح وتزداد وتيرته، وليصبح واحدًا من أعقد النزاعات في المنطقة وأكثرها قتامة وكارثية من الناحية الإنسانية والحقوقية. وفيما يستمر التصعيد العسكري للنزاع بين الحكومة المعترف بها دوليًّا وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في العديد من المناطق شرق وغرب البلاد، تخوض الحكومة مواجهات عنيفة مع قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين القريبة من عدن، والتي سيطر عليها «الانتقالي» في أغسطس/ آب 2019 مصعّدًا مطالبه التي ترفضها الحكومة بتقرير مصير الجنوب.

على الصعيد السياسي تقود الأمم المتحدة، بدعمٍ دولي، مساعيَ إنهاء النزاع بين الحكومة المعترف بها دوليًّا وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتمكن الطرفان، برعاية الأمم المتحدة نهاية العام 2018، في ستوكهولم بالسويد، من توقيع اتفاق لإعادة نشر القوات في مدينة الحديدة وموانئها المهمة لتدفق المساعدات الإنسانية، إضافة إلى تفاهمات بشأن إطلاق الأسرى من الطرفين، وفتح المعابر في مدينة تعز التي يحاصرها الحوثيون منذ بدء النزاع المسلح.

في مارس/ آذار 2020 دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «الأطراف المتقاتلة في اليمن إلى وقف فوري للأعمال العدائية، وبذل قصارى جهدهم لمواجهة الانتشار المحتمل لفيروس كورونا»، محذرًا من استمرار القتال في محافظتي الجوف ومأرب، اللتين شهدتا منذ بداية العام 2020م مواجهات عسكرية واسعة[1]. وبموازاة ذلك، كشف المبعوث الخاص لليمن مارتن غريفيث في أبريل/ نيسان 2020، عن مشروع إعلان مشترك لوقف إطلاق النار[2]، يتضمن دعوة الحكومة المعترف بها دوليًّا وجماعة أنصار الله (الحوثيين) للموافقة على وقف فوري لإطلاق النار في كافة المحافظات اليمنية، والتوقيع على مروحة تدابير إنسانية واقتصادية، تشمل دفع المرتبات، ورفع القيود عن الموانئ والمطارات، ومواجهة وباء كورونا المستجد، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وصولًا إلى الاستئناف العاجل للعملية السياسية بهدف وضع نهاية شاملة للنزاع.

شهدت جهود احتواء النزاع بين الحكومة المعترف بها دوليًّا والمجلس الانتقالي الجنوبي توقيع الطرفين اتفاقًا بشأن تقاسم السلطة والملف الأمني والعسكري في العاصمة السعودية الرياض، مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، وإثر تعذر تنفيذ الاتفاق التقى الطرفان مجددًا في الرياض لتوقيع آلية لتسريع تنفيذ بنود اتفاق الرياض أواخر يوليو/ تموز 2020، برعاية سعودية، وتضمنت الآلية التي يدور جدل حول إمكانية التزام الطرفين بها التأكيد على وقف إطلاق النار والشروع في تطبيق اتفاق الرياض، وتشكيل حكومة كفاءات بالمناصفة بين الشمال والجنوب.

(1) انظر: أخبار الأمم المتحدة على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2020/03/1052072

(2) انظر: مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، على الرابط:
https://osesgy.unmissions.org/ar

ثانيًا: الوضع الاقتصادي والإنساني

شهد الوضع الاقتصادي والإنساني خلال سنوات النزاع انهيارات متلاحقة، حوّلت حياة ملايين اليمنيين إلى جحيم لا يطاق، ونتيجة لانهيار العملة وفقدها أكثر من 25% من قيمتها خلال العام 2020، ارتفعت أسعار السلع الأساسية وإيجارات المباني والمواصلات العامة، وتسبب فارق أسعار العملة، الذي وصل إلى الثلث تقريبًا بين مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًّا ومناطق جماعة أنصار الله (الحوثيين)، بمضاعفة المعاناة لمواطنين، وفرض رسوم باهظة على التحويلات المالية الداخلية، كما انخفضت التحويلات المالية للمغتربين اليمنيين في الخارج بنحو 80 %، بسبب تفشي وباء كورونا في دول الخليج العربي التي تستضيف العدد الأكبر من العمالة اليمنية في الخارج[3]. واستمر انقطاع مرتبات أكثر من 500 ألف من الموظفين الحكوميين في مختلف المحافظات اليمنية[4]. ويهدد نفاد مخزون البلاد من العملات الصعبة بوقف عمليات استيراد الغذاء.

وشهدت اليمن منتصف العام 2020، موجة غزيرة من الأمطار عمت المحافظات اليمنية، وألحقت أضرارًا بالبنى التحتية ومنازل السكان وممتلكاتهم، وتسببت بوفاة وجرح العشرات ونفوق المواشي وإتلاف المزروعات، وحتى نهاية أغسطس/ آب كان عدد المتضررين من السيول قد بلغ 62000 أسرة في محافظات صنعاء ومأرب وحجة وريمة والمحويت والحديدة[5]. كما تسببت موجات من الجراد الصحراوي، خلال الفترة نفسها، بإتلاف محاصيل المزارعين من الحبوب والأعلاف والخضروات والفواكه في محافظات مأرب والجوف وشبوة وحضرموت والمهرة وحجة والحديدة، الأمر الذي سيترك آثارًا وخيمة على الأمن الغذائي في اليمن على المدى الطويل[6].

واجهت اليمن أزمة كوفيد-19 بإمكانيات شحيحة ونظام صحي متهاوٍ، ووسط تحذيرات من تسبب الجائحة بآثار كارثية، شهدت اليمن تدهورًا خطيرًا في الوضع الصحي والإنساني، ففقد الكثير من اليمنيين حياتهم بسبب الوباء. وحتى نهاية أغسطس/ آب 2020، بلغ عدد الحالات المؤكد إصابتها بكوفيد-19 التي تم الإبلاغ عنها 1962 حالة، من بينها 567 حالة وفاة، و1133 حالة تعافٍ[7]. وفي الواقع، لا تعبر هذه الأرقام عن حجم الجائحة في اليمن، فانعدام الاختبارات التشخيصية وضعف نظام الإبلاغ عن الحالات المصابة، وكذلك عدم شفافية أطراف النزاع، لا يساعد في التعرف على الحجم الحقيقي للوباء المستجد.

وتعيش المحافظات الواقعة شمال البلاد أزمة وقود أثرت سلبًا على العمل في المستشفيات والمرافق الحيوية، وتسببت في إعاقة أعمال الاستجابة الإنسانية، وخاصة خدمات ضخ المياه ونقلها بالشاحنات وعمليات توزيع الأغذية وخدمات شفط مياه المجاري، ونجم عنها رفع أسعار المواد الأساسية[8].

(3) آخر المستجدات الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، العدد 8 أغسطس/ آب 2020، على الرابط:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20humanitarian%20update_No8_August_Arb.pdf

(4) حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق، منظمة العفو الدولية، مارس/ آذار 2020، على الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war

(5) آخر المستجدات الإنسانية، مرجع سابق.

(6) المرجع السابق.

(7) المرجع السابق.

(8) المرجع السابق.

وفي يونيو/ حزيران 2020، انعقد في الرياض مؤتمر الاستجابة الإنسانية حول اليمن، وتعهد المانحون بتقديم 1,35 مليار دولار أمريكي فقط، من أصل 2,41 مليار مطلوبة لتغطية الأنشطة الإنسانية الأساسية حتى نهاية العام، بما في ذلك 180 مليون دولار لدعم الاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد. لكن النصف فقط من تلك التعهدات هو ما تم دفعه فقط حتى نهاية أغسطس[9]. ونتيجة لنقص التمويل تم إغلاق أو تقليص 15 برنامجًا، من أصل 41 برنامجًا إنسانيًّا رئيسًا للأمم المتحدة في اليمن، بينما تبقى البرامج الأخرى العاملة عرضة للإغلاق في حال استمر النقص في التمويل وهو ما سيتسبب «بعواقب فورية ومدمرة» بالنسبة لمئات الآلاف من المستفيدين[10]. واضطرت الوكالات الإغاثية العاملة في اليمن خلال الفترة من أبريل/ نيسان إلى أغسطس/ آب 2020، «إلى تقليل توزيع الغذاء وقطع الخدمات الصحية في أكثر من 300 مرفق صحي، ووقف الخدمات المتخصصة لمئات الآلاف من النساء والفتيات المصابات بصدمات نفسية واللاتي يعانين من ضعف شديد»[11]. ومنتصف أغسطس/آب حذر السيد راميش راجاسينغام، مساعدُ الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة الطارئة، أعضاءَ مجلس الأمن من الآثار المدمرة لنقص التمويل الإنساني على العمليات الإغاثية في اليمن[12].

وتسبب النزاع والأزمة الإنسانية الحادة في اليمن بوفاة أكثر من 233 ألف شخص حتى نهاية العام 2019[13]، وهناك 3,65 مليون نازح من مختلف المحافظات[14]. ونحو 24 مليون شخص، أي حوالي 80 بالمئة من السكان، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بينهم أكثر من 12 مليون طفل[15]. ويعاني نحو 2 مليون طفل من سوء التغذية[16]. وحتى أغسطس/ من العام 2019 وثقت (هيومن رايتس ووتش)، «ما لا يقل عن 90 غارة جوية للتحالف بقيادة السعودية منذ بداية الحرب «تبدو غير مشروعة»، بما فيها «هجمات قاتلة على قوارب صيد يمنية أسفرت عن مقتل العشرات، وبدا أنها متعمدة، على مدنيين وأهداف مدنية في انتهاك لقوانين الحرب»[17]. وخلال الفترة نفسها أطلقت جماعة أنصار الله (الحوثيين) «مرارًا قذائف مدفعية عشوائية على مدن يمنية، مثل تعز والحديدة [و]صواريخ باليستية عشوائية على السعودية، بما فيها على مطار الرياض الدولي. قد ترقى بعض هذه الهجمات إلى جرائم حرب»[18]. كما واصلت «الألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون في جميع أنحاء اليمن الإضرار بالمدنيين وسبل عيشهم»[19].

---

(9) المرجع السابق.

(10) المرجع السابق.

(11) المرجع السابق.

(12) المرجع السابق.

(13) حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق، منظمة العفو الدولية، مارس/ آذار 2020، على الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war/

(14) اليمن تقرير عن الوضع، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، يونيو/ حزيران 2020، على الرابط:
https://reports.unocha.org/ar/country/yemen

(15) الأزمة في اليمن، اليونيسف، على الرابط:
https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

(16) المرجع السابق.

(17) اليمن أحداث العام 2019، هيومن رايتس ووتش، سبتمبر/ أيلول 2019، على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2020/country-chapters/336718

(18) المصدر السابق.

(19) المصدر السابق.

وإلى ذلك «واصل الحوثيون فرض قيود صارمة على الحركة، بما في ذلك تدفق المساعدات إلى تعز، ثالث أكبر مدن اليمن، ما كان له تأثير مدمر على السكان المحليين»[20]. وفرض التحالف بقيادة السعودية والإمارات قيودًا على إدخال البضائع والمعونات، من قبيل المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية إلى اليمن، بينما أعاقت سلطات الأمر الواقع، جماعة أنصارالله (الحوثيين)، عمليات نقل المساعدات الإنسانية داخل البلاد»[21].

(20) المصدر السابق.

(21) حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق، منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

ثالثًا: الانتهاكات الحقوقية في مجال التعليم أثناء النزاع

تسبب النزاع المستمر منذ قرابة ست سنوات بانهيار شبه كامل لمنظومة التعليم العام في اليمن، فبلغ عدد المدارس التي أصبحت خارج الخدمة بشكل كامل 2500 مدرسة، مع إغلاق حوالي 27% من المدارس في جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى 66 % من المدارس تضررت بسبب العنف الشديد، واستُخدمت 7% من المدارس كمراكز إيواء نازحين أو من قبل جماعات مسلحة[22]. وخلال العام 2017 تركزت أغلب الأضرار التي أصابت المنشآت التعليمية في محافظات تعز (325) وعدن (260) وصعدة (239) وأمانة العاصمة صنعاء (227)[23].

نجمت معظم الأضرار المادية التي لحقت بالمدارس خلال سنوات النزاع عن القصف الجوي لطائرات التحالف بقيادة السعودية والإمارات[24]؛ يليها القصف البري وتبادل إطلاق النار[25]، أما قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين)، ومعها حليفهم «صالح» (سابقًا)، فمسؤولة عن العدد الأكبر من حالات الاستخدام العسكري للمدارس[26]. وخلال الفترة من مارس/ آذار 2015 وحتى ديسمبر/ كانون الأول 2019 وثقت مواطنة لحقوق الإنسان أكثر من 380 واقعة اعتداء على مدارس ومرافق تعليمية في اليمن. اشتملت على ما لا يقل عن153 هجمة جوية قامت بها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات على -أو بالقرب من- مدارس ومرافق تعليمية في 16 محافظة يمنية[27]. وفي الفترة نفسها وثقت «مواطنة» 36 هجومًا بريًّا بالقذائف ومضادات الطيران والمواجهات العسكرية بالرصاص الحي، استهدفت مدارس ومرافق تعليمية في مناطق يمنية مختلفة، وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 22 هجمة من إجمالي الهجمات الموثقة على المدارس خلال المواجهات البرية، فيما تتحمل فصائل مسلحة مختلفة والقوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 8 هجمات برية، وهناك 6 وقائع هجوم برية المسؤولية عنها مشتركة بين القوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا وجماعة أنصار الله (الحوثيين) . كما وثقت «مواطنة» 171 واقعة استخدام عسكري واحتلال للمدارس، يتحمل أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية 131 واقعة، وتتحمل قوات حكومة هادي والقوات التابعة لها مسؤولية 30 واقعة، وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي مسؤولية 8 وقائع. كما وثقت «مواطنة» 20 هجمة أخرى طالت المدارس[28].

ونتيجة للنزاع وانهيار الاقتصاد وتراجع الدخل، بات نحو 2 مليون طفل خارج المدرسة حتى نهاية العام 2018، مقارنة بـ1.6مليون طفل قبل النزاع، وارتفع عدد الأطفال الذين هم بحاجة لمساعدة في مجال التعليم إلى 4.7 مليون[29]. وخلال السنوات الأولى من النزاع لم يتمكن آلاف الطلاب من الوصول إلى المدرسة بسبب المواجهات المسلحة، وقطع الطرقات، واستخدام المدارس. وواجه التلاميذ أشكالًا متفاوتة من العنف في الطريق إلى المدرسة، فخلال العام 2016 أبلغت جهات محلية عن وقوع 16واقعة قتل لأطفال كانوا في طريقهم إلى المدرسة في محافظة تعز، إضافة إلى

(22) خارج المدرسة أطفال اليمن ودروب الضياع، اليونيسف، مارس/ آذار 2018، ص2.

(23) Education Under Attack 2018, Global Coalition to Protect Education From Attack, 2019. P 260.

(24) Safeguard Yemen's Future; Protect Education From Attack, Global Coalition to Protect Education From Attack, February 2019,. P 3.

(25) Education Under Attack 2018, P 261.

(26) Education Under Attack 2018, P 264.

(27) تقويض المستقبل الهجمات على المدارس في اليمن مارس/ آذار 2015 - ديسمبر/ كانون الأول 2019، مواطنة لحقوق الإنسان أغسطس/ آب 2020، ص34.

(28) المرجع السابق، ص 40.

(29) Safeguard Yemen's Future. P 2.

حالتي اختطاف طلاب ومدرسين[30].

ويواجه المعلمون ظروفًا اقتصادية شديدة القسوة، حيث حرم النزاع 51% منهم رواتبهم منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2016[31]، سيما القاطنين في المحافظات الشمالية غير الخاضعة لسلطة الحكومة المعترف بها دوليًّا. ويعد انقطاع مرتبات المعلمين أو عدم انتظامها «أحد التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجه التعليم في اليمن»، إذ يدفع بعض المعلمين للانخراط في النزاع المسلح، أو الإضراب عن العمل، أو الغياب المتكرر، أو عدم ممارسة التعليم الجيد في الفصل. وفضلًا عن ذلك يتعرض بعض المعلمين والعاملين في قطاع التعليم لأشكال مختلفة من العنف والاعتداءات والتهديد بالقتل ومداهمة المباني التعليمية. وفي الوقت الراهن لا تتوفر برامج مستدامة لتدريب وتأهيل المعلمين، باستثناء البرامج المحدودة التي تنفذها بعض الوكالات الدولية العاملة في اليمن، كالبنك الدولي الذي نفذ، عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية في صنعاء، مشاريع مصغرة لتدريب معلمي المرحلتين الأساسية والثانوية في سبع محافظات خلال العام 2017[32].

تسيطر جماعة أنصار الله (الحوثيين) على مطابع الكتاب المدرسي في صنعاء، وواصلت عملية الطباعة لتغطية جزء من احتياجات الكتاب المدرسي للعام 2016/2017 وتوزيعها على جميع المحافظات، بما فيها الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًّا. وبحسب المدير التنفيذي لمطابع الكتاب المدرسي في صنعاء، بلغ عدد المطبوع من الكتاب المدرسي في ذلك العام 19 مليون نسخة[33] ، وقد موّلت اليونيسيف طباعة 4.563.000 كتاب مدرسي، إلا أن هذا الدعم لم يتواصل بعد أن قالت الحكومة المعترف بها دوليًّا، إأن عشرات العناوين من الكتب المطبوعة هي ضمن الكتب المدرسية التي أجرت جماعة أنصار الله (الحوثيين) تغييرات جوهرية في محتوياتها.

قالت الممثلة الخاصة للأمين العام، المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة فرجينيا غامبا، إن الهجمات على المدارس انخفضت بعد إنشاء التحالف وحدة لحماية الأطفال في مقره في أكتوبر/ تشرين الأول 2017[34]، وبالرغم من ذلك فقد استمرت هجمات التحالف بقيادة السعودية والإمارات على المدارس والمنشآت التعليمية. في أكتوبر/ تشرين الأول 2018 أيدت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا إعلان المدارس الآمنة، وتعهدت بتحسين حماية الطلاب والعاملين في مجال التعليم، وأنشأت لهذا الغرض لجنة مدارس آمنة في وزارة التربية والتعليم. كما يوجد في مقر وزارة التربية والتعليم التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بأمانة العاصمة لجنة لإدارة الأزمات التي تواجه التعليم في حالات الطوارئ، لكن هذه اللجان لم تقم بأي دور ملموس لإدارة أزمة التعليم خلال النزاع[35].

وتقوم المنظمات الدولية الداعمة بتدخلات نشطة للمساعدة في استمرار التعليم أثناء النزاع المسلح، فخلال العام 2014، قامت اليونيسف بالتعاون مع شركاء آخرين في صندوق الشراكة العالمية لدعم تسريع التعليم بإعادة تأهيل 139 مدرسة متضررة في ست محافظات يمنية، وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومناسبة لحوالي 68 ألف طفل[36]. وتبنت

(30) Education Under Attack 2018, P 263.

(31) Safeguard Yemen's Future. P 2.

(32) التقرير السنوي 2017، الصندوق الاجتماعي للتنمية، صنعاء 2017، ص11.

(33) صحيفة الثورة التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، على الرابط: http://althawrah.ye/archives/477571

(34) التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، غطى التقرير الفترة من ديسمبر/ كانون الأول 2017 - ديسمبر/ كانون الأول 2018، ص11.

(35) عبدالغني الحاوري، تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات بوزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية في ضوء الخبرات العربية والعالمية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 15، عدد 3، 2019، ص313.

(36) التعليم في خط النار، النزاع وحرمان الأطفال من التعليم في الشرق الأوسط، اليونيسف، سبتمبر/ أيلول 2015، ص12.

اليونيسف برنامج دفع حوافز نقدية لتشجيع المعلمين على البقاء في وظائفهم في عموم المحافظات اليمنية المتأثرة بالنزاع، حيث تسلّم 97,710 من المعلمين والمعلمات والعاملين في المدارس (أي 89 بالمئة ممن توقفت مرتباتهم وما يزالون يؤدون وظائفهم التربوية) تلك الحوافز من أجل إبقاء التعليم متاحًا أمام الأطفال في جميع أنحاء اليمن[37]. كما أطلقت اليونيسف أول استجابة طارئة للتعليم في اليمن ضمن برنامج "التعليم لا يمكن أن ينتظر" بمبلغ ثلاثة ملايين دولار من أجل تلبية احتياجات التعليم في مناطق الساحل الغربي[38]. وتواصل اليونيسف جهود المناصرة الداعية لاستئناف صرف رواتب المعلمين والمعلمات، ومعاودة العمل بمشروع حوافز المعلمين لدعم الكوادر التربوية الذين لا يتقاضون أي أجر، من أجل تمكين المدارس من مواصلة التعليم.

(37) تقرير الوضع الإنساني، اليونيسف المكتب القطري - اليمن، مارس/ آذار 2019، ص6.

(38) تقرير الوضع الإنساني، اليونيسف المكتب القطري - اليمن، يناير/ كانون الثاني 2020، ص5.

المحور الأول: الإطار القانوني للحق في التعليم وسبل حمايته

أولًا: الحق في التعليم

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وشرطٌ لرُقيّه وتقدمه في مجالات الحياة المختلفة، وقد درجت العديد من المواثيق والصكوك الدولية على تأكيد هذا الحق بوصفه ملزمًا لجميع الدول، وحثتها على العمل من أجل توفير البيئة المناسبة للتعليم بجميع مراحله، والامتناع عن ممارسة التمييز في مجال التعليم، أو التذرع بأي ظروف لحرمان البعض منه، بما في ذلك أوقات النزاع والأزمات طويلة المدى.

1- مضمون الحق في التعليم

يشمل الحق في التعليم «الوصول إلى المؤسسات والبرامج التعليمية العامة دون تمييز، وتوافق التعليم مع الأهداف المتمثلة في الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها [...] وتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، واعتماد وتنفيذ استراتيجية تعليمية وطنية تشمل توفير التعليم الثانوي والعالي والتربية الأساسية، وحرية اختيار التعليم دون تدخل من الدولة أو أطراف ثالثة، شريطة الامتثال لمعايير التعليم الدنيا (المادة 13) الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»[39]. وعليه فإن التعليم كحق من حقوق الإنسان لا يقتصر على إتاحة التعليم وحسب، وإنما ملاءمة التعليم المقدم وأن يكون ميسرًا، وكافيًا، ومراعيًا للهُوية الثقافية للتلاميذ، وغير مخالف لحقوق الإنسان الأخرى[40]. وثمة سمات أساسية للحق في التعليم ينبغي على الدول توفيرها بحسب إمكاناتها ومواردها، وتتمثل هذه السمات في[41]:

- التوافر: ويعني إنشاء المدارس المزودة بالخدمات والمرافق الضرورية، كالخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب.
- إمكانية الالتحاق: أي جعل التعليم في متناول الجميع من الناحيتين الاقتصادية والمادية، بما في ذلك الوصول المجاني إلى التعليم، وملاءمة الموقع الجغرافي للمدرسة.
- إمكانية القَبول: ويعني ملاءمة المناهج وأساليب التدريس للنواحي الثقافية والصحية وقيم التعايش الاجتماعي، وانسجام التعليم مع حقوق الإنسان.
- قابلية التكيف: ويقصد به ملاءمة التعليم لاحتياجات الطفل، واتسامه بالمرونة وتعزيز القدرة على الاستجابة للمعارف والمعايير العلمية الحديثة.

---

(39) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 21 يوليو/ تموز 2015، ص16. ونصت الفقرة 3 من المادة 13 المشار إليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على احترام حرية الآباء أو الأوصياء الشرعيين في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي تفرضها الدولة، وتأمين تربية دينية وخلقية وفقًا لقناعاتهم الخاصة. فيما أجازت الفقرة 4 من المادة نفسها على الحق في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية خاصة شريطة التقيد بالمبادئ الخاصة بالتعليم الواردة في العهد وبما تفرضه الدولة من معايير دنيا.

(40) كريستين هوسلر ونيكول إيربان وروبرت مكوركوديل، حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة: دليل قانون دولي، مؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن (PEIC) المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن، ص25.

(41) المرجع نفسه، ص 87-84.

إن الحق في التعليم معرّض في الواقع للكثير من الانتهاكات التي تطاله مباشرة، أو تؤثر في منظومة التعليم المكونة من التلاميذ والمعلمين وموظفي التعليم والمؤسسات التعليمية، وتعرّف الانتهاكات المرتبطة بالتعليم بأنها «الأفعال التي تهاجم الظروف الضرورية للتعليم وتقوضها»[42]، وغالبًا ما ترتبط انتهاكات التعليم بظروف النزاع وانعدام الأمن، وتشمل بصورة غير حصرية الهجوم على المدارس ومنشآت التعليم أو احتلالها واستخدامها لأغراض غير تعليمية، والتعرض للتلاميذ بأذى في طريق الذهاب والعودة من المدرسة، وتهديد المعلمين أو تعذيبهم وملاحقتهم أمنيًّا، وتعطيل استمرارية الدراسة وغير ذلك.

2- المواثيق والصكوك الدولية بشأن الحق في التعليم وحمايت

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الوثيقة الأولى على المستوى الدولي، التي اعتبرت التعليم حقًّا من حقوق الإنسان الثابتة والمستوجبة للحماية القانونية، فقد نصت المادة 26 من «الإعلان» على الحق في التعلم لكل شخص، وعلى مجانية التعليم في مراحله الأولى والأساسية، وإلزامية التعليم الابتدائي. وحظر «الإعلانُ» التمييزَ في الحقوق -ومنها التعليم- على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي أو المولد.

وجرّمت اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم (ديسمبر/ كانون الأول 1960) جميع أشكال التمييز في التعليم، ملزمة جميع الدول الموقعة على الاتفاقية بدعم تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للجميع في مجال التعليم. وعرّفت المادة (1) من «الاتفاقية» التمييز بأنه كل فعل يقصد به أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في مجال التعليم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي والمولد، وخاصة ما يلي:

أ- حرمان أي شخص أو جماعة من الأشخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة.
ب- قصر فرص أي شخص أو جماعة من الأشخاص، على نوع من التعليم أدنى مستوى من سائر الأنواع.
ج- إنشاء أو إبقاء نظم أو مؤسسات تعليمية منفصلة، لأشخاص معينين أو لجماعات معينة من الأشخاص، غير تلك التي تجيزها أحكام المادة 2 من الاتفاقية.
د- فرض أوضاع لا تتفق وكرامة الإنسان على أي شخص أو جماعة من الأشخاص.

وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية بإلغاء أي أحكام تشريعية أو تعليمات إدارية تنطوي على تمييز في التعليم، وألّا تسمح بأي اختلاف في معاملة المواطنين من جانب السلطات العامة إلا على أساس الجدارة أو الحاجة فيما يتعلق بفرض الرسوم الدراسية أو إعطاء المنح الدراسية وغير ذلك. كما ألزمت الاتفاقية الدول الموقعة بجعل التعليم الابتدائي مجانيًّا وإجباريًّا، وجعل التعليم الثانوي بشتى أنواعه متوفرًا وسهل المنال للجميع. والغاية من التعليم بحسب الاتفاقية هي تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتيسير التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العنصرية أو الدينية، ومساندة جهود الأمم المتحدة في سبيل صون السلام.

أوجبت المادة (13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) على الدول الموقعة، الاعترافَ بحق كل فرد في التربية والتعليم[43]، وحددت هدف التربية والتعليم في الإنماء الكامل للشخصية

(42) المرجع السابق، ص26.

(43) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة (13).

الإنسانية وكرامتها، وتمكين كل شخص من الإسهام النافع بدوره في مجتمع حر، «وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الاثنية أو الدينية»[44]. وفصّل العهد في كيفية ضمان الحق في التعليم للجميع من خلال النص على جعل التعليم الابتدائي إلزاميًّا وإتاحته مجانًا، وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، وتشجيع التربية الأساسية للأشخاص الذين لم يتلقوا أو يستكملوا الدراسة الابتدائية، وإنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات المحلية والوطنية[45]، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس. كما أكد «العهد» أن عدم التمييز يشمل تيسير الوصول إلى التعليم للجميع على قدم المساواة.

وتضمنت اتفاقية حقوق الطفل (1989) تأكيدًا على حق الطفل في التعليم، فألزمت المادة (28) منها، الدولَ الموقعة على الاتفاقية بالعمل على جعل التعليم الابتدائي إلزاميًّا ومتاحًا للجميع، وتشجيع كافة أشكال التعليم الثانوي وتطويرها، واعتماد مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها، وأن تقوم بضمان إدارة النظام التعليمي بطريقة تحفظ الكرامة الإنسانية للطفل ومصالحه الفضلى، وتعزز التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وتراعي على نحو خاص احتياجات البلدان النامية في هذا الخصوص. وفيما يتصل بالغاية من التعليم نصّت المادة (29) من «الاتفاقية»، من بين أمور أخرى، على جعل الغرض من التعليم تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكانياتها، وتنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية احترام ذوي الطفل وهُويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه أو نشأ فيه بالولادة.

في الفترة من 5 إلى 9 مارس/ آذار 1990، انعقد في (جومتيين) بتايلاند المؤتمر العالمي حول «التعليم للجميع» بمشاركة مندوبي 155 دولة، بهدف تجديد الالتزام الدولي بتوفير التعليم الابتدائي للجميع والقضاء على أمية الكبار، وتحسين نوعية التعليم الأساسي، وإيجاد طرق أكثر فعالية من حيث التكاليف من أجل تلبية احتياجات التعلم الأساسية لدى مختلف الفئات السكانية الأقل حظًّا. وخرج المؤتمر غير المسبوق على الصعيد الدولي بوثيقتين «تاريخيتين» فيما يتعلق بحق التعليم للجميع؛ تضمنت الأولى «رؤية موسعة» للتعليم، تشمل تعميم الالتحاق بالتعليم، والنهوض بالمساواة، والتركيز على اكتساب التعلم، وتوسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها، وتعزيز بيئة التعلم، وتقوية المشاركات الدولية لتحقيق هذه الأهداف[46]. وقدمت الوثيقة الثانية هيكلية عمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية من خلال وضع سياسات مساندة، وتعبئة الموارد، وتدعيم التضامن الدولي[47]. وفي السياق نفسه، انعقد في أبريل/ نيسان 2000 في (داكار) بالسنغال «المنتدى العالمي للتعليم»، الذي أقرت فيه 164 دولة استراتيجية دولية لتحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015، مع التركيز بشكل خاص على تعليم الفتيات[48].

(44) المرجع السابق.

(45) المرجع السابق.

(46) الإعلان العالمي للتعليم للجميع، جومتين، تايلاند (1990)، المادة الثانية.

(47) انظر: نص الإعلان العالمي حول التربية للجميع وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية على الرابط:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000127583_ara

(48) انظر: «توفير التعليم للجميع» على الرابط:
https://www.unicef.org/arabic/education/24272_47774.html

3- التعليم في حالات الطوارئ

مع الزيادة المطردة في النزاعات الأهلية والأزمات طويلة الأجل حول العالم، وما لحق بالتعليم من أضرار فادحة نتيجة لذلك، بدت الحاجة ملحة لضمان استمرارية التعليم في حالات الطوارئ[49]. وفي جنيف (نوفمبر/ تشرين الثاني 2000) عقدت منظمات عالمية غير حكومية معنية بقضايا التعليم، «مشاورة» حول التعليم في حالات الطوارئ، أفضت إلى تشكيل الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ)الآيني (كشبكة عالمية «تعمل ضمن إطار عمل إنساني وإنمائي لضمان تمتُّع جميع الأفراد بالحق في تعليم جيد، وآمن، وملائم، ومنصف»[50]. ومنذ ذلك الحين تعيّن على الجهات المانحة المعنية مدُّ يد العون والمساعدة للبلدان المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية التفكير في إدماج التعليم ضمن عملية الاستجابة الإنسانية بعد أن كان «يُنظر للتعليم كجزء من عمل تنموي طويل الأمد، بدلًا من اعتباره استجابة ضرورية للطوارئ»[51].

شكّل «التقرير العالمي لرصد التعليم 2011»، جرسَ إنذار شديد الوقع للفت أنظار العالم إلى تنامي مخاطر النزاع المسلح على التعليم، وقصور جهود المعونة الإنسانية في هذا المضمار، فقد ذكر التقرير أن نصيب التعليم من الاستجابة الإنسانية في العام 2009 لم يتجاوز 2% من مجموع المعونة الإنسانية[52]، وطالب بتقييم أوسع لاحتياجات التعليم في المناطق المتأثرة بالنزاع، وسد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التعليم للجميع، سيما أن التعليم هو عماد إقامة السلام الدائم في مجتمعات ما بعد النزاع. وفي سبتمبر/ أيلول 2015 انعقد في نيويورك بالولايات المتحدة مؤتمر التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ليقر خطة التنمية المستدامة التي اشتملت على 17 هدفًا، منها الهدف رقم 4 بشأن ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030. وقدم «المؤتمر» «إطار عمل التعليم 2030» الذي اعتمده ممثلون عن 180 دولة عضو في اليونسكو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، كخطة عمل وإرشادات توجيهية للحكومات بشأن تنفيذ الهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة، وكيفية تطوير خطط تعليم وطنية فعالة، كما ضم «إطار عمل التعليم 2030»، 43 مؤشرًا لرصد التقدم المحرز عالميًّا على صعيد الهدف الرابع[53]، وتطرق إلى التعليم في أوقات الأزمات، فدعا الدول المشاركة إلى ضمان توفر «نظم تعليمية تشمل الجميع وتتسم بالاستجابة والقدرة على الصمود من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب والكبار في ظل أوضاع الطوارئ، بمن فيهم النازحون داخليًّا واللاجئون»[54].

وخلال القمة العالمية للعمل الإنساني في إسطنبول 24 مايو/ أيار 2016 أطلقت اليونيسف، بالشراكة مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنظمة إنقاذ الطفل، صندوق «التعليم لا يمكن أن ينتظر»، وهو إطار عمل استراتيجي لتلبية الحاجات التعليمية في أوقات الأزمات والنزاعات المسلحة حول العالم، يهدف إلى جمع 3.85 مليار دولار لتوفير التعليم لـ18% من الأطفال والشباب الذين تأثر تعليمهم بالنزاعات

(49) انظر: «التعليم في حالات الطوارئ» على الرابط:
https://ar.unesco.org/themes/education-emergencies

(50) إطار العمل الاستراتيجي 2018- 2023، 2018، الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني)، نيويورك 2018، ص8.

(51) الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية-الاستجابة-التعافي، الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني)،2010، ص3.

(52) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2011 «الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم»، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2011، ص19.

(53) التقرير العالمي لرصد التعليم المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا 2017/2018، ص116، على الرابط:
https://bit.ly/307ObOu

(54) إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية 2018- 2012، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 2017، ص12.

والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض بحلول العام 2020م[55]، وذلك بالتركيز على الدعائم الثلاثة للتعليم، وهي: النفاذ والجودة وتعزيز الأنظمة، فيدعم التعليم الشامل للجميع ومواجهة التحديات التي تعترض سبيل المتعلمين والمربين وأنظمة التعليم خلال الأزمات وما بعدها، إضافة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعلمين خلال الأزمات، و»بناء القدرة على الصمود والترويج للتعافي السريع والانتقال»[56].

وبرز إلى السطح في هذا السياق مفهوم «التعليم الحساس للنزاع» الذي يشير إلى سلسلة من العمليات الهادفة لتقليل الأثر السلبي للنزاع على التعليم، وزيادة الأثر الإيجابي للتعليم على النزاع[57]، وذلك من خلال تحليل النزاع ومعرفة ديناميكياته والأطراف المشاركة فيه، وطبيعة التفاعل المتبادل بين سياق النزاع والتعليم، وفي النهاية قد يساعد هذا في التخفيف من الآثار السلبية للنزاع على التعليم، وتوجيه السياسات التعليمية لتكون مساعدة في التماسك الاجتماعي وبناء السلام. وقد وضعت الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني) معاييرَ في خمسة مجالات تمثل الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ، وهي: المعايير الأساسية (التنسيق ومشاركة المجتمع المحلي)، والتعليم والتعلم (المناهج والتدريب وطرق التدريس)، وسياسة التعليم (رسم السياسات والتشريعات والتخطيط والتنفيذ)، والمعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية (سياسة التوظيف والإشراف)، مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلم (الوصول إلى بيئة تعلم آمنة، وعدم وجود التمييز، وتذليل بعض صعوبات الالتحاق كفقدان الوثائق).

(55) التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2016، ص147.

(56) إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية 2018- 2012، مرجع سابق، ص11.

(57) الملاحظات الإرشادية للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع، الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني)، نيويورك 2013، ص13.

ثانيًا: حق التعليم في التشريعات الوطنية

بموجب القانون رقم (45) لسنة 1992م بشأن التربية والتعليم، يعتبر التعليم إلى جانب كونه «استثمارًا بشريًّا تنمويًّا بعيد المدى» حقًّا، بحيث تعمل الدولة «على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقًا أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم»[58]، كما تكفل مبدأ مجانية التعليم في جميع مراحله بصورة تدريجية، وفق المادة (8) من القانون.

ونصت المادة (87) من القانون رقم (45) لسنة 2002م بشأن حقوق الطفل، على إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته بهدف «غرس القيم الدينية والسلوكيات الحميدة، وتنمية قدرات واستعدادات الأطفال وتزويدهم بالمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة»[59]، وأن تقدم الدولة المساعدة للأسر غير القادرة على إلحاق أطفالها بالتعليم الإلزامي نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وحددت المادة (82) من القانون رقم (45) هدف المناهج التعليمية بـ»تكوين الطفل تكوينًا علميًّا وثقافيًّا، وتنمية شخصيته ومواهبه ومهاراته، وتعريفه بأمور دينه، وتربيته على الاعتزاز بذاته وكرامته واحترامه للآخرين وكرامتهم، والتشبع بقيم الخير والحق والإنسانية، بما يضمن إعداده إعدادًا متكاملًا يجعل منه إنسانًا مؤهلًا مؤمنًا بربه ووطنه، قادرًا على الإسهام بكفاءة في مجالات الإنتاج والخدمات أو مهيئًا لاستكمال التعليم العالي على أساس تكافؤ الفرص بين الجنسين».

ثالثًا: ملامح عامة عن قطاع التعليم في اليمن قبل النزاع

يقدّر عدد الأطفال اليمنيين خارج المدرسة قبل اندلاع النزاع (مارس/ آذار 2015م) بحوالي 1.2 مليون في سن التعليم الابتدائي من البنين والبنات، و400 ألف في سن التعليم الإعدادي خلال العام الدراسي 2012/2013م[60]. ويوجد نحو 87% من الأطفال خارج المدرسة في الريف قبل النزاع، خاصة في محافظتي الحديدة وحجة [61]. ولا يتجاوز الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم عند سن ست سنوات (وهو السن الرسمي للالتحاق بالتعليم) نسبة .[62]34%، حيث من الشائع في اليمن تأخر سن الدخول إلى المدرسة. وواجه التعليم في اليمن قبل النزاع مشكلات كثيرة، أهمها الزيادة الهائلة في السكان، حيث يقدر عدد السكان بـ30 مليون نسمة في حين كان، بحسب إحصائيات العام 1220، (25.6) مليون نسمة، ويصل معدل الزيادة السكانية على مستوى البلاد إلى 3% سنويًّا[63]، وينتشر السكان في مناطق وعرة وصعبة المسالك، إذ توجد في اليمن أكثر من 160 ألف قرية وتجمع سكاني[64]، ما يجعل عملية الوصول الرسمي لتوفير خدمة التعليم إلى جميع المناطق صعبًا للغاية، إضافة إلى ضعف القدرات البشرية من المعلمين المؤهلين، ونقص التمويل الحكومي وضعف الاستثمار الخاص في قطاع التعليم، والعديد من المعوقات الأخرى.

(58) قانون رقم (45) لسنة 1992م، بشأن القانون العام للتربية والتعليم، المادة (9).

(59) قانون رقم (45) لسنة 2020م، بشأن حقوق الطفل، المادة (87).

(60) المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية في اليمن (2012- 2013) التقرير النهائي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مركز السياسات الدولي، واليونيسف. برازيليا- البرازيل ديسمبر/ كانون الأول 2014، ص71.

(61) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسف، أكتوبر/ تشرين الأول 2014، ص 64.

(62) المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية في اليمن (2012- 2013) التقرير النهائي، مرجع سابق، ص87.

(63) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص9.

(64) المرجع السابق نفسه.

1- معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم العام:

يُقصد بمعدلات الالتحاق الصافية بالتعليم العام، إجمالي القيد في مستويات التعليم العام بالنسبة لعدد السكان الذين يقعون ضمن الفئة العمرية (6–17 سنة)، وتشير الإحصائيات المتوفرة أن معدل الالتحاق الصافي للفئة العمرية (6–17) سنة، أي جميع سنوات التعليم العام بمرحلتيه الأساسية والثانوية، بلغ 75% للبنين، و63% للبنات في العام الدراسي 2012/2013م[65]. ويعتبر معدل التحاق الأطفال في الفئة العمرية (6–14 سنة) أعلى من التحاق الفئة العمرية (15–17 سنة)، فنحو 72% من الأطفال في الفئة الأولى التحقوا بالتعليم الأساسي في العام 2012/2013م، مقارنة بـ23 % فقط التحقوا بالتعليم الثانوي ضمن الفئة العمرية الثانية، ويذكر أن نسبة الالتحاق الضعيفة بالتعليم الثانوي ظلت ثابتة منذ العام 2006م وحتى العام 2013[66].

ثمة عوامل عدة تفسر هذا التفاوت في الالتحاق بين التعليم الأساسي والثانوي؛ منها: عمالة الأطفال التي تجتذب أعدادًا أكبر من الطلاب في المرحلة الثانوية، وعدم توفر التعليم الثانوي في الكثير من الأرياف، إضافة إلى نقص المعلمات، ورفض التعليم المختلط، والزواج المبكر بالنسبة للفتيات في هذه المرحلة. أما العوامل التي تتحكم في معدلات الالتحاق بصورة عامة، فتشمل: عمر الطفل، وجنسه، ومكان الإقامة، ومستوى تعليم الأم، ودخل الأسرة، كما يوجد تفاوت في معدلات الالتحاق بين الريف والحضر.

2- المساواة بين الطلاب الذكور والإناث وفجوة التعليم بين الجنسين:

شهد اليمن تحسّنًا في مؤشر التحاق البنات بالمدارس، مقارنة بالتحاق البنين الذي اتجه نحو الانخفاض خلال الأعوام 2006-2012م[67]، ويقدر عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الأساسي في العام 2008، بحوالي 8 فتيات لكل 10 أولاد ملتحقين، ويعتبر التحاق البنات بالتعليم أقل احتمالًا من البنين[68]، إضافة إلى أن خطر تركهن المدرسة يفوق البنين، خاصة في الريف[69]. وفي الفئة العمرية (7-11سنة) يصل عدد الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدرسة في الريف 87 فتاة مقابل كل 100فتى، ويزداد الفارق عند تجاوز سن الحادية عشرة، حيث تتراجع النسبة إلى حوالي 69 فتاة فقط مقابل كل 100 فتى[70]. وعمومًا يظل مؤشر التكافؤ بين الجنسين[71] لمعدل الالتحاق الصافي (الابتدائي في العام 2008) 0.83، وهي نسبة منخفضة رغم التحسن الواضح فيها، حيث لم تتجاوز في العام 1999 نسبة 0.56[72].

(65) المرجع السابق، ص64.

(66) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص29.

(67) المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية في اليمن (2012- 2013) التقرير النهائي، مرجع سابق، ص66.

(68) المرجع السابق، ص71.

(69) المرجع السابق، ص78.

(70) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص36.

(71) مؤشر التكافؤ بين الجنسين، اليونيسكو،
https://learningportal.iiep.unesco.org/en/glossary/gender-parity-index-gpi

(72) تاكانو يوكي ويوريكا كامييما، تحسين نوعية التعليم الأساسي لمستقبل شباب اليمن في أعقاب الربيع العربي، مؤسسة بروكينغز ووكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA)، ديسمبر/ كانون الأول 2012، ص3.

3- التسرب من التعليم:

بلغت نسبة التسرب بين طلاب المدارس الإعدادية للعام الدراسي 2012/2013م (53.3 %)، ولم تتجاوز النسبة بين تلامذة المرحلة الابتدائية (6.4%)[73]. ويرتفع التسرب بين البنات بدرجة أعلى من البنين خاصة في سن 12 سنة، أي قبل دخول المرحلة الإعدادية من التعليم[74]. وهناك أسباب عديدة للتسرب من المدرسة، أهمها عدم القدرة على تحمل تكلفة التعليم[75].

4- جودة التعليم:

لا يمتلك الطلاب اليمنيون المهارات الأساسية للقراءة المبكرة خلال السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، واحتل الطلاب اليمنيون في الصف الرابع المرتبة الأخيرة بين 36 بلدًا مشاركًا في اختبار الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) عام 2007م[76]، ويعود ذلك إلى أنهم لم يستطيعوا قراءة أسئلة الاختبارات وإجراء العمليات الحسابية الأساسية، وأظهرت درجات الاختبار الدولي في الرياضيات والعلوم للعام 2011م، نفس المستوى[77]. وثمة عوامل موضوعية كثيرة تؤثر في انخفاض مستوى التحصيل العلمي للطلاب، منها: عدم أهلية المعلمين، وعجزُهم عن إيجاد بيئة تُعلِّم إيجابية الصف، واستخدامُهم العقاب البدني، وتغيبهم عن الدروس. لقد اهتمت وزارة التربية والتعليم بزيادة معدلات الالتحاق الكمية، ووضعت لذلك العديد من الاستراتيجيات التطويرية، لكن الاهتمام بالزيادة الكمية لأعداد الملتحقين تسبب في إضعاف جودة التعليم[78]، وبالاهتمام بمؤشرات أداء الطلبة، وخلال الفترات السابقة للنزاع لم يكن لدى الوزارة نظام تقييم وطني لجودة التعليم ومخرجات التعلم[79]، واعتمدت فقط على الاختبارات الصفية والعامة، والتي يشوبها الكثير من العيوب.

(73) المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية في اليمن (2012- 2013) التقرير النهائي، مرجع سابق، ص72.

(74) المرجع السابق، ص71.

(75) المرجع السابق، ص73.

(76) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص65.

(77) تاكانو يوكي ويوريكا كاميياما، تحسين نوعية التعليم الأساسي لمستقبل شباب اليمن في أعقاب الربيع العربي، مرجع سابق، ص2.

(78) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص69.

(79) المرجع السابق، ص66.

5- المعلمون:

في العام الدراسي 2007/2008م، بلغ عدد المعلمين في المدارس الحكومية الأساسية والثانوية حوالي 199 ألف معلم[80]، كان نحو77% منهم من الذكور، ونسبة 66% يتركزون في المناطق الريفية. يفتقر الكثير من المعلمين للمؤهلات الجامعية، وعلى سبيل المثال فإن 40% من المعلمين في الريف هم فقط من لديهم درجة البكالوريوس، أما البقية فلديهم شهادات ثانوية عامة[81]. وارتفعت نسبة الطلاب إلى المعلمين من 22 عام 2000م إلى 31 عام 2010م، وهي النسبة الأعلى بين دول المنطقة[82]، وبلغت نسبة المعلمين الوهميين (أي المسجلين في كشوف المرتبات لكنهم لا يحضرون المدرسة) 30000 معلم في العام 2006م[83]. ويشكل نقص المعلمات أحد عوامل ضعف تعليم الفتيات في الريف؛ لأن الكثير من أولياء الأمور يرفضون تعليم بناتهم في المرحلتين الإعدادية والثانوية على أيدي معلمين ذكور. وفي العام 2010م قامت وزارة التربية والتعليم بتدريب 50–100 ألف معلم أثناء الخدمة[84]، لكن تدريب المعلمين وتأهيلهم ظل في مستوياته الدنيا.

6- المناهج الدراسية:

أُعدت المناهج الدراسية اليمنية بمواصفات جيدة ومراعية لأهداف التعلم على مستوى كل مادة، لكنها تفتقر إلى حد بعيد للشمول والتكامل، وتعاني من مشكلات التكرار والتداخل، والحيز الضيق للتجارب التطبيقية، وعدم التشجيع على التعلم الذاتي المستمر، وغياب محتويات معرفية ومهارية خاصة بالحقوق والحاسوب، وغير ذلك. وعلى نحو خاص يغلب على مناهج التعليم الثانوي الجانب النظري حيث تتناسب المقررات مع تهيئة الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي[85]، ويفتقر المنهج الدراسي الثانوي إلى المهارات المرتبطة بالحياة أو التوظيف، ومهارات تكنولوجيا المعلومات»[86]. وهناك خلل كبير في توزيع الكتاب المدرسي يظهر بشكل واضح في الريف، حيث يستلم أغلب التلاميذ في الريف الكتب قرب انتهاء العام الدراسي[87]، وهذا ينطبق أيضًا على «أدلة المعلمين» التي عادة ما تصل في أوقات متأخرة.

ويعد اليمن واحدًا من البلدان التي يسودها وقت تعليمي قصير، إذ لم يتجاوز عدد ساعات التعليم السنوي 729.6 ساعة تعليم في المرحلة الأساسية، و864 ساعة تعليم في المرحلة الثانوية خلال العام 2011م[88]، وهذا الوقت غير كافٍ لاستيفاء المقررات الدراسية، وفي الغالب يعزى النقص في الوقت التعليمي إلى تغيب المعلمين وكثرة انصرافهم بين الحصص.

(80) الجمهورية اليمنية تقرير حول وضع التعليم: التحديات والفرص، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يونيو/ حزيران 2010، ص7.

(81) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص65.

(82) تاكانو يوكي ويوريكا كاميياما، تحسين نوعية التعليم الأساسي لمستقبل شباب اليمن في أعقاب الربيع العربي، مرجع سابق، ص6.

(83) المرجع السابق، ص15.

(84) الجمهورية اليمنية تقرير حول وضع التعليم: التحديات والفرص، مرجع سابق، ص78.

(85) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله، أنواعه للعام 2009/2010م، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ص14.

(86) الجمهورية اليمنية تقرير حول وضع التعليم: التحديات والفرص، مرجع سابق، ص59.

(87) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص65.

(88) تاكانو يوكي ويوريكا كاميياما، تحسين نوعية التعليم الأساسي لمستقبل شباب اليمن في أعقاب الربيع العربي، مرجع سابق، ص16.

7- المباني والمرافق التعليمية:

شهد عدد من المدارس تناميًا ملحوظًا خلال الفترة 2010/2011-2002/2003م، فارتفع من 898 إلى 2426 مدرسة في المناطق الحضرية، ومن 10393 إلى 16439 مدرسة في المناطق الريفية[89]، غير أن المباني التعليمية تفتقر بوجه عام إلى المرافق الأساسية كالحمامات وخزانات المياه، فضلًا عن معامل الحاسوب والمكتبات التي لا تتوفر سوى في القليل من المدارس الكبيرة في المدن، وبعض المدارس في الريف هي عبارة عن مبانٍ صغيرة من الطوب أو مبانٍ مؤقتة وغير مكتملة. وفي المتوسط يضم الفصل الدراسي الواحد 65 طالبًا، ويرتفع العدد أحيانًا إلى 100 طالب[90]، وبلغ متوسط حجم الصف في مادة الرياضيات 46 تلميذًا، وهذا يعادل ضعف المعدل الدولي للطلاب في الصف تقريبًا (26 تلميذًا)[91].

8- الإنفاق على التعليم:

انخفض معدل الإنفاق على التعليم في اليمن من 21% في العام 2002م إلى 14% في العام 2007م[92]. وهذا المعدل أقل من المتوسط الدولي البالغ 20% تقريبًا. ويذهب نحو 65-50% من الإنفاق على التعليم كرواتب للمعلمين[93]، ويعتمد التعليم بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي، إضافة إلى مساهمات «شركاء التعليم الدوليين» بنحو 79% من التمويل اللازم لخطط وأنشطة وزارة التربية والتعليم خلال العام السابق لنشوب النزاع المسلح[94]، ورغم أن التعليم مجاني في جميع المراحل، إلا أن الأسر اليمنية تتكبد أعباء مالية كبيرة لتغطية تكاليف تعليم أبنائها.

(89) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص65.

(90) المرجع السابق، ص71.

(91) تاكانو يوكي ويوريكا كامييما، تحسين نوعية التعليم الأساسي لمستقبل شباب اليمن في أعقاب الربيع العربي، مرجع سابق، ص7.

(92) اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص61.

(93) المرجع السابق، ص79.

(94) خارج أسوار المدارس تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن، مركز الدراسات والإعلام التربوي، تعز، ديسمبر/ كانون الأول 2015، ص9.

المحور الثاني: تأثير النزاع على التلاميذ

9-1 خصائص عينة التلاميذ

جدول رقم (5) يوضح خصائص عينة الدراسة (التلاميذ)

المتغير	الخصائص	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	263	%65.7
	إناث	137	%34.3
المرحلة الدراسية	ابتدائي	109	%27.2
	إعدادي	161	%40.3
	ثانوي	130	%32.5
المنطقة الجغرافية	ريف	192	%48
	مدينة	208	%52
الوضع الاقتصادي للأسرة	محدودة الدخل	206	%51.5
	متوسطة الدخل	165	%41.2
	مرتفعة الدخل	9	%2.3
	معدمة	20	%5
حجم الأسرة	صغيرة (ثلاثة أشخاص)	23	%5.8
	متوسطة (أربعة إلى سبعة أشخاص)	206	%51.5
	كبيرة (ثمانية أشخاص فأكثر)	171	%42.7
عمل الطفل	يعمل	63	%15.8
	لا يعمل	337	% 84.2

يشكل الذكور معظم أفراد العينة بنسبة ((65.7%، والإناث (34.3%) من العينة الأساسية المكونة من 400 طالب وطالبة، وبالنسبة للمرحلة الدراسية توزعت العينة على (27.2%) من التلاميذ في المرحلة الابتدائية، و(40.3 %) في الإعدادية، و(32.5%) في الثانوية، وتركز (52.0%) من أفراد العينة في المدينة، بينما كانت نسبة (48.0%) منهم من الريف. أما من حيث الوضع الاقتصادي لأسر التلاميذ فغطت العينة جميع الشرائح الاقتصادية بنسب مختلفة، حيث ينتمي أغلب أفراد العينة إلى شريحة محدودي الدخل (51.5 %)، ثم أسر متوسطة الدخل (41.2%). ومن حيث حجم الأسرة ينتمي (51.5 %) من التلاميذ في العينة إلى أسر متوسطة الحجم، و(42.7%) إلى أسر كبيرة الحجم، وهذه الأسر، متوسطة وكبيرة الحجم، هي الأكثر حساسية وعرضة للأزمات الاقتصادية. أما نسبة العاملين من التلاميذ في العينة فبلغت (15.8%) مقابل (84.2 %) لا يعملون، والنسبة المتدنية لمن لا يعملون لا تعكس عدم الحاجة للدخل، وإنما قد تؤشر على صعوبة التوفيق بين الدراسة والعمل.

9-2 الوصول الآمن للمدرسة

شكل رقم (2) يوضح نسبة التلاميذ الذين تعرضوا للعنف في طريق المدرسة

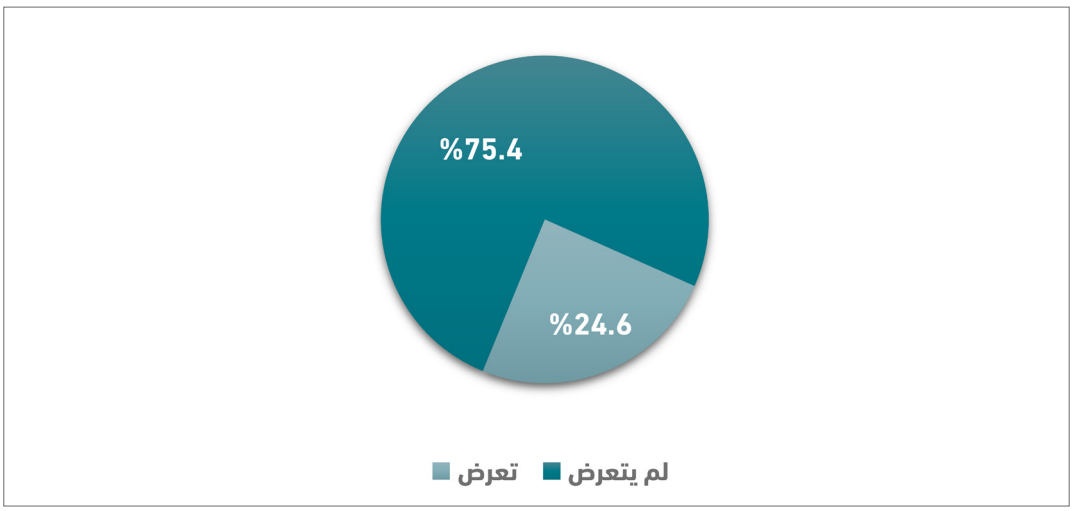

بلغت نسبة التعرض للمخاطر الأمنية والعنف أثناء الذهاب إلى المدرسة أو العودة منها (24.6%) من عينة التلاميذ الأساسية، حيث تعرض تلاميذ إلى مخاطر أو عنف جسدي ولفظي في طريق المدرسة بصور مختلفة (انظر الشكل رقم 2)، وتعد هذه النسبة مؤشرًا خطيرًا على الطريق غير الآمن إلى المدرسة، إذ يكفي أن يتعرض طفل واحد لخطرٍ ما في طريق المدرسة ليترك ذلك أثرًا سلبيًّا لدى بقية التلاميذ وأسرهم في البيئة المحيطة، وعليه فإن هذه النسبة تعد ذات دلالة سلبية فيما يتصل بالوصول الآمن إلى المدرسة. في المقابل، ذكر (75.4%) من عينة التلاميذ أنهم لم يواجهوا أي مخاطر فعلية أو عنف في طريق المدرسة (بخصوص المخاطر المتوقعة، انظر الجدول رقم 10)، وفي الواقع يعود الارتفاع، في نسبة التلاميذ الذين قالوا إن بمقدورهم الوصول الآمن إلى المدرسة دون التعرض إلى مخاطر فعلية، إلى عامل انحسار النزاع المسلح في الكثير من المناطق المشمولة بالدراسة، فقد أجريت الدراسة في فترة (فبراير/ شباط – أبريل/ نيسان 2020م) بات فيها النزاع يتركز بصورة ملحوظة في مناطق مواجهات على أطراف بعض المدن المأهولة بالسكان كعدن وتعز، أو في بعض البؤر الساخنة داخل الريف، كما أن الهجمات الجوية على المدارس أصبحت «أقل شيوعًا» مما كانت عليه في السنوات الأولى للنزاع[95]. علاوة على ذلك، يبدو أن البيئات الأهلية المحلية أفرزت نوعًا من التفاهمات الاجتماعية الآلية التي تسمح بعودة المدارس إلى العمل في المناطق التي شهدت انتهاء العمليات القتالية أو انخفاض وتيرتها، وبعثت بصورةٍ ما تقاليد «الهجر» المتوارثة لدى اليمنيين من القدم[96]، ففي بعض المناطق لعبت منظومة الأعراف دورًا أساسيًّا في منع التعرض للتلاميذ في المدرسة، وفي مناطق أخرى اعتبر هذا العمل من أعمال «العيب» المجرّمة اجتماعيًّا.

(95) حول انخفاض مستوى الهجمات الجوية على المدارس في السنوات الأخيرة من النزاع، انظر: Safeguard Yemen's Future. P 2.

(96) «الهجر» هي الأماكن المخصصة لتعليم العلوم الدينية في اليمن، وكان يحظر اجتماعيًّا الاعتداء عليها أو مهاجمتها خلال الحروب.

شكل رقم (3) يوضح نوع العنف الذي تعرض له التلاميذ في طريق المدرسة

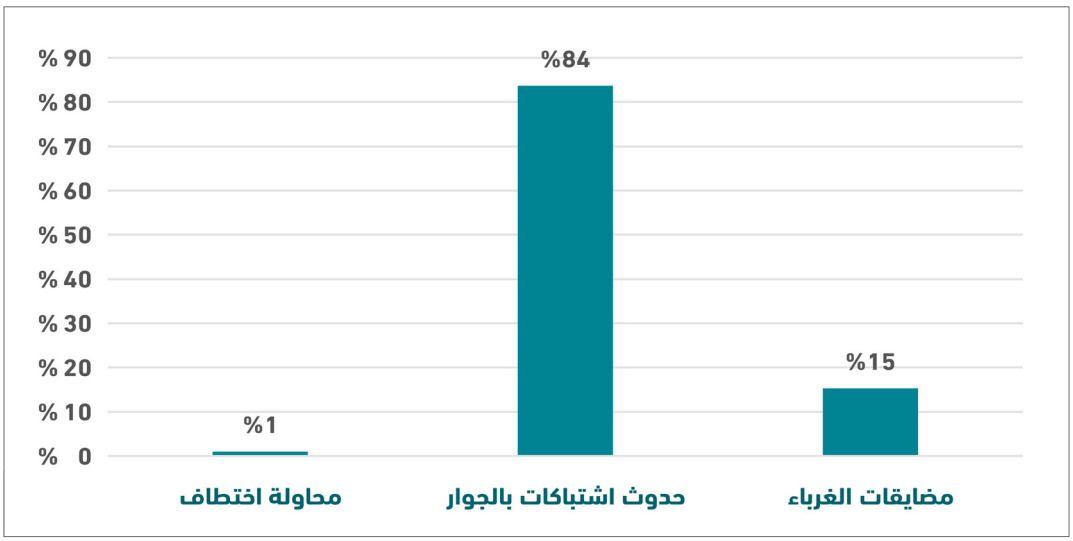

يوضح الشكل (3) أنواع العنف والمخاطر التي تعرض لها بعض التلاميذ في عينة الدراسة أثناء الذهاب أو العودة من المدرسة، والتي تغلب عليها بنسبة (84%) المخاطر الناجمة عن اندلاع اشتباكات بالأسلحة الصغيرة أو المتوسطة، وتبادل إطلاق النار أثناء العبور بصورة مباغتة تصيب التلاميذ بالهلع والصدمة. وذكر (15%) من التلاميذ الذين واجهوا مخاطر في طريق المدرسة تعرضهم لمضايقات الغرباء وخاصة عند تجمع مسلحين أمام المدارس أو انتشارهم في الطرقات الموصلة إليها.

جدول رقم (6) يوضح نوع العنف الذي تعرض له التلاميذ في طريق المدرسة بحسب النوع (ذكور/ إناث)

نوع العنف	النوع		الإجمالي
	ذكر	أنثى	
محاولة اختطاف	%0	%0.3	%0.3
حدوث اشتباكات بالجوار	%14.3	%6.2	%20.5
مضايقات الغرباء	%2.8	%1	%3.8
لم أتعرض لأذى	%48.6	%26.8	%75.4
الإجمالي	%65.7	%34.3	%100.0

يوضح الجدول (6) تعرض (0.3 %) من الفتيات اللاتي واجهن مخاطر في طريق المدرسة لمحاولة اختطاف، فالجماعات المعارضة لتعليم الفتيات في مناطق سيطرتها تفضل فيما يبدو الضغط على مدراء المدارس والعاملين في المنشآت التعليمية لإجبارهم على إيقاف تعليم الفتيات خاصة في المدارس المختلطة، على التعرض المباشر للفتيات حيث تجلب لها مثل هذه الممارسات ردودًا اجتماعية سلبية. ويبدو بالمجمل عدم وجود فارق كبير بحسب متغير النوع فيما يتعلق بحدوث اشتباكات في طريق المدرسة، والتعرض لمضايقات الغرباء.

جدول رقم (7) يوضح نوع العنف الذي تعرض له التلاميذ في طريق المدرسة بحسب المنطقة (ريف/ مدينة)

نوع العنف	المنطقة التي تقع فيها المدرسة		الإجمالي
	ريف	مدينة	
محاولة اختطاف	%0	%0.30	%0.30
حدوث اشتباكات بالجوار	%10.20	%10.30	%20.50
مضايقات الغرباء	%1.50	%2.30	%3.80
لم أتعرض لأذى	%36.30	%39.10	%75.40
الإجمالي	%48.00	%52.00	%100.00

يظهر الجدول (7) تفاوتًا طفيفًا بين الريف والمدينة بالنسبة إلى العنف الذي يتعرض له التلاميذ في طريق المدرسة، لكن اللافت أن حالة الاختطاف الوحيدة ضمن العينة حدثت في المدينة، وأن المضايقات التي يقوم بها الغرباء أكثر انتشارًا في المدينة من الريف.

شكل رقم (4) يوضح نسبة التلاميذ الذين حاولت أسرهم منعهم من الذهاب إلى المدرسة لأسباب أمنية

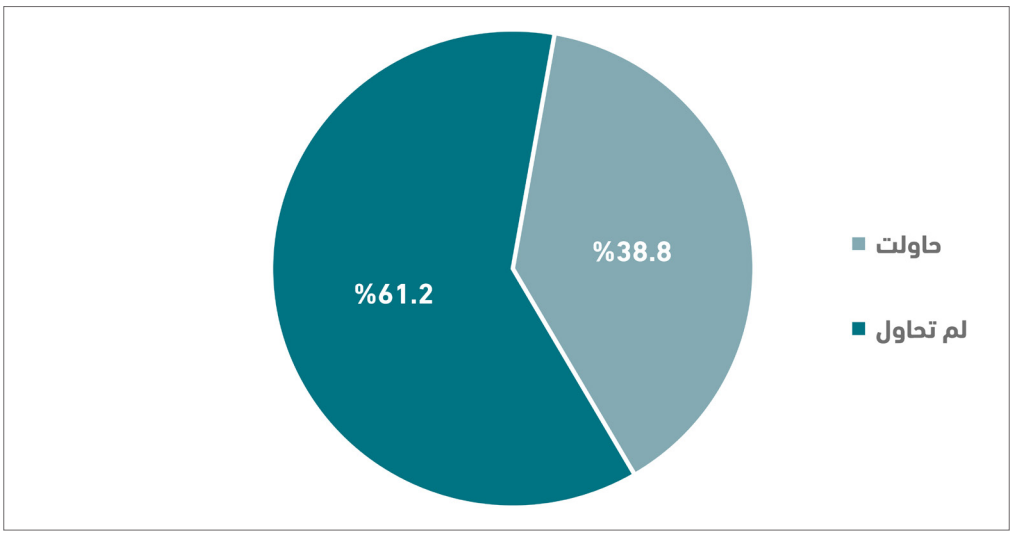

وأظهرت الدراسة أن نسبة (38.8 %) من عينة التلاميذ، حاولت أسرهم منعهم من الذهاب إلى المدرسة خلال العام الدراسي 2019/ 2020م، بسبب المخاوف من تعرضهم لمخاطر أمنية في طريق الوصول إلى المدرسة، وهذه النسبة ذات دلالة سلبية فيما يتصل بالوصول الآمن إلى المدرسة. ورغم أن (61.2 %) من التلاميذ لم تمنعهم أسرهم من الذهاب إلى المدرسة بسبب المخاوف الأمنية، فإن ذلك لا يعكس بالضرورة ثقة الأسر الأكيدة بالأوضاع الأمنية، وإنما يجسد إصرارها على الانخراط في الحياة المعاد تطبيعها نوعًا ما في بعض المناطق.

جدول رقم (8) يوضح نسبة التلاميذ الذين حاولت أسرهم منعهم من الذهاب إلى المدرسة لأسباب أمنية بحسب متغير النوع (ذكور/ إناث)

محاولة المنع من الذهاب إلى المدرسة	النوع	
	ذكر	أنثى
نعم	%36.90	%42.30
لا	%63.10	%57.70
الإجمالي	%100.00	%100.00

يوضح الجدول (8) ارتفاع نسبة الفتيات اللاتي منعتهن أسرهن من الذهاب إلى المدرسة لأسباب أمنية (42.30 %) مقارنة بالفتيان (36.90 %)، وهذا الأمر يبدو طبيعيًّا في سياق الصورة النمطية السائدة لدى معظم الأسر اليمنية بأن الفتاة غير قادرة على الدفاع عن نفسها.

جدول رقم (9) يوضح نسبة التلاميذ الذين يذهبون إلى المدرسة بطريقة جماعية

طريقة الذهاب إلى المدرسة	النسبة
برفقة طلاب من أبناء الجيران	%42
برفقة أحد الوالدين أو الأقارب	% 34.2
بمفردي	%23.8
الإجمالي	%100

أوجد عامل الذهاب والعودة الجماعية إلى المدرسة بعض الطمأنينة لدى الكثير من الأسر، وشجعها على السماح لأطفالها بالذهاب إلى المدرسة رغم بعض المحاذير الأمنية. فطالما أن أطفالها لا يذهبون للمدرسة بمفردهم بل رفقة تلاميذ آخرين من أبناء الجيران (42 %)، فإن الأسرة ستكون مطمئنة بعض الشيء، وقد وجدت الدراسة أيضًا أن (34.3 %) من التلاميذ يذهبون المدرسة بصحبة أحد الوالدين أو الأقارب، أما التلاميذ الذين يذهبون إلى المدرسة بمفردهم فلم تتجاوز نسبتهم (23.8 %) من عينة الدراسة.

جدول رقم (10) يوضح توقعات التلاميذ بشأن وجود مخاطر أمنية مستقبلية في الطريق إلى المدرسة

التوقع بوجود مخاطر مستقبلية	النسبة
نعم	%51
لا	%49
الإجمالي	%100

بناء على المؤشرات السابقة فإن الوصول إلى المدرسة يظل غير آمن ومحفوفًا بالكثير من المخاطر الفعلية في ظل تواصل النزاع، وعلاوة على ذلك، يتوقع (51 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم مخاطر أكبر تعترض طريقهم إلى المدرسة في المستقبل، ولدى هؤلاء خشية حقيقية بهذا الشأن تعكس عدم ثقتهم ببيئة النزاع والبيئة المحيطة بالمدرسة، كما أن هذه النظرة غير المتفائلة بمستقبل الوصول الآمن إلى المدرسة هي انعكاس لاستمرارية المظاهر العسكرية التي تصادف التلاميذ في طريق المدرسة (انظر الشكل التالي رقم 5)، والتي تترك في العادة انطباعًا متجددًا لديهم بأن الوضع لا يزال غير آمن، وأنه قد يشهد تدهورًا دراماتيكيًّا في أي لحظة.

شكل رقم (5) يوضح المظاهر والحواجز العسكرية في طريق المدرسة

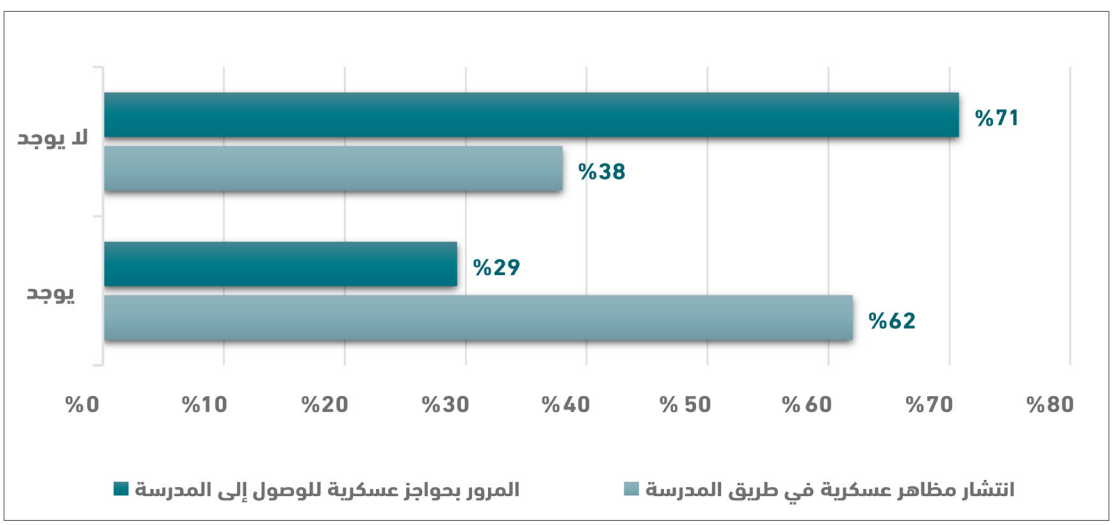

يشاهد (62 %) من التلاميذ في عينة الدراسة العديد من المظاهر العسكرية في طريق المدرسة، كالعربات المحملة بالمسلحين، وبعض الآليات العسكرية الثقيلة، وبطبيعة الحال الأشخاص الذين يحملون الأسلحة الآلية ويتجولون بها في الشوارع العامة أو الطرقات ومن بينهم أطفال. وقال (29 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم إن الوصول إلى المدرسة يتطلب منهم اجتياز حاجز عسكري أو أكثر. ولا شك أن عسكرة الحياة العامة وانتشار المظاهر العسكرية يرفع من توقعات التلاميذ بالمخاطر المستقبلية التي تحف طريق المدرسة، كما سبقت الإشارة.

9-3 استمرارية العملية التعليمية

جدول رقم (11) يوضح نسبة التوقف عن الدراسة بين التلاميذ بسبب النزاع

التوقف عن الدراسة	النسبة
نعم	%81
لا	%19
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (11) أن (81 %) من التلاميذ في عينة الدراسة اضطروا للتوقف عن الدراسة لفترات متفاوتة من الزمن بفعل النزاع المسلح، وهي نسبة مرتفعة، حيث ألحق النزاع أضرارًا مباشرة بالمدارس كالتدمير الكلي أو الجزئي، أو جعل الوصول إليها متعذرًا نتيجة المواجهات العسكرية والقصف المتبادل، واستخدامها كثكنات عسكرية أو مراكز للنازحين وتوزيع المساعدات، أو التعطيل الإجباري للدراسة، كما تسبب بالعديد من الآثار الناجمة عن اختلال الإدارة التعليمية ونقص المعلمين.

جدول رقم (12) يوضح التوقف عن الدراسة بين التلاميذ بسبب النزاع وفق متغير النوع (ذكور/ إناث)

توقف الدراسة	النوع	
	ذكر	أنثى
نعم	%74.5	%75.9
لا	%25.5	%24.1
الإجمالي	%100.0	%100.0

يلاحظ -وفقًا للجدول (12)- وجود فارق طفيف بين نسبة التوقف عن الدراسة بسبب النزاع لدى الفتيان والفتيان، حيث بلغت النسبة لدى التلميذات (75.9%)، ولم تتجاوز (74.5%) لدى التلاميذ.

شكل رقم (6) يوضح فترات الانقطاع بالنسبة للتلاميذ الذين توقفوا عن الدراسة بسبب النزاع

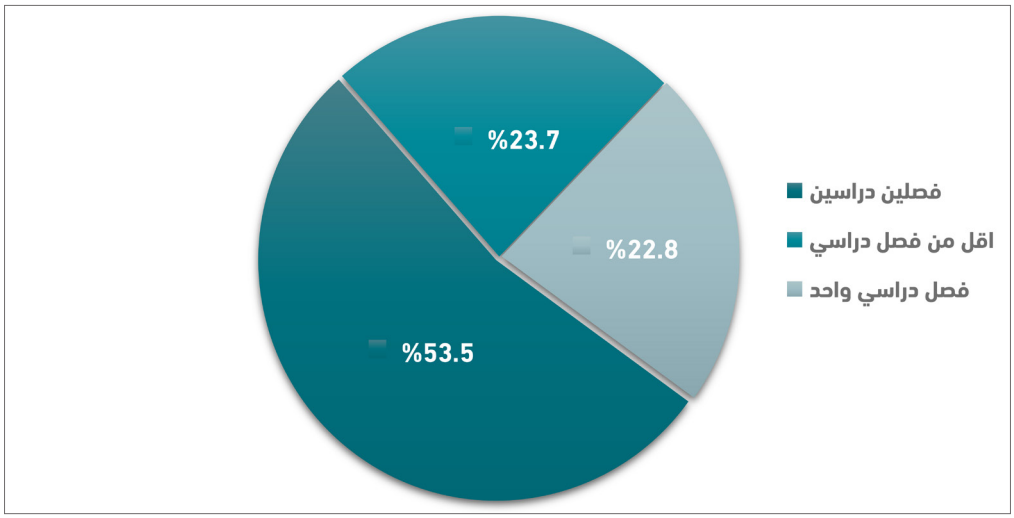

يبين الشكل (6) فترات الانقطاع عن الدراسة للتلاميذ الذين توقفوا عن الدراسة بفعل الأضرار والتأثيرات الناجمة عن النزاع المسلح، واللافت أن أكثر من نصف هؤلاء التلاميذ (53.5) فقدوا من حياتهم الدراسية عامًا كاملًا، ويمكن تخيل الكلفة النفسية والآثار الناجمة عن هذا التوقف الإجباري على التلاميذ وأسرهم، خاصة أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة عامًا كاملًا.

جدول رقم (13) يوضح معدل الالتحاق بمدارس بديلة من عدمه بعد تعرض المدارس الأصلية للضرر

الالتحاق بمدارس بديلة	النسبة
مدرسة حكومية	%37.0
مدرسة خاصة	%1.7
لم ألتحق بأي مدرسة بديلة	%61.3
الإجمالي	%100.0

يظهر الجدول (13) أن نسبة (37 %) من التلاميذ الذين تضررت مدارسهم أو تأثرت بالنزاع، هم الذين استطاعوا الالتحاق بمدارس حكومية بديلة، بينما التحق (1.7 %) بمدارس خاصة، ريثما استأنفت مدارسهم الحكومية نشاطها، أما النسبة الأكبر (61.3 %) من التلاميذ فلم يلتحقوا بأي مدرسة بديلة خلال فترة التوقف الاضطراري المؤقت عن الدراسة، وانتظروا لحين عودة النشاط التعليمي إلى مدارسهم. ويبدو أن الفقر أو عدم وجود مدارس قريبة في الإطار الجغرافي لسكن التلاميذ، خاصة في الريف، أعاق التحاق النسبة الأكبر من هؤلاء التلاميذ بمدارس بديلة عن مدارسهم بصورة مؤقتة أو نهائية.

9-4 الأثر الاقتصادي للنزاع على التلاميذ

جدول رقم (14) يوضح الوضع الاقتصادي لأسر التلاميذ

الوضع الاقتصادي للأسرة	النسبة
محدودة الدخل	%51.5
متوسطة الدخل	%41.2
مرتفعة الدخل	%2.3
معدمة	%5
الإجمالي	%100

ينتمي (51.5 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم إلى أسر محدودة الدخل، وهي أسر فقيرة تستطيع بالكاد تدبر حاجاتها الأساسية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ويعمل أغلب أربابها بالأجر اليومي، أو كموظفين عموميين يتقاضون نصف راتب حكومي على فترات متباعدة. ولا شك أن الفقر يضعف بدرجة عالية قدرة الأسر على الوفاء بمتطلبات تعليم أبنائها، فيدفعها إلى أحد خيارين؛ إما دفع الطفل للعمل كي يسهم في تغطية نفقات دراسته ويساعد أسرته، وهذا قد يكلف الطفل التخلي عن التعليم مستقبلًا لصعوبة التوفيق بين العمل والدراسة؛ وإما الاستمرار في التعليم بأقل قدر من الاحتياجات والمتطلبات الأساسية كالتغذية الجيدة، والمصروف المدرسي اليومي، والملابس المناسبة وحتى الكتب المدرسية، وهنا يصبح التعليم بالنسبة للطفل معاناة يومية يخوضها بكثير من الجلد والشعور بالحرمان.

جدول رقم (15) يوضح المصروف المدرسي اليومي للتلاميذ

المصروف المدرسي اليومي	النسبة
أقل من مئة ريال	%27.3
أكثر من مئة ريال	%45.3
خمس مئة ريال فأكثر	%4.3
لا شيء	%23.1
الإجمالي	%100

ذكر (23.1%) من المستجيبين من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم في عينة الدراسة، أنهم يذهبون إلى المدرسة دون مصروف يومي، بينما قال (27.3 %) إن مصروفهم لا يتجاوز المئة ريال (أقل من ربع دولار)، فيما يحصل (45.3 %) على أكثر من مئة ريال، ويحصل (4.3 %) على خمس مئة ريال فأكثر، وعادة ما يشمل المصروف اليومي تكلفة الذهاب إلى المدرسة بالنسبة للتلاميذ الذين يستقلون المواصلات العامة في المدن، وهم نسبة قليلة من العينة، حيث يذهب أغلبية التلاميذ إلى المدرسة مشيًا على الأقدام (انظر الجدول التالي رقم 16). وكمتوسط يحصل التلميذ على 200 ريال يوميًّا (أي ما يقارب نصف دولار) كمصروف يومي، وهذا المبلغ ضئيل جدًّا بالنظر إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة والتضخم الحاد في الأسعار.

جدول رقم (16) يوضح الوسيلة التي يستقلها التلاميذ للوصول إلى المدرسة

وسيلة المواصلات	النسبة
مشيًا على الأقدام	%89
مواصلات عامة	%7.7
وسيلة نقل خاصة	%3.3
الإجمالي	%100

جدول رقم (17) يوضح عدد التلاميذ في سن التعليم بالنسبة لكل أسرة من أسر التلاميذ المستجيبين

عدد التلاميذ في الأسرة الواحدة	النسبة
واحد	%12.5
اثنان	%27.8
ثلاثة	%25.5
أربعة	%20
أكثر من أربعة	%14.2
الإجمالي	%100

ولدى أغلب الأسر أكثر من طفل واحد في سن التعليم؛ ما يضاعف أعباءها الاقتصادية، فالأسر تنفق في المتوسط ما يقارب نصف دولار ككلفة يومية لتعليم الطفل الواحد (دون احتساب الرسوم المدرسية بأنواعها المختلفة)، ومعنى ذلك أن التكلفة اليومية لتعليم الطفل الواحد تستهلك ما يقارب ربع الميزانية اليومية للأسرة الفقيرة، بحسب معدل الدخل اليومي للأسرة قبل النزاع، الذي يقدر بدولارين فقط في اليوم[97].

شكل رقم (7) يوضح نوع الرسوم التي تدفعها أسر التلاميذ للمدرسة في ظل النزاع

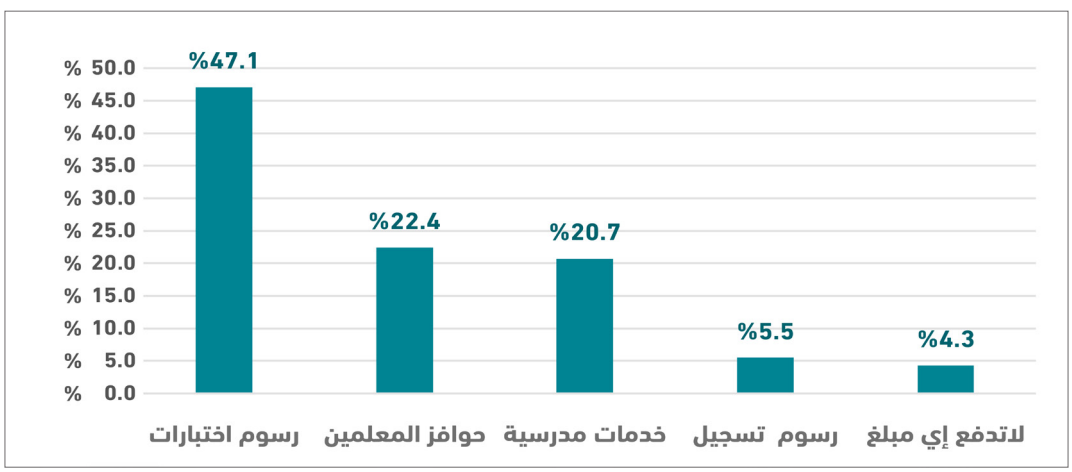

وتدفع الأسر أنواعًا مختلفة من الرسوم الدراسية كرسوم التسجيل والاختبارات والخدمات المدرسية، إضافة لشراء الكتب والزي المدرسي. وعلاوة على ذلك، تلزم بعض المدارس أسر التلاميذ بدفع إعانات مالية شهرية للمعلمين الذين قطعت مرتباتهم كي يتمكنوا من مواصلة التدريس؛ الأمر الذي يثقل عاتق تلك الأسر بأعباء تفوق قدرتها على الإنفاق.

(97) في العام 2014م، قدر البنك الدولي معدل دخل ربع الأسر اليمنية بدولارين في اليوم الواحد. انظر: اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، مرجع سابق، ص63.

جدول رقم (18) يوضح مدى قدرة أسر التلاميذ على تحمل نفقات التعليم

القدرة على الإنفاق التعليمي	النسبة
متوفرة	%52.8
غير متوفرة	%47.2
الإجمالي	%100

بلغت نسبة التلاميذ الذين قالوا إن أسرهم لم تعد قادرة على تحمل نفقات تدريسهم (47.2 %)، وهي نسبة مرتفعة ومرشحة للزيادة في ظل الأوضاع الاقتصادية المنهارة واستمرار النزاع المسلح، وتنذر بدفع المزيد من الأطفال خارج المدرسة.

9-5 العنف بين التلاميذ داخل المدرسة

يمثل العنف أحد الظواهر السلوكية السلبية لدى طلاب المدارس في اليمن وأكثرها خطرًا على الإطلاق، فانتشار السلوكيات العنيفة في الوسط المدرسي مؤشر على غياب قيم الحوار والاحترام المتبادل بين التلاميذ، وربما بينهم وبين معلميهم، وقد يتسبب أيضًا في حرف المدرسة عن أداء دورها التعليمي نتيجة الانشغال بتسوية المشاكل الناجمة عن العنف واحتواء آثارها. وهناك دوافع متعددة للعنف داخل المدرسة، منها العنف الاجتماعي وعنف الأسرة الممارس ضد الطفل على نحو خاص، والعنف في الوسط المدرسي نفسه وما يكتنفه من مظاهر عدم النظام وسوء المعاملة، إضافة إلى أن ضعف استيعاب التلاميذ لبعض المواد يخلّف لديهم شعورًا بالإحباط وقد يتحول في بعض الحالات إلى سلوك عدواني.

جدول رقم (19) يوضح نسبة التلاميذ الذين يخوضون شجارات داخل المدرسة

الدخول في شجارات مدرسية	النسبة
غالبًا	%20.3
أبدًا	%35.3
أحيانًا	%44.4
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (19) أن (20.3 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم في إطار عينة التلاميذ، يخوضون شجارًا روتينيًّا داخل المدرسة بشكل شبه يومي، إضافة إلى (44.4 %) يمارسون الشجار في بعض الأحيان. والشجار المدرسي عمل موجه بالأساس من التلاميذ لنظرائهم في نفس العمر، ويتخذ عادة شكل التشابك بالأيدي ويكون مصحوبًا بعنف لفظي (شتائم وسباب متبادل)، وقد يبدأ الشجار بلعبة متفق على قواعدها بين التلاميذ ويستمر كذلك حتى النهاية، لكنه في بعض الأوقات يخرج عن هذا الإطار ويصبح عنفًا متبادلًا، كما قد يمتد إلى خارج المدرسة خاصة عندما ينشب بين تلاميذ المرحلة الثانوية، وأحيانًا تستخدم في الشجار الحجارة والآلات الحادة الصغيرة السلاح الأبيض، بما يعكس

قدرًا كبيرًا من العدوانية لدى التلاميذ، كما قد يستدعي أحيانًا تشكيل مجموعات عنف صغيرة من تلاميذ خارج المدرسة للانتقام والرد، معقدًا مهمة المدرسة في احتواء العنف.

ولا يتحلى التلاميذ بمهارات حل النزاع وإدارة العلاقات البينية على نحو جيد، كما لا تمتلك المدارس الحكومية بصفة عامة مدونة سلوك للحد من العنف المدرسي أو نظامًا شفافًا للإبلاغ والشكاوى، وتفتقر لآليات احتواء مناسبة للعنف أو أساليب تربوية لمعالجة حالات السلوك العدواني لدى بعض التلاميذ.

جدول رقم (20) يوضح تعرض التلاميذ لألفاظ جارحة داخل المدرسة

التعرض	النسبة
غالبًا	%25.3
أبدًا	%53.5
أحيانًا	%21.2
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (20) نسبة التلاميذ في العينة الذين يتعرضون لألفاظ جارحة من زملائهم أو من معلميهم داخل المدرسة، فنحو (25.3) منهم قالوا إنهم يتعرضون لألفاظ تنطوي على شتيمة جارحة وسباب متكرر، ما يشكل نوعًا من العنف اللفظي الموجه ضدهم، وذكر (21.2 %) أنهم يتعرضون لذلك أحيانًا.

جدول رقم (21) يوضح انتشار السلوكيات العنيفة داخل المدرسة من وجهة نظر المعلمين

الانتشار	النسبة
نعم	%70
لا	%30
الإجمالي	%100

لاحظ (70 %) من المعلمين الذين تمت مقابلتهم انتشار سلوكيات عنيفة بين التلاميذ حتى أثناء جلوسهم للدرس، حيث يتعمد بعضهم إحداث مشاغبات داخل الفصول أو إيذاء زملائهم، ما يتسبب في تعطيل بعض الدروس أو التأثير على جودتها. ويميل غالبية المعلمين إلى الربط بين اتساع نطاق السلوكيات العنيفة في أوساط التلاميذ وبين النزاع المسلح، حيث تعكس السلوكيات العنيفة داخل المدرسة بيئة النزاع المحيطة التي تغذي العنف بأنماطه المختلفة في الوسط المدرسي، وتضعف بصورة تلقائية القواعد المدرسية النظامية، وتغري التلاميذ بتحديها؛ نتيجة الشعور بأن لا شيء يسير وَفق قواعد يحترمها الجميع، الأمر الذي يجعل من بيئة المدرسة ساحة مصغرة للنزاع.

جدول رقم (22) يوضح استخدام المعلمين العقاب البدني (الضرب) أثناء الدروس

استخدام العقاب البدني	النسبة
غالبًا	%47
أبدًا	%23.3
أحيانًا	%29.8
الإجمالي	%100

تسهم أساليب التقويم العنيفة التي يلجأ إليها بعض المعلمين في تأجيج السلوكيات العنيفة بين التلاميذ، ويستخدم المعلمون العقاب البدني (الضرب) كأداة لتكريس سلطتهم في بعض الأوقات، أو تعمد إحداث إيذاء جسدي. وذكر (47.0 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم، أنهم يتعرضون للعقاب البدني من المعلمين بصورة متكررة، بينما قال (29.8 %) إنهم يُعاقبون بالضرب أحيانًا، وفي بعض الحالات يُلحق العقاب الذي يمارسه المعلمون إيذاءً جسديًّا بالتلاميذ. ويقابل بعض التلاميذ هذا العقاب بممارسة نوع من التعنيف والامتهان لزملائهم، خاصة عند التعرض للسخرية والتشفي. ويلاحظ افتقار التلاميذ لآليات منظمة وشفافة للإبلاغ عن العنف البدني الذي يمارس ضدهم من قبل المعلمين، لذا فإنهم يلوذون بالصمت، أو يردون على عنف مدرسيهم بالمزيد من العنف الموجه ضد زملائهم.

9-6 الميول النفسية للتلاميذ تجاه المدرسة في ظل النزاع

جدول رقم (23) يوضح مشاعر الحب لدى التلاميذ تجاه المدرسة

الشعور بالحب تجاه المدرسة	النسبة
نعم	%78.2
لا	%7.8
إلى حدٍّ ما	%14
الإجمالي	%100

يشعر (78.2 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم بالحب والانتماء للمدرسة، ولهذا الشعور أسباب عدة من بينها رغبة التلميذ في التعليم ومواصلة الدراسة، وفي هذه الحالة يكون حب المدرسة ناجمًا عن الاقتناع بأهمية التعليم وعن تشجيع الأسرة واحترامها لدور المدرسة. وليس هناك فروق ذات أهمية بين الفتيان والفتيات بحسب العينة فيما يتعلق بحب المدرسة (انظر الجدول التالي رقم 24).

جدول رقم (24) يوضح مشاعر الحب لدى التلاميذ تجاه المدرسة بحسب النوع (ذكور/ إناث)

حب التلميذ للمدرسة	النوع	
	ذكر	أنثى
نعم	%77.9	%78.8
لا	%6.1	%10.9
إلى حدٍّ ما	%16	%10.3
الإجمالي	%100	%100

شكل رقم (8) يوضح امتلاك التلاميذ صداقات جيدة والاستمتاع بالوقت في المدرسة

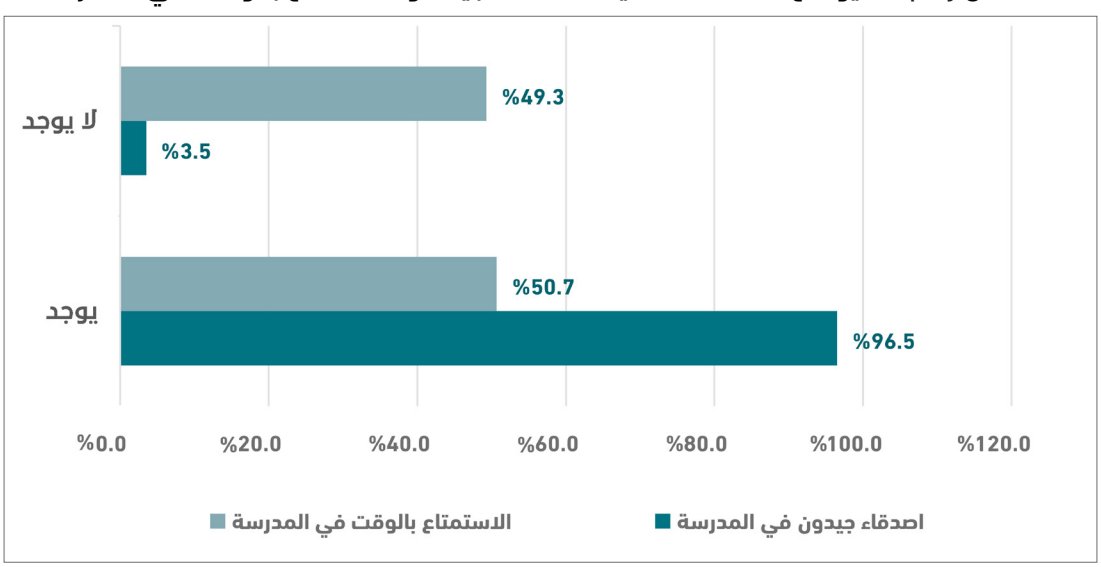

وتوفر بيئة المدرسة عناصر جاذبة للتلاميذ تساعد في تمتين شعورهم بالحب تجاهها، وهذا يحدث عادة بطريقة غير مقصودة في ظل النزاع المسلح، كالصداقات الجيدة التي يكونها التلاميذ مع بعضهم البعض، وتصبح سببًا لتعلقهم الوجداني بمدارسهم، وقد ذكر (96.5 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم أنهم يمتلكون أصدقاء جيدين داخل المدرسة، الأمر الذي يشكل أهم عناصر جذب التلاميذ للمدرسة.

وبالنسبة لـ(50.7 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم، تشكل المدرسة بيئة جيدة للاستمتاع بالوقت، سواء من خلال اللعب مع الأصدقاء، أو الحفلات التي تنظمها المدارس في بعض المناسبات، إضافة لمشاركتهم في الأنشطة المدرسية المتنوعة، كالإذاعة الصباحية ونشاط الكشافة وغيرها. أما التلاميذ الذين أجابوا بأن المدرسة لا تشكل بالنسبة لهم مكانًا جيدًا للاستمتاع بالوقت فبلغت (49.3 %).

9-7 الحصول على الخدمات

شكل رقم (9) يوضح نوع الخدمات المتوفرة في المدارس

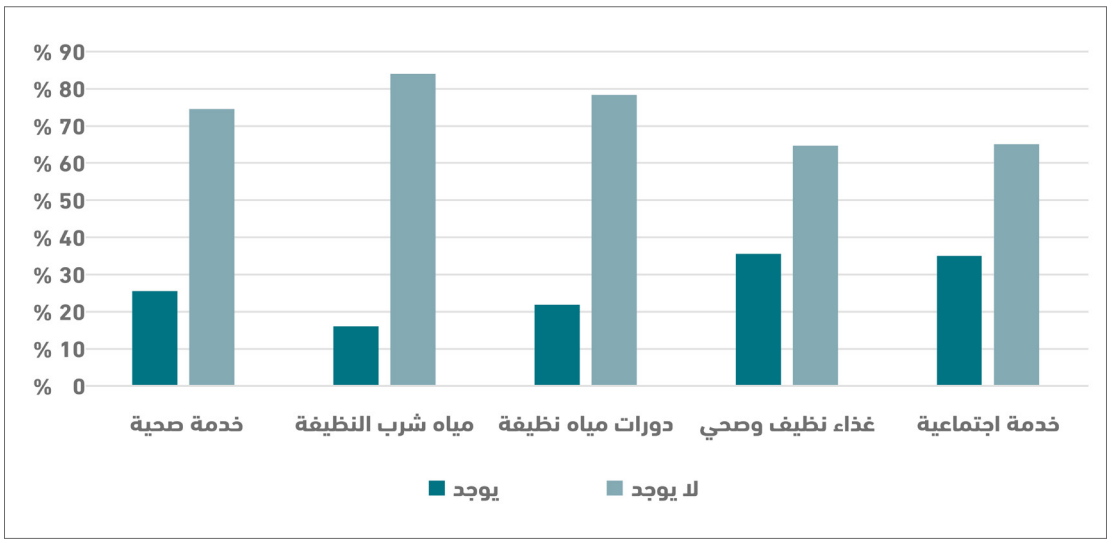

تعاني معظم المدارس في اليمن من ضعف البنية المادية المراعية لاحتياجات التلاميذ والمصممة وفق معايير جيدة، ومن الافتقار الحاد للخدمات المدرسية الأساسية، خاصة مع عدم توفر موازنات تشغيلية للمدارس في ظل النزاع، وقد عكست إجابات التلاميذ الذين تمت مقابلتهم هذا الضعف بصورة واضحة، فقد أفاد (74.5 %) منهم بعدم توفر خدمات صحية مدرسية بما في ذلك الإسعافات الأولية، فعند الإصابة بالإغماء أو الدوار نتيجة ضعف التغذية أو الوقوف لفترات طويلة تحت أشعة الشمس، تقوم المدارس بعمل إجراءات إدارية روتينية لا تشمل توفير أي عناية صحية. وقال (84 %) إن مدارسهم لا تتوفر فيها مياه نظيفة للشرب، وأنهم يضطرون للشرب من الحمامات أو الحنفيات المخصصة لغسل الأيدي في ساحة المدرسة. وأجاب (78.3 %) بعدم وجود حمامات نظيفة وصالحة للاستخدام الصحي، وفي حال توفرت الحمامات داخل المدرسة فإنها تفتقر لأبسط المقومات ولأدوات النظافة الشخصية، وعادة ما تكون غير مزودة بخزانات مياه تفي بحاجة التلاميذ، وبالتالي تصبح مصدرًا لانتشار الأمراض بين التلاميذ.

ولا تقدم المدارس في اليمن أي خدمات تغذية مجانية وصحية، كما أنها قليلة الاهتمام بتوفير تغذية نظيفة للتلاميذ عبر المقاصف «البوفيات» أو منافذ البيع الصغيرة داخل المدارس، حيث لا يحصل (64.6 %) من التلاميذ في المدارس المشمولة بالدراسة على الغذاء النظيف من داخل المدرسة، ويذهب بعضهم لشراء أطعمة أثناء الاستراحة من أماكن محيطة بالمدرسة وغير نظيفة بالمجمل. وفي السياق ذاته، يحصل (35 %) فقط من التلاميذ على خدمة الرعاية الاجتماعية عبر أخصائيين اجتماعيين، وهؤلاء يتركزون غالبًا في المدارس الواقعة في مراكز المدن، ورغم أهمية الخدمة الاجتماعية في ظل النزاع المسلح فمن غير الواضح مدى فعالية الدور الذي يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون في المدارس التي يتواجدون فيها للتخفيف من التأثيرات النفسية للنزاع على التلاميذ.

جدول رقم (25) يوضح عدد التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد

عدد التلاميذ في الفصل	النسبة
أقل من 25 طالبًا	%18.8
ما بين 25 إلى 50 طالبًا	%29
أكثر من 50 طالبًا	%52.2
الإجمالي	%100

يلاحظ من الجدول أن (52.2 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم يتلقون دروسهم في فصول مكتظة تضم أكثر من خمسين تلميذًا، إضافة لـ(29 %) يدرسون في فصول يتراوح أعداد التلاميذ فيها بين 25 إلى 50 تلميذًا. واللافت في الأمر أن (18.8 %) من التلاميذ المستجيبين ذكروا أن الفصول التي يتلقون فيها دروسهم يوجد بها أقل من 25 طالبًا.

9-8 التحصيل العلمي في ظل النزاع

إن تدني مستوى التحصيل العلمي وضعف مخرجات التعليم، سيما في المواد العلمية، سمة أساسية للتعليم في اليمن. وينظر التلاميذ إلى المواد العلمية كالرياضيات والعلوم كمواد صعبة الفهم والاستيعاب، وربما دفعهم ذلك لتعمد إهمالها وعدم المواظبة على حضور الدروس الخاصة بها. ويمكن القول إن عدم التأسيس الجيد للمهارات والمعارف الأساسية للتلاميذ، كالقراءة خلال الحلقة الأولى من المرحلة الأساسية، يعد عاملًا رئيسيًّا في تفسير صعوبات فهم المحتوى الخاص بالمواد العلمية. وعلى سبيل المثال، يعود ضعف مستوى التلاميذ اليمنيين في الاختبار الدولي لمادتي الرياضيات والعلوم في الصف الرابع في العام 2003م إلى عدم القدرة على قراءة أسئلة الاختبار[98]. كما أن تدني مهارات القراءة والكتابة والعمليات الحسابية خلال المرحلة الأساسية يضعف قدرة التلاميذ على اكتساب المهارات الحياتية المختلفة، ومهارات التفكير وحل المشكلات والتعليم المستمر، ويضعف علاوة على ذلك فرصة النمو العقلي السليم واكتساب المزيد من المهارات الجديدة في مسار حياتهم التعليمية اللاحقة.

شكل رقم (10) يوضح المواد الصعبة ومنخفضة الاستيعاب لدى التلاميذ

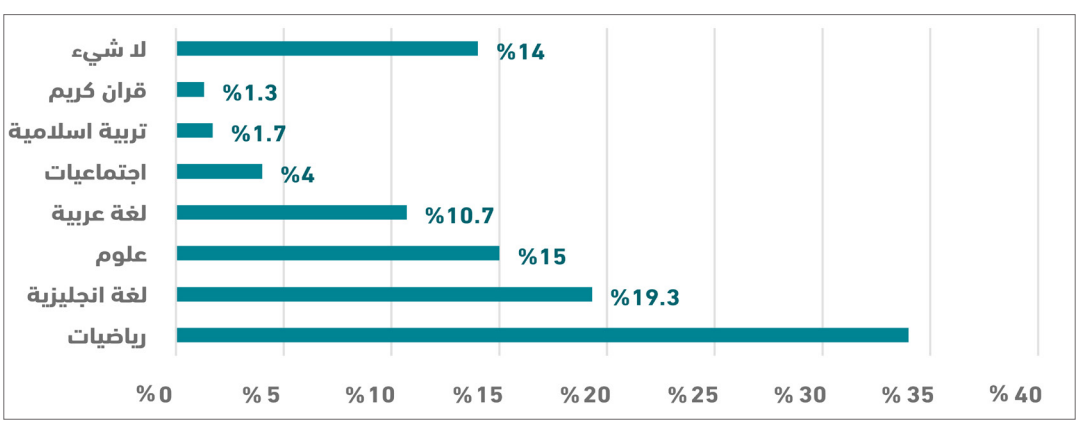

(98) أزهار محمد غليون وتغريدة عبده العريقي، مقروئية المقياس الدولي للعلوم لدى تلاميذ الصف الرابع الأساسي في الجمهورية اليمنية (TIMSS) وعلاقتها بتحصيلهم العلمي فيه، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 129، يوليو/ تموز 2013، ص 16.

تشكل الرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم (فيزياء وكيمياء وأحياء) واللغة العربية (القراءة والكتابة)، الموادَ الأكثر صعوبة بالنسبة للتلاميذ الذين تمت مقابلتهم. إن المحتوى العلمي لهذه المواد يعد ضروريًّا لتشكيل أساسيات التفكير السليم، والتزود بالعديد من المهارات الحياتية في مناحٍ مختلفة؛ لذا فإن عدم الفهم والاستيعاب المناسب لهذه المواد يعتبر المشكلة الجوهرية في ضعف التحصيل العلمي، كما هو مؤشر على الاختلالات الحالية في النظام التعليمي في اليمن وضعف جودة التعليم. وعمومًا، يصعب فصل تدني التحصيل العلمي عن بيئة النزاع وتأثيراته النفسية والاجتماعية، وعن افتقار البيئة التعليمية للعديد من المقومات الأساسية كالمباني الملائمة للاحتياجات، والكتاب المدرسي، ومناخ لتعلم المحفز، والمستوى الجيد من الأداء بالنسبة للمعلمين وتوفر مهارات التدريس الفعال لديهم[99].

أ- أسباب تدني التحصيل العلمي بنظر التلاميذ المستجيبين

جدول رقم (26) يوضح مدى توفر الهدوء في الفصل أثناء الدروس

توفر الهدوء	النسبة
متوفر	%26
غير متوفر	%38.3
متوفر أحيانًا	%35.7
الإجمالي	%100

من بين أسباب ضعف التحصيل العلمي لدى التلاميذ عدم توفر الهدوء في الفصل، وقد أجاب (26.0 %) فقط من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم أن الهدوء في الفصول الدراسية متوفر بطريقة تساعد على التركيز والاستماع للشرح، بينما قال (38.3 %) إن الهدوء غير متوفر تمامًا، وأجاب (35.7 %) بتوفره أحيانًا. وبقدر ما يبدو عدم توفر الهدوء في الفصل مؤشرًا على ضمور سلطة المعلم، فإن الضوضاء داخل الفصل عادة ما يكون مصدرها التلاميذ الذين يجدون صعوبة في فهم الدروس، وبالتالي لا يعبؤون بتوفر الهدوء اللازم للدرس.

(99) أثبتت إحدى الدراسات بشأن أداء معلمي الرياضيات بالمرحلة الثانوية في اليمن وجود درجة عالية من ضعف الأداء، وفسرت ذلك بـ»ضعف برامج إعداد المعلمين وخاصة في مجال تربويات الرياضيات، وقلة الدورات التدريبية المتاحة لمعلمي الرياضيات، وكمّ المحتوى لمقرر الرياضيات بالمرحلة الثانوية. وضيق الوقت المخصص للتدريس، يجعل تركز المعلمين منصبًّا على تقديم المحتوى الرياضي، وعدم الاهتمام بالكيفية التي يقدمون بها ذلك المحتوى. وتكدس أعداد التلاميذ قد يحد من قدرات المعلمين في التعامل مع التلاميذ ومتابعتهم. وكثرة عدد حصص الرياضيات للمعلم مما يرهق المعلم ويجعله غير قادر على تقديم المحتوى الرياضي بشكل جيد». انظر: علي طاهر عثمان علي، تقويم أداء معلمي الرياضيات بالمرحلة الثانوية في اليمن في ضوء المعايير المهنية المعاصرة، المجلة العربية للتربية العلمية والتقنية، العدد 5، سبتمبر/ أيلول 2016، ص104-103.

جدول رقم (27) يوضح استخدام الوسائل التعليمية في شرح الدروس

الاستخدام	النسبة
تستخدم	%26
لا تستخدم	%50
تستخدم أحيانًا	%24
الإجمالي	%100

ويأتي عدم استخدام الوسائل التعليمية الملائمة لتوضيح الدروس كسبب آخر لتدني مستوى التحصيل العلمي لدى التلاميذ، ويشمل ذلك إغفال استخدام الرسوم التوضيحية والخرائط والمجسمات وغيرها؛ إما بسبب عدم توفرها، أو عدم إدراك بعض المعلمين لأهميتها التعليمية. إن للوسائل التعليمية وظيفة أساسية في تحقيق جودة الشرح وتسهيل تدفق المعلومات وجذب انتباه التلاميذ وضمان تفاعلهم الجيد مع الدرس، بالتالي فإن عدم توفرها أو إهمال استخدامها من قبل المعلمين يقلل من الفائدة المرجوة للدروس التي تتطلب استخدام هذه الوسائل. علاوة على ذلك قلما يهتم المعلمون بتوضيح طرق التعامل الصحيحة لطلابهم مع الخرائط والأشكال والرسوم الموجودة في الكتاب المدرسي، بما في ذلك في الصفوف المتقدمة.

جدول رقم (28) يوضح حصول التلاميذ على تدريبات استخدام الحاسوب في المدرسة

التدريب على الحاسوب	النسبة
غالبًا	%2.3
أبدًا	%96.7
أحيانًا	%1
الإجمالي	%100

لا يتلقى أغلب التلاميذ المستجيبين أي تدريبات على الحاسوب، حيث تفتقر مدارسهم للمعامل المزودة بأجهزة الكمبيوتر. ومن المعروف أن الحاسوب لم يدرج كمادة في النظام التعليمي اليمني لعدم توفر التمويل المطلوب على الأرجح.

جدول رقم (29) يوضح التزام المعلمين بحل تمارين الكتاب المدرسي في الفصل من وجهة نظر التلاميذ

حل التمارين	النسبة
نعم	%36
لا	%24.3
أحيانًا	%39.7
الإجمالي	%100

المعلم هو محور ارتكاز العملية التعليمية، ويرتبط مستوى الفهم والاستيعاب لدى التلاميذ بجودة أداء المعلم في الفصل والتزامه بالشرح الفعال وحل تمارين الكتاب، وبخاصة في الرياضيات ومادة العلوم التي لا يشرح الكتاب المدرسي دروسها ويكتفي بعرضها في صور ورسومات وعبارات مختزلة. إن ضعف اهتمام المعلمين بحل عدد كافٍ من تمارين الكتاب المدرسي أثناء الدرس يبدو سببًا أساسيًّا في انخفاض التحصيل العلمي لدى التلاميذ، فعادة ما يركز المعلمون على شرح الأمثلة المحلولة في الكتاب المدرسي أو حل عدد محدود جدًّا من التمارين، ما يدفع التلاميذ للاستعانة بأدلة مساعدة شاملة لحلول التمارين الموجودة في الكتاب المدرسي والنماذج الامتحانية لأعوام دراسية سابقة، وجدير بالذكر أن هذا الخيار لا يغني عن الشرح وحل التمارين بواسطة المعلم في المدرسة، إضافة إلى أن الحصول على هذه «الأدلة » هو فقط في متناول القلة من التلاميذ الذين تتوفر لأسرهم القدرة على شراء الأدلة والكتيبات التجارية المساعدة.

جدول رقم (30) يوضح استغلال المعلمين الوقت المخصص للحصة في شرح المادة

استغلال وقت الحصة	النسبة
نعم	%42.3
لا	%21.7
أحيانًا	%36
الإجمالي	%100

إن الوقت الرسمي للحصة المدرسية للمادة الواحدة خلال اليوم هو خمس وأربعون دقيقة، وهذا الوقت لا يذهب فعليًّا لشرح المادة بحسب (21.7 %) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم، أما (36 %) منهم فقالوا إن الاستغلال الأمثل لوقت الحصة يحدث أحيانًا فقط. إن عوامل إهدار الوقت المخصص للشرح متعددة، ومنها صعوبة تهيئة الفصل للحصة قبل الشروع في الدرس، وتأخر المعلمين عن موعد الحصة، خاصة في الحصص التي تبدأ مباشرة بعد الطابور المدرسي، واقتطاع أجزاء من وقت الحصة لأحاديث لا علاقة لها بالدرس.

جدول رقم (31) يوضح نسب غياب التلاميذ عن حضور الدروس

الغياب	النسبة
كثيرًا	%2.8
أحيانًا	%25.8
نادرًا	%46.7
لا أتغيب مطلقًا	%24.7
الإجمالي	%100

إن تغيب التلاميذ عن الدروس هو أحد أسباب تدني التحصيل العلمي كما هو معروف؛ نتيجة فوات بعض الدروس والواجبات على التلاميذ المتغيبين. وبالنسبة للتلاميذ الذين تمت مقابلتهم بلغت نسبة الذين قالوا منهم إنهم لم يتغيبوا مطلقًا (24.7 %)، فيما بلغت نسبة التلاميذ المتغيبين كثيرًا (2.8 %)، والمتغيبين أحيانًا (25.8 %)، والمتغيبين نادرًا (46.7 %).

ب- مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ من وجهة نظر المعلمين

شكل رقم (11) يوضح مستوى التحصيل العلمي لدى التلاميذ من وجهة نظر المعلمين

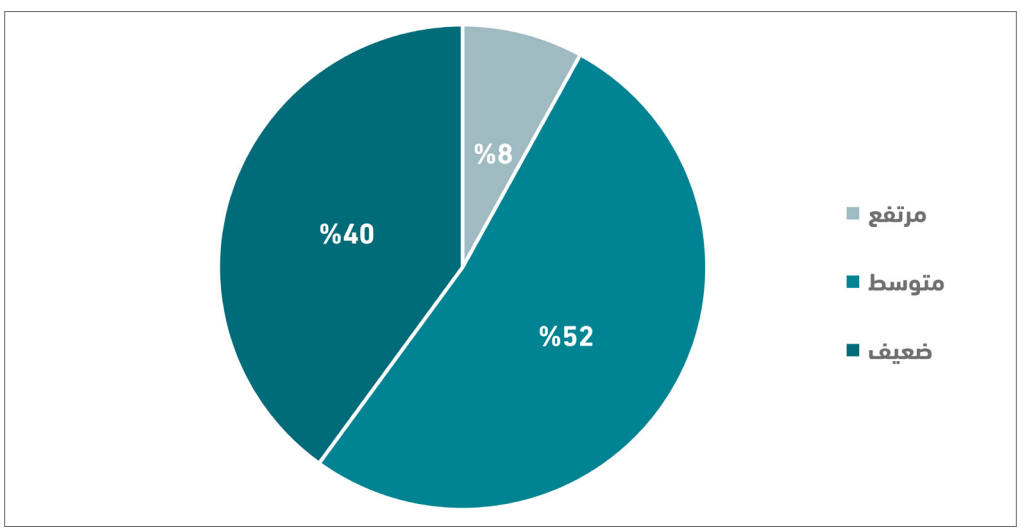

يوضح الشكل (11) تقييم المعلمين المستجيبين لمستوى التحصيل العلمي العام لتلامذتهم اعتمادًا على خبراتهم التدريسية، وتشمل النسب الواردة في الجدول جميع المواد الدراسية، حيث يتراوح المستوى العام للتلاميذ من وجهة نظر المعلمين بين المتوسط والضعيف (52 – 40 بالمئة).

جدول رقم (32) يوضح تقييم المعلمين للمستوى العلمي لتلاميذهم في المواد التي يدرسونها

المـــادة	التقييم			الإجمالي
	مرتفع	متوسط	ضعيف	
قرآن كريم	%1	%10	%3	%14
تربية إسلامية	%1	%3	%4	%8
لغة عربية	%2	%8	%8	%18
علوم	%2	%8	%4	%14
رياضيات	%0	%8	%12	%20
لغة إنجليزية	%1	%3	%1	%5
عام (جميع المواد في الحلقة الأولى من المرحلة الأساسية)	%1	%8	%4	%13
اجتماعيات	%0	%4	%4	%8
الإجمالي	%8	%52	%40	%100

يختلف تقييم المعلمين للمستوى العلمي للتلاميذ من مادة إلى أخرى، فتقييم معلمي الرياضيات لمستوى تلامذتهم جاء متطابقًا مع ما ذكره التلاميذ بشأن عدم استيعابهم المادة وفهمها (0 % مرتفع، 8.0 % متوسط، 12.0 % ضعيف)، وكذلك تقييم مستوى التلاميذ في اللغة العربية، وفي العلوم، وإلى حدٍّ ما اللغة الإنجليزية. واللافت هو تقييم المعلمين لمستوى تلامذتهم في مادتي القرآن الكريم والتربية الإسلامية، الذي يظهر ضعف مستويات التلاميذ فيهما رغم أن التلاميذ لم يعتبروا المادتين من المواد الصعبة، وبما أن المادتين ليستا من المواد الصعبة بنظر التلاميذ (انظر الشكل السابق رقم 10)، فإن ما يفسر ضعف المستوى فيهما قد يكون تدني القدرة على الحفظ والاستسهال.

جدول رقم (33) يوضح أسباب ضعف مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ من وجهة نظر المعلمين

الأسباب	النسبة
الوضع الاقتصادي	%32
عدم المتابعة من قبل الأسرة والاهتمام	%30.7
عدم توفر المناهج الدراسية	%14.6
عدم استخدام الوسائل التعليمية	%12
كثافة التلاميذ في الفصل	%10.7
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (33) أسباب تدني مستوى التحصيل العلمي لدى التلاميذ من وجهة نظر المعلمين، وجاءت الأحوال المعيشة وأوضاع الاقتصاد المتردية في صدارة تلك الأسباب، حيث يؤثر الفقر في انخفاض مستوى التحصيل لدى التلاميذ بصور متعددة، كاضطرار التلميذ للعمل خارج دوام المدرسة، أو شعوره بالحرمان من الاحتياجات الضرورية للذهاب إلى المدرسة، علاوة على العوامل المرتبطة بالوضع الاقتصادي العام، كعدم ملاءمة المبنى التعليمي، وعدم توفر الخدمات المدرسية الأساسية وغير ذلك.

واعتبر (30.7 %) من المعلمين المستجيبين أن عدم المتابعة والاهتمام من قبل الأسرة سبب رئيس في ضعف التحصيل العلمي، سواء عدم متابعة الأسرة لحل التلميذ واجباته المنزلية أولًا بأول، أو الاهتمام بالسؤال عن التلميذ وعن أدائه في الفصل، وعجزها عن القيام بدور تكاملي مع المدرسة في هذا الإطار. ويضاف إلى ما تقدم عوامل أخرى كعدم توفر الكتب الدراسية لدى بعض التلاميذ (14.6 %)، وعدم توفر الوسائل التعليمية واستخدامها في الشرح والتوضيح (12 %)، وكثافة التلاميذ في الفصل (10.7 %).

جدول رقم (34) يوضح استخدام المعلمين أسلوب التلقين في التدريس

استخدام أسلوب التلقين	النسبة
نعم	%51
لا	%42
إلى حدٍّ ما	%7
الإجمالي	%100

لم يتطرق المعلمون للعوامل التي تتصل بضعف أداء المعلم عند سؤالهم مباشرة عن أسباب تدني مستوى التحصيل العلمي لدى التلاميذ، لكن إجاباتهم عن بعض الأسئلة غير المباشرة وذات الصلة بالتحصيل العلمي للتلاميذ أكدت بعض جوانب القصور في أداء المعلمين وأعطت مصداقية لإجابات التلاميذ المستجيبين بشأن مسؤولية المعلمين عن تدني مستوى التحصيل في بعض المواد، فعند سؤال المعلمين المستجيبين عن استخدامهم التلقين كأسلوب تعليمي أجاب (51 %) منهم بنعم.

جدول رقم (35) يوضح مدى التزام المعلمين بإنهاء جميع أجزاء المنهج الدراسي المقرر

إنهاء المقرر	النسبة
نعم	%52
لا	%48
الإجمالي	%100

وعند سؤال المعلمين المستجيبين عن التزامهم بإنهاء شرح الدروس المقررة أجاب (52 %) منهم بأنهم يستكملون بالفعل شرح جميع الدروس المقررة، بينما قال (48 %) إنهم لا يتمكنون من ذلك، ويمكن القول إن عدم استيفاء الدروس المقررة يحرم التلاميذ من الإلمام بالمادة والمهارات المرتبطة بها كمخرج نهائي للتعليم.

9 -9 المناهج الدراسية وأساليب التقييم (الاختبارات)

تؤكد الاتجاهات التربوية الحديثة أهمية تضمين محتوى المناهج الدراسية، في مختلف المراحل، المهارات الحياتية والإدراكية المختلفة، وعدم الاكتفاء بالطابع النظري والمعرفي للكتب الدراسية، وهذا ما يعيب بعض المقررات الدراسية اليمنية بحسب المتخصصين. وعلى سبيل المثال، سلطت إحدى الدراسات المتخصصة الضوء على ضعف المهارات الحياتية الغذائية والصحية في مناهج العلوم للصف الخامس الابتدائي[100]. وذكرت دراسة أخرى أن تأليف الكتب المدرسية الخاصة بالقراءة للمرحلة الثانوية يعكس اتجاهات المؤلفين أكثر مما يقوم على معايير علمية دقيقة، وهذا ما يفسر الاهتمام بتضمين كتب القراءة للصفوف الثانوية الثلاثة بعض القيم وإغفال قيم أخرى، ومنها القيم المتعلقة بالصحة والبيئة والاهتمام بالنظافة العامة، وقيم اجتماعية أخرى كحسن الجوار ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، والقيم الذاتية والنظام والترتيب، وقيم احترام حقوق الأقليات، والقيم الاقتصادية كالادخار... إلخ[101].

على صعيد آخر، عادة ما تحاول أطراف النزاع المسلح تضمين المناهج الدراسية أفكارها وتصوراتها السياسية والاجتماعية الخاصة، سيما في النزاعات التي تمتد لسنوات طويلة وتشمل أطرافًا تحمل رؤى عقدية تتعارض بدرجة كبيرة مع ما هو سائد، ونتيجة لذلك يصبح المنهج الدراسي هدفًا لتغييرات أساسية لا بغرض التطوير، وإنما بغرض تجسيد وجهات نظر بعض أطراف النزاع وتسهيل وصولها للنشء، وغالبًا ما يتسبب ذلك في إدامة النزاع وقتًا أطول وإضفاء «طابع ثقافي» عليه. منذ أواخر العام 2016م، بدأت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بإدخال تغييرات أساسية على مناهج القراءة والتربية الإسلامية والتربية الوطنية للحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي للصفوف من الأول وحتى السادس، جاءت تلك التغييرات كخطوة انفرادية من جماعة أنصار الله (الحوثيين) ودون المرور باللجنة العليا للمناهج المعنية على المستوى الوطني بتطوير المنهج المدرسي وتعديله بما يتناسب مع التطور في الحقول العلمية المختلفة.

ورغم وصف مسؤولين في جماعة أنصار الله (الحوثيين) التغييرات في المنهج المدرسي بـ»الطفيفة»، وقولهم إن الهدف منها هو تصحيح بعض الأخطاء الطباعية واللغوية[102]، إلا أن التغييرات شملت في الواقع قضايا أساسية في بنية بعض المقررات المعتمدة منذ سنوات كثيرة، وعلى سبيل المثال، غيرت بعض الدروس في مقرر التربية الوطنية للصف السادس الأساسي، حيث أُضِيف للوحدة الرابعة من المقرر (شخصيات وأعلام يمانية) درسٌ عن «الشهيد الرئيس صالح علي الصماد»[103]، ودرسٌ آخر عن «الهادي يحيى بن الحسين»[104]، وثالثٌ عن «الشاعر الحسن بن علي بن جابر الهبل»[105]، وأضيف درس مستقل عن «ثورة 21 سبتمبر 2014»[106]، وهذه الدروس المضافة تبرز تحيزات صارخة لأحد أطراف النزاع وتمجد شخصياته ومناسباته الخاصة.

---

(100) داود عبدالملك الحدابي وخلود علي شمس الدين الناصر، المهارات الحياتية المتضمنة في محتوى منهج العلوم للصف الخامس الأساسي في الجمهورية اليمنية، المجلة العربية للتربية العلمية والتقنية، العدد 7، يونيو/ حزيران 2018، ص30.

(101) سعاد سالم السبع ومحمود صغير الفصلي، مدى توفر القيم اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية في كتب القراءة المقررة عليهم في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة الناصر، العدد 5، المجلد 2، يناير/ كانون الثاني – يونيو/ حزيران 2015، ص330-328.

(102) صحيفة الثورة التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، على الرابط:
http://althawrah.ye/archives/477571

(103) الرئيس السابق لما يسمى «المجلس السياسي الأعلى»، التابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في صنعاء.

(104) زعيم ديني عربي ومؤسس المذهب الزيدي في اليمن، عاش في الفترة (220- 298 هجرية، 911-859 ميلادية).

(105) شاعر يمني من شعراء القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، لقب بأمير شعراء اليمن، وعرف بمدح آل بيت الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

(106) تاريخ استيلائهم على العاصمة صنعاء.

رغم خطورة هذه التدخلات الانفرادية لتغيير المناهج الدراسية، إلا أن عملية التغيير الشامل للمناهج صعبة ومعقدة للغاية، فالقطاع التربوي والإداري، في مناطق سيطرة مختلف الأطراف، ليس لديه الاستعداد للتماهي مع عملية من هذا النوع، كما أن الممانعة المجتمعية للإجراءات الأحادية التي تمس المنهج الدراسي تدفع أطراف النزاع لإعادة التفكير في هذا الأمر مرارًا، إضافة للكلفة المادية الباهظة لتغيير شامل للمناهج. وعليه فإن أطراف النزاع لا تزال تعول في مساعيها للتأثير على مخرجات التعليم على الممارسات التعليمية المتحيزة لبعض المعلمين الموالين أو الجدد[107]، وعلى سلطة الإدارة (المدراء) والتعليمات الفوقية، إضافة لبثها مواد تعبوية من خارج المنهج المقرر في المدرسة وتعميمها على التلاميذ والمعلمين والكادر الإداري.

جدول رقم (36) يوضح آراء المعلمين في وجود محتويات متحيزة في المناهج الدراسية

تحيز المناهج الدراسية	النسبة
نعم	%12
لا	%71
إلى حدٍّ ما	%17
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (36) أن أغلب المعلمين المستجيبين (71 %) يرون بأن المناهج الدراسية لا تتضمن محتوى متحيزًا لمصلحة أحد أطراف النزاع أو قيمه ومواقفه. إن هذا الرأي يبدو مصادمًا لواقع التغييرات الأحادية التي أجريت على المنهج، والتي سبق الحديث عنها، لكن ما يفسر إجابة المستجيبين على هذا النحو هو وجود نسبة كبيرة منهم في المناطق التي لم تشهد حدوث تغييرات في المناهج الدراسية، أي المناطق غير الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، إضافة إلى أن أغلب الكتب المدرسية المنتشرة في مدارس المحافظات هي طبعات سابقة على نشوب الحرب وغير معدلة.

(107) انتشرت في ظل النزاع المسلح، ظاهرة المعلمين البدلاء الذين يتم إلحاقهم بالتعليم من خارج الحقل التربوي ودون معايير وظيفية، وعادة ما يغطي «البدلاء» النقص الذي يتركه المعلمون المتسربون، ويشعرون بالولاء للطرف الذي أدخلهم مجال التعليم. وهذه الممارسة لدى بعض أطراف النزاع تنسحب على مدراء بعض المدارس الذين يتم استبدالهم ببدلاء لا يمتلكون غير الولاء لأحد أطراف النزاع.

جدول رقم (37) يوضح نسبة التلاميذ المستجيبين الذين حصلوا على الكتب المدرسية من خلال المدرسة

الحصول على الكتب المدرسية	النسبة
نعم	%40.5
لا	%59.5
الإجمالي	%100

فيما يتعلق بتوزيع الكتاب المدرسي يوضح الجدول (37) أن (59.5 %) من التلاميذ لا يحصلون على الكتب المدرسية بسبب توقف طباعة الكتاب المدرسي أو طباعته بكميات قليلة، وعوضًا عن ذلك يحصل بعض التلاميذ على كتب مدرسية مستخدمة (مرتجعة) من خلال المدرسة مقابل رسوم منخفضة، والبعض الآخر يلجأ إلى استعارتها من زملائه لبعض الوقت، أو ابتياع ما يتوفر منها في المكتبات الخاصة أو لدى البائعين على الأرصفة؛ حيث من الرائج في اليمن المتاجرة بالكتاب المدرسي على نحو واسع.

جدول رقم (38) يوضح رأي المعلمين في الاختبارات الفصلية كأداة لتقييم التلاميذ

صلاحية الاختبارات للتقييم	النسبة
نعم	%42
لا	%34
إلى حدٍّ ما	%24
الإجمالي	%100

تنقسم السنة الدراسية في النظام التعليمي اليمني إلى فصلين دراسيين، ويخضع التلاميذ لاختبارَي تقييم في نهاية الفصلين الأول والثاني، وبالنسبة للمستوى الأخير من التعليم الأساسي (الصف التاسع) والتعليم الثانوي (الصف الثالث الثانوي) يؤدي التلاميذ اختبارًا شاملًا لجميع المقررات الدراسية (12 مقررًا) في نهاية العام، وهي اختبارات تضعها وزارة التربية والتعليم عبر لجان متخصصة.

ويوضح الجدول (39) مدى كفاءة الاختبارات الفصلية والنهائية بوضعها الراهن كأداة لتقييم التلاميذ في المرحلتين الأساسية والثانوية من وجهة نظر المعلمين، فيرى (42 %) من المعلمين كفاءة الاختبارات وقدرتها على تحديد المستوى العلمي الحقيقي للطلاب وتحقيقها للأهداف التعليمية، فيما يرى (34 %) منهم أن الاختبارات لا تحقق ذلك الهدف مطلقًا، أما (24 %) فقالوا إن الاختبارات تحقق هدف التقييم جزئيًّا.

جدول رقم (39) يوضح أهم أوجه القصور في الاختبارات من وجهة نظر المعلمين

أوجه قصور الاختبارات	النسبة
القصور الناتج عن تصميم وإعداد نماذج الاختبارات	%44.8
سوء تنظيم العملية الامتحانية	%27.2
تفشي ظاهرة الغش	%14.4
لا يوجد إي قصور	%13.6
الإجمالي	%100

يرى (44.8 %) من المعلمين المستجيبين، بما فيهم بعض الذين اعتبروا الاختبارات الفصلية والنهائية وسيلة جيدة للتقييم، أن سوء تصميم وإعداد نماذج الاختبارات يمثل أحد أهم أوجه القصور في نظام الاختبارات، ففي كثير من الأوقات لا يتم إعداد نماذج الاختبارات بصورة علمية تشمل التحليل والإبداع واستخدام أساليب التفكير العلمي، وإنما تركز فقرات الاختبارات في الغالب على التذكر والاسترجاع. واعتبر (27.2 %) أن سوء تنظيم العملية الامتحانية من الناحيتين الإدارية والفنية يضعف أثر الاختبارات في تقييم التلاميذ، وعلى نحو خاص حدد (14.4 %) من المعلمين المستجيبين تفشي ظاهرة الغش كأهم مظهر لقصور نظام الاختبارات، واعتبر (13.6%) أن الاختبارات لا يشوبها أي قصور.

المحور الثالث: التسرب من المدرسة

3-1 خصائص عينة التلاميذ المتسربين

جدول رقم (40) يوضح خصائص عينة التلاميذ المتسربين

المتغير	الخصائص	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	77	%77
	إناث	23	%23
المرحلة الدراسية قبل التسرب	ابتدائي	34	%34
	إعدادي	43	%43
	ثانوي	23	%23
العمل	يعمل	66	%66
	لا يعمل	34	%34
حجم الأسرة	صغيرة (ثلاثة أشخاص)	3	%3
	متوسطة (أربعة إلى سبعة أشخاص)	32	%32
	كبيرة (ثمانية أشخاص فأكثر)	65	%65

يشكل الذكور معظم أفراد العينة بنسبة (77 %) أما الإناث فشكلن نسبة (23%) من العينة، وشمل التسرب المرحلة الدراسية الأساسية والثانوية، وأغلب المتسربين في العينة يعملون (66 %) مقابل (34 %) لا يعملون. وينتمي (65 %) من أفراد العينة إلى أسر كبيرة، و(32 %) إلى أسر متوسطة العدد.

3-2 أسباب التسرب

جدول رقم (41) يوضح أسباب التسرب من المدرسة

الأسباب	النسبة
الظروف المادية الصعبة للأسرة	%48.3
أسباب نفسية	%18.8
بيئة تعليم غير ملائمة	%11.4
ضعف اهتمام الأسرة بالتعليم	%11.4
بعد المدرسة عن مكان السكن	%5.4
الالتحاق بالتجنيد	%4.7
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (41) وجود أسباب متنوعة لتسرب التلاميذ من المدرسة، يأتي السبب الاقتصادي في صدارتها، حيث عزا (48.3 %) من العينة عدم مواصلة التعليم إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة لأسرهم في ظل النزاع، وبما أن غالبية التلاميذ المتسربين يعملون (انظر الجدول 40)، فالمرجح أن العثور على فرصة عمل لإعانة أسرهم الفقيرة كان دافعًا لترك المدرسة بالنسبة لأولئك التلاميذ.

ومثّل العامل النفسي سببًا أساسيًّا للتسرب من المدرسة بالنسبة لـ(18.8 %) من التلاميذ المتسربين الذين تمت مقابلتهم، حيث تؤدي الصدمات النفسية التي تتسبب فيها الهجمات على المدارس ومشاهدة الانتهاكات العنيفة في الواقع، إضافة للتعرض المتكرر للضرب والعنف اللفظي داخل المدرسة، والرسوب في أعوام متتالية إلى تقويض رغبة بعض التلاميذ في مواصلة الدراسة. وتمثل بيئة التعليم غير الملائمة عاملَ طردٍ للتلاميذ خاصة في ظل أوضاع النزاع، وأهم خصائص البيئة غير الملائمة للتعليم اكتظاظُ الفصول، وعدم توفر المرافق الخدمية كدورات المياه خاصة بالنسبة للفتيات. وذكر (11.4 %) من التلاميذ المتسربين في العينة أن سبب عدم مواصلتهم الدراسة هو ضعف اهتمام الأسرة بالتعليم، وعادة ما يقترن هذا الضعف بالوالدين غير المتعلمين أو المحيط الاجتماعي غير المشجع. وذكر (5.4 %) من المتسربين موقع المدرسة البعيد عن أماكن سكناهم كسبب لترك الدراسة، فيما قال (4.7 %) إنهم تركوا الدراسة بعد التحاقهم بالتجنيد لمصلحة أحد أطراف النزاع.

3 - 3 احتمالات العودة للمدرسة

جدول رقم (42) يوضح رغبة التلاميذ المتسربين العودة للمدرسة

الرغبة بالعودة للمدرسة	النسبة
أرغب	%75.8
لا أرغب	%24.2
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (42) أن (75.8 %) من التلاميذ المتسربين بحسب العينة، يرغبون بالعودة إلى المدرسة، وهذه النسبة المرتفعة تؤكد أن التسرب المدرسي يحدث غالبًا لأسباب قاهرة.

جدول رقم (43) يوضح الظروف التي يمكن للتلاميذ المتسربين العودة للمدرسة في حال تحققها

الظروف الملائمة لإنهاء التسرب	النسبة
تحسن الوضع الاقتصادي للأسرة	%57.5
توفر بيئة تعليم ملائمة	%27.4
توفر الدعم النفسي	%15.1
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (43) الشروط التي يمكن للتلاميذ العودة للمدرسة حال توفرها، وأهمها التحسن في الأوضاع الاقتصادية (57.5 %)، وهذا الأمر ينطوي على الرغبة في ترك العمل بالنسبة للأطفال المتسربين الذين يعملون. أما (27.4 %) فتحدثوا عن ضرورة توفير بيئة تعليمية ملائمة، واشترط (15.1 %) الحصول على الدعم النفسي عبر تعزيز الشعور بالحماية والأمان، واحتواء العنف البدني واللفظي داخل المدرسة، وتكثيف الأنشطة المدرسية الترفيهية للمساعدة في تقليل الضغوط النفسية التي يتعرض لها التلاميذ في بيئة الحرب.

المحور الرابع: التعليم والنزوح

4-1 خصائص عينة التلاميذ النازحين

جدول رقم (44) يوضح خصائص عينة التلاميذ النازحين

المتغير	الخصائص	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	66	%66
	إناث	34	%34
المرحلة الدراسية الحالية	ابتدائي	60	%60
	إعدادي	31	%31
	ثانوي	9	%9
العمل	يعمل	28	%28
	لا يعمل	72	%72

معظم أفراد عينة الدراسة من التلاميذ النازحين ذكور (66 %)، فيما تمثل الإناث (34 %) من العينة، ويتوزع أفراد العينة حاليًّا بين المرحلتين الدراسيتين الأساسية والثانوية، ويعمل منهم (28 %) فقط.

4 - 2 أسباب النزوح

شكل رقم (12) يوضح أسباب النزوح

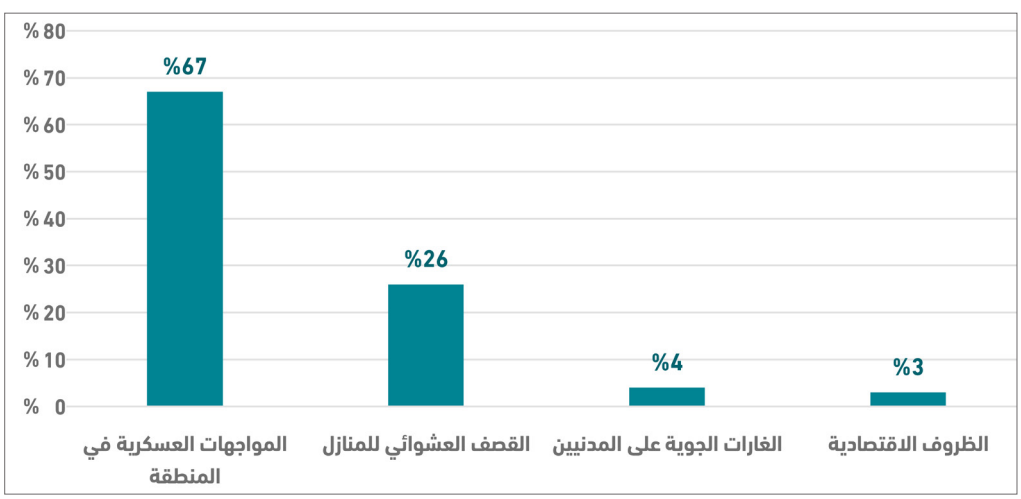

احتلت المواجهات والاشتباكات الدائرة في بعض المناطق الحيز الأكبر بين أسباب نزوح التلاميذ مع أسرهم إلى مناطق آمنة، فقد ذكر (67 %) من العينة الخاصة بالتلاميذ النازحين أنهم غادروا مناطقهم نتيجة الحرب الدائرة والمواجهات العسكرية بين أطراف النزاع. وكان الاستهداف المباشر وغير المباشر للمنازل عبر القصف العشوائي للمدفعية أو قذائف الكاتيوشا سببًا في نزوح (26 %) من العينة، وتسببت الغارات الجوية بنزوح (4 %) من أفراد العينة، أما سوء الأحوال المعيشية وانعدام مصادر الرزق فكان وراء نزوح (3 %) من التلاميذ في العينة.

3– 4 إدماج التلاميذ النازحين

جدول رقم (45) يوضح مدى توفر فرص الالتحاق بالدراسة مباشرة بعد النزوح

الالتحاق المباشر بالدراسة	النسبة
لا	%48
نعم	%52
الإجمالي	%100

واجه (48 %) من التلاميذ النازحين صعوبة الالتحاق بمدارس بديلة في المناطق المضيفة بعد النزوح مباشرة، بينما حصل (52 %) من النازحين الذين تمت مقابلتهم على فرصة الالتحاق بالمدارس خارج مجتمعاتهم الأصلية مباشرة بعد النزوح، ولم تعترضهم عوائق إدارية وإجرائية أو صعوبات تذكر. ويبدو أن نظام التعليم الواحد في اليمن، والذي لا يعكس أي تباينات عرقية أو طائفية قد تحول دون التحاق طلاب من مناطق مختلفة، ساعد كثيرًا في إدماج نسبة كبيرة من التلاميذ النازحين في مناطق النزوح. ورغم أن المجتمع اليمني في مختلف المناطق أثبت مرونة عالية في استقبال النازحين أثناء النزاع، إلا أن إعادة الإدماج في المجتمع المضيف ارتبطت إلى حد بعيد بشكل النزوح، فالنازحون كأفراد أو عائلات صغيرة يسهل إدماجها عادة في المجتمع المضيف، وتتهيأ لأبنائها فرص الحصول على التعليم، أما النازحون في شكل مجموعات كبيرة فيواجهون صعوبات جمة تعترض دمجهم في المجتمع المضيف، بما في ذلك إلحاق أطفالهم بالمدارس، وغالبًا ما يشكلون تجمعات شبه معزولة على تخوم المجتمع المضيف تعوزها الخدمات الأساسية، ومنها التعليم.

جدول رقم (46) يوضح الفترة التي قضاها التلاميذ النازحون قبل إعادة الالتحاق بالدراسة في المجتمع المضيف

الفترة	النسبة
أقل من فصل دراسي	%40
فصل دراسي	%15
فصلين دراسيين	%45
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (46) فترات التوقف عن الدراسة بعد النزوح، والتي تراوحت بين أسابيع (أقل من فصل دراسي) وعام دراسي فأكثر، وبلغت نسبة التلاميذ النازحين الذين اضطروا للتوقف عن الدراسة عقب النزوح عامًا دراسيًّا كاملًا (45 %) من العينة، بينما بلغت نسبة الذين توقفوا أقل من فصل دراسي أو فصل دراسي واحد، وتمكنوا من الانتظام في سلك الدراسة ودخول الاختبارات (40 % و15% على التوالي).

جدول رقم (47) يوضح أهم الصعوبات التي واجهت التلاميذ النازحين للالتحاق بالمدرسة في المجتمع المضيف

الصعوبات	النسبة
فقدان الوثائق الرسمية	%42
الظروف المعيشية السيئة للأسرة	%25
عراقيل إجرائية	%18
انقضاء فترة التسجيل	%11
لا توجد أي صعوبات	%4
الإجمالي	%100

تركزت الصعوبات التي واجهت إدماج التلاميذ النازحين في منظومة التعليم الرسمي في المجتمع المضيف، بفقدان الوثائق الرسمية (42 %)، وهذه العقبة عادة ما كان يجري التغلب عليها بالعودة إلى بيانات مكتب التربية والتعليم في المجتمع الأصلي، أو باستصدار وثائق جديدة لرب الأسرة، أو كتابة تعهدات باستكمال ملف الطالب، وفي بعض الأحيان لعبت العلاقات الاجتماعية وشهادات الموثوقين من المحيط الاجتماعي للمدرسة دورًا في تسهيل التحاق التلاميذ النازحين. وغير معروفٍ الاختلالات التي صاحبت عملية معالجة فقدان الوثائق الرسمية للتلاميذ النازحين ولا تأثيراتها المستقبلية.

وواجه تلاميذ آخرون صعوبات ناجمة عن انقضاء فترة التسجيل في المدارس، وعراقيل إجرائية أخرى تسبب فيها بعض مدراء المدارس، وقال (25 %) من التلاميذ النازحين إن الظروف المعيشية السيئة للأسرة حالت لبعض الوقت دون التحاقهم بالمدرسة في المجتمع المضيف.

4 – 4 التكيف مع بيئة المدرسة

جدول رقم (48) يوضح مدى تكيف التلاميذ النازحين مع بيئة المدرسة في المجتمع المضيف

مؤشرات التكيف	يوجد	لا يوجد
الشعور بالارتياح للمدرسة	%98	%2
تكوين صداقات	%93	%7
الشعور بالمساواة وعدم التمييز	%71	%21
توفر الاهتمام الخاص	%43	%57

يقدم الجدول (48) مؤشرًا عن درجة اندماج مرتفعة للتلاميذ النازحين في المدارس البديلة داخل المجتمع المضيف، فنسبة (98 %) منهم يشعرون بالارتياح النفسي للمدرسة، وتمكن (93 %) منهم من تكوين صداقات جيدة ساعدت في توثيق ارتباطهم بالمدرسة، وقال (71 %) إنهم يتلقون معاملة متساوية ولا يشعرون بوجود أي تمييز. أما (57 %) منهم فقالوا إنهم لا يشعرون بوجود اهتمام خاص بهم من المدرسة كونهم نازحين، وهو شعور لا يخل باندماجهم في المجتمع المضيف، وإنما يعكس سقف توقعاتهم المرتفع بالحصول على تخفيضات في الرسوم، أو تعويض الدروس التي فاتهم الاستماع إليها.

المحور الخامس: تأثير النزاع على المعلمين

2-1 خصائص عينة المعلمين

جدول رقم (49) يوضح خصائص عينة المعلمين

المتغير	الخصائص	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	71	%71
	إناث	29	%29
المؤهل العلمي	بكالوريوس	50	%50
	دبلوم	38	%38
	ثانوية عامة	12	%12
سنوات الخبرة التدريسية	أقل من عام	3	%3
	عام إلى ثلاثة أعوام	4	%4
	ثلاثة إلى خمسة أعوام	10	%10
	خمسة أعوام فأكثر	83	%83
المرحلة الدراسية التي يقوم بتدريسها	ابتدائية	32	%32
	إعدادية	37	%37
	ثانوية	31	%31
المتغير الاقتصادي	يوجد دخل آخر غير التدريس	34	%34
	لا يوجد دخل آخر	66	%66
المنطقة الجغرافية (المجال الجغرافي للعمل)	ريف	46	%46
	مدينة	54	%54

يشكل الذكور نسبة (71%) من المعلمين المستجيبين، والإناث (29%) من عينة المعلمين المكونة من 100 معلم ومعلمة، وهذا التوزيع لم يكن مقصودًا، لكنه يعكس إلى حدٍّ ما واقع المشاركة الفعلية للمرأة في قطاع التعليم الحكومي، ومن حيث المؤهل العلمي يعتبر (50%) من المعلمين المستجيبين من حملة الشهادة الجامعية في تخصصات مختلفة، سيما التربية، ونسبة (38%) من الحاصلين على شهادة دبلوم تربية من معاهد حكومية معنية بتأهيل المعلمين، أما (12%) من المعلمين فمن الحاصلين على شهادة الثانوية العامة. ويملك أغلب المعلمين الذين تمت مقابلتهم (83%) خبرة في حقل التعليم مدتها خمس سنوات فأكثر، ويعتمد (66%) منهم على عائد التدريس كمصدر وحيد للدخل، و(34 %) لديهم أعمال مؤقتة أو دائمة أخرى تؤمّن لهم دخلًا إضافيًّا. ويعمل (54 %) من المعلمين في المدينة، أما (46%) فيتوزعون على مدارس ريفية. وتغطي العينة معظم المقررات الدراسية في المرحلتين الأساسية والثانوية، كما يوضح الجدول التالي رقم (50).

جدول رقم (50) يوضح توزيع المواد الدراسية على المعلمين في العينة

المادة	النسبة
قرآن كريم	%14
تربية إسلامية	%8
لغة عربية	%18
علوم	%14
رياضيات	%20
لغة إنجليزية	%5
اجتماعيات	%8
عام	%13
الإجمالي	%100

2 - 2 التأثيرات السلبية للنزاع على المعلمين

شكل رقم (13) يوضح التأثيرات السلبية للنزاع على المعلمين

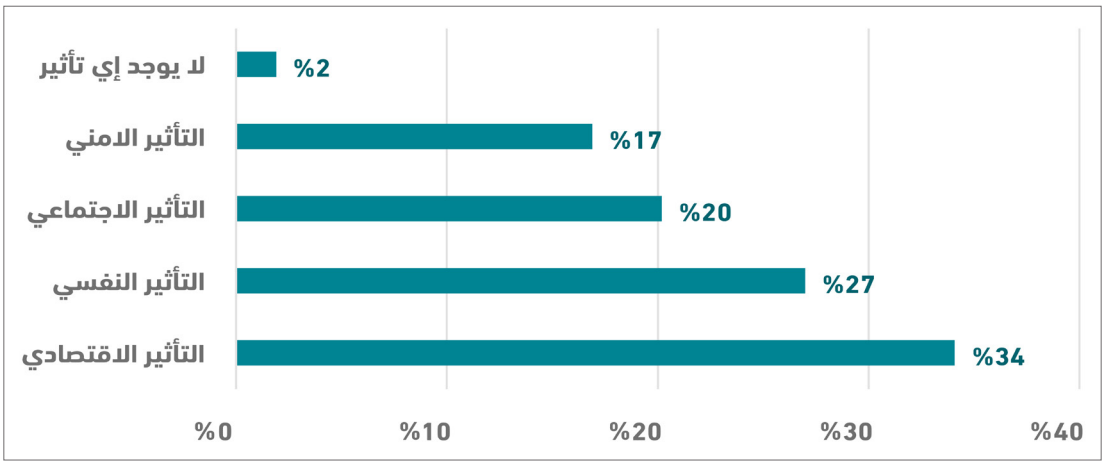

يعاني المعلمون من تأثيرات سلبية مباشرة للنزاع على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية، واعتبر (34 %) من المعلمين المستجيبين أن العامل الاقتصادي هو الأكثر تأثيرًا عليهم، حيث تركهم النزاع بدون مرتبات أو فرص عمل بديلة، فباتوا عاجزين عن الوفاء بمتطلبات المعيشة الأساسية لهم ولأسرهم. كما كان للأضرار الاقتصادية التي لحقت بالمعلمين تداعيات نفسية كبيرة عليهم؛ فأفصح (27 %) من المعلمين المستجيبين عن تأثيرات نفسية لحقت بهم بسبب الحرب وسوء الأوضاع الاقتصادية، كالشعور بالإحباط، والاكتئاب. وتأتي التأثيرات الاجتماعية في المرتبة الثالثة (20%)، وهي متمثلة في العديد من المشاكل الاجتماعية والعائلية الناجمة عن تراجع مكانة المعلم في محيطه الاجتماعي والعائلي. أما التأثيرات الأمنية (17%) فذات صلة بالملاحقات التي تعرض لها بعض المعلمين المحسوبين على أحزاب سياسية، والتي ربما دفعت البعض منهم للانخراط في النزاع بشكل من الأشكال، إضافة إلى تلقي البعض منهم تهديدات صريحة أو مبطنة من أحد أطراف النزاع، وتعرضهم للتضييق نتيجة الاحتجاج السلمي على توقف دفع المرتبات، أو رفضهم تدخل أطراف النزاع في العملية التعليمية. ومن المرجح أن يكون لهذه العوامل -خاصة الاقتصادية والأمنية- دور في انخراط بعض المعلمين في النزاع بشكل مباشر[108].

(108) لا تمتلك الدراسة إحصائيات بشأن عدد المعلمين الذين قرروا الانخراط المباشر في النزاع، سواء لأسباب حزبية، أو نتيجة لتدمير مدارسهم وانقطاع سبل الرزق وانقطاع المرتبات، أو بسبب الملاحقات الأمنية لبعضهم. ولكن من الواضح أن معلمين يشاركون في المعارك في صفوف مختلف أطراف النزاع، ويتقلد بعضهم مناصب عسكرية مهمة، وهذه ظاهرة في منتهى الخطورة بالنسبة لمستقبل التعليم في اليمن.

شكل رقم (14) يوضح سبل التقليل من آثار النزاع على التعليم من وجهة نظر المعلمين

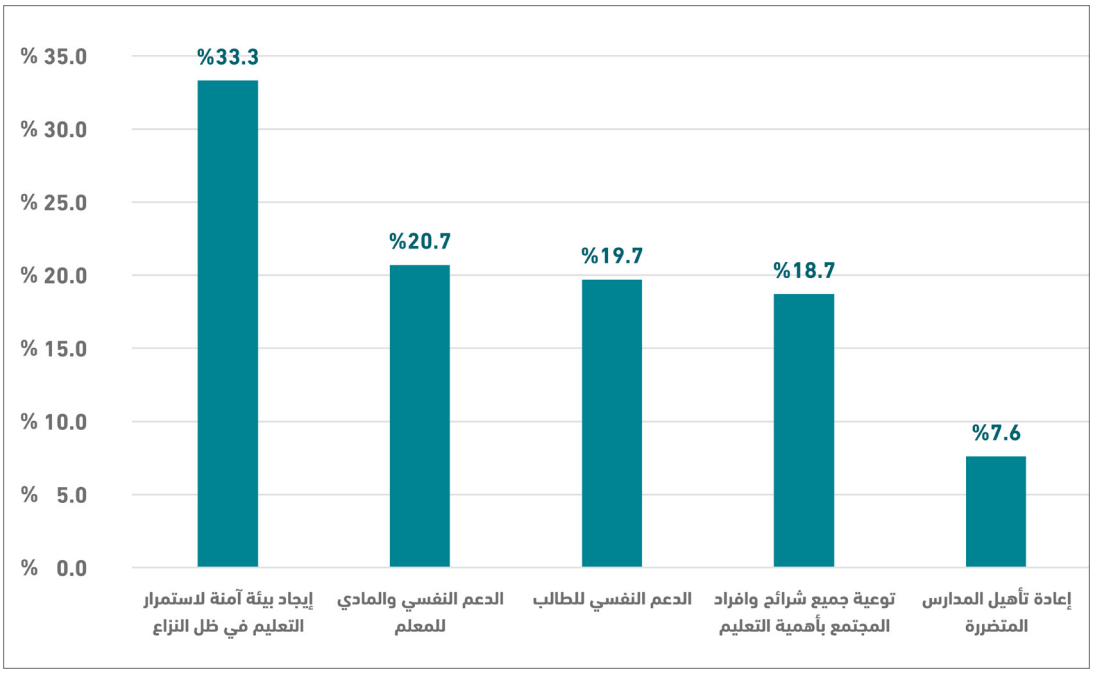

تنوعت آراء المعلمين المستجيبين بشأن سبل التقليل من تداعيات النزاع على التعليم، وبشكل أساسي، ذكر (33.3%) منهم أن إيجاد بيئة آمنة وقليلة المخاطر أمر ضروري لتخفيف آثار النزاع على التعليم، وهذا يشمل خفض وتيرة النزاع وتوقفه في المحيط المباشر للمدرسة، وتجنيب المعلمين والتلاميذ، على حد سواء، المخاطر التي تواجههم، وتأمين الطريق إلى المدرسة. ويساعد الدعم النفسي والمادي للمعلمين في تقليل تداعيات النزاع على التعليم من وجهة نظر (20.7%) من المعلمين المستجيبين. كما يعمل الدعم النفسي للطلاب على استمرار العملية التعليمية والتغلب على كثير من الصعوبات النفسية من وجهة نظر (19.7%) من المعلمين. وأكد (18.7%) من المعلمين الذين تمت مقابلتهم أهمية تكثيف أنشطة التوعية المجتمعية بأهمية التعليم وتوسيعها لتشمل التلاميذ والأسر في الأرياف والمدن على حد سواء. وفي السياق ذاته ذهب (7.6%) من المعلمين المستجيبين إلى أن إعادة تأهيل المدارس المتضررة جزئيًا، واستئناف التعليم في المدارس المتوقفة بسبب استخدامها لإيواء النازحين أو كمراكز إغاثية يمثل ضرورة لاستمرار التعليم ومؤشرًا على بدء تجنيبه تداعيات النزاع.

المحور السادس: الأثر المقابل للتعليم على النزاع

يؤثر النزاع في التعليم بصور مختلفة تناولتها الأقسام السابقة من الدراسة، لكن التعليم بدوره يمكن أن يؤثر في النزاع بأشكال متنوعة، فاستمرار التعليم بحد ذاته، يعبر عن إرادة مجتمعية ضد النزاع، وعاملًا مهمًّا في احتوائه وتجاوزه مستقبلًا، ورغم مساوئ بيئة التعليم في ظل النزاع المسلح إلا أن الابتعاد عن المدرسة يظل هو الأسوأ، فالأطفال خارج المدرسة هم الأكثر عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المسلحة، والانخراط في عمالة الأطفال، والتشرد، والزواج المبكر (بالنسبة للفتيات)[109]. وطالما لم تتمكن أطراف النزاع من تغيير محتوى المناهج الدراسية بصورة شبه جذرية وإضفاء الطابع الطائفي أو الجهوي عليها، وتضمينها دعوات العنف والكراهية فإن التعليم يظل حجر الزاوية في تماسك المجتمع ووجوده المشترك. في هذا الإطار يمكن النظر أيضًا إلى الدور الذي يمارسه المعلمون لكبح التأثيرات المعنوية والفكرية للنزاع على التلاميذ أو إبطال مفعولها من خلال الممارسات التدريسية الإيجابية والداعية للسلام ونبذ العنف، إضافة لمقاومة التلاميذ داخل المدرسة دعوات الانخراط في النزاع وتمسكهم بمواصلة التعلم، كما سيأتي في الفقرات التالية.

المعلمون ودورهم في تجنيب التعليم دعوات العنف

جدول رقم (51) يوضح تناول المعلمين لمواضيع سياسية مرتبطة بالنزاع أثناء الدرس

تناول مواضيع مرتبطة بالنزاع	النسبة
نعم	%18
لا	%82
الإجمالي	%100

يُظهر الجدول (51) درجة عالية من الحساسية لدى المعلمين المستجيبين تجاه قضايا النزاع المختلف عليها، وتفضيلهم عدم الخوض فيها. حيث لا يتطرق (82 %) من المعلمين للقضايا الخلافية والمشكلات السياسية الحاصلة بين أطراف النزاع. ويبدو أن الخوف من العواقب يلعب دورًا في بلورة المواقف الحيادية للمعلمين في المناطق التي تسيطر عليها أطراف لا يشعرون بالولاء لها، إضافة للخشية من التعرض لأذى نتيجة الحديث المباشر في مواضيع سياسية مرتبطة بالنزاع.

(109) انظر: خارج المدرسة أطفال اليمن ودروب الضياع، مرجع سابق، ص3.

جدول رقم (52) يوضح تناول المعلمين لموضوعات متعلقة بالسلام ونبذ العنف أثناء الدرس

تناول موضوعات السلام	النسبة
نعم	%77
لا	%23
الإجمالي	%100

لا يتيح النزاع المسلح للمعلمين إمكانية القيام بأدوار مؤثرة في المحيط الاجتماعي العام، ويكاد دورهم ينحصر في المدرسة من خلال ما يضمّنونه لتلاميذهم من قيم إيجابية أثناء الممارسات التدريسية، وتعريض تلامذتهم لقيم السلام والتسامح ونبذ العنف، وقد أجاب (77%) من المعلمين المستجيبين بأنهم يشجعون تلامذتهم على التسامح ونبذ العنف والكراهية، وهي قيم أساسية لتحقيق السلام، ورافعة لإنهاء النزاع وإضعاف فرص اندلاعه مجددًا في المستقبل. ويبدو أن المعلمين الذين كانت لديهم ميول جارفة للانخراط في النزاع لدواعٍ سياسية أو عقدية، تخلّوا بالفعل عن مهمة التدريس مع بدايات النزاع، تاركين المجال لنظرائهم الذين يتبنون لغة مسالمة على الأغلب، وهذا الأمر وإن كان بحاجة إلى المزيد من الأدلة المثبتة ميدانيًّا، إلا أن بوسع الدراسة التنبيه إليه بالنظر إلى القيم الإيجابية التي يدعو المعلمون تلامذتهم إليها.

عمومًا، يمكن القول إن الدور الذي يقوم به المعلمون في الوقت الراهن أقرب إلى الدعوة للسلام والتسامح وتجنب المزيد من العنف.

جدول رقم (53) يوضح تناول المعلمين لموضوعات متعلقة بالسلام ونبذ العنف أثناء الدرس بحسب المحافظات

المحافظة	تناول موضوعات السلام أثناء الدرس		الإجمالي
	نعم	لا	
تعز	%28.00	%0	%28.00
أبين	%3.00	%1.00	%4.00
الضالع	%5.00	%1.00	%6.00
عدن	%5.00	%0	%5.00
الحديدة	%13.00	%5.00	%18.00
صعدة	%0	%8.00	%8.00
صنعاء	%11.00	%0	%11.00
الأمانة	%11.00	%3.00	%14.00
حجة	%1.00	%5.00	%6.00
الإجمالي	%77.00	%23.00	%100.00

ويلاحظ من الجدول (53) أن الممارسات التدريسية الداعية للسلام ونبذ العنف تشمل المعلمين المستجيبين في جميع المحافظات المشمولة بالدراسة، باستثناء محافظتي صعدة وحجة الواقعتين تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) لأسباب قد تتعلق بالخوف أو بالولاء.

التلاميذ وسياسات النزاع

شكل رقم (15) يوضح نسبة التلاميذ الذين تلقوا تشجيعًا على التجنيد من داخل المدرسة أو تعرضوا لمحاولة تجنيد فعلية

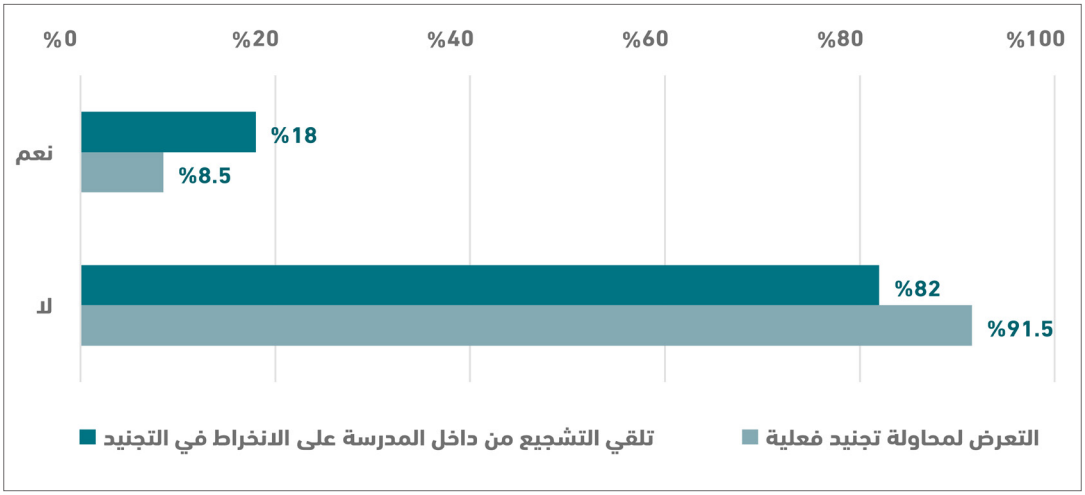

يلقي النزاع المسلح بظلاله القاتمة على مناخ التعليم، ويهيئ المجال لممارسة بعض الأنشطة غير المشروعة لتجنيد التلاميذ من داخل المدرسة، غير أن نسبة التلاميذ الذين تلقوا عروضًا جادة بالتجنيد من داخل المدرسة مصحوبة ببعض المغريات لم تتجاوز (8.5 %) من عينة الدراسة، كما لم تتجاوز نسبة التلاميذ الذين حصلوا على تشجيع من داخل المدرسة على الانخراط في التجنيد من خلال بعض زملائهم أو بعض المعلمين أو أشخاص من خارج المدرسة (18.0%). إن النسبة المنخفضة للتلاميذ الذين تعرضوا لمحاولات تجنيد داخل المدرسة تشير إلى أن أغلب التلاميذ المجندين في صفوف أطراف النزاع المسلح يتم تجنيدهم عبر الاستقطاب من خارج المدرسة، فالتجنيد في صفوف التلاميذ يزدهر، فيما يبدو، بعيدًا عن المدرسة، وتحديدًا خلال العطل الدراسية التي توفر بيئة جيدة للاستقطاب.

جدول رقم (54) يوضح تواجد أشخاص من خارج المدرسة يتحدثون للطلاب في الطابور المدرسي

تواجد أشخاص غرباء	النسبة
نعم	%40.7
لا	%59.3
الإجمالي	%100

في كثير من الأوقات تتحول المدرسة إلى ساحة مفتوحة لزوار غرباء يمثلون أحد أطراف النزاع، وقد أفاد (40.7%) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم بأن أشخاصًا زاروا المدرسة وتحدثوا إليهم خلال طابور الصباح في قضايا مختلفة، وعادة ما يزور هؤلاء الأشخاص المدارس بأسلحتهم أو برفقة آخرين مسلحين، كما يحظون باستقبال جيد من مدراء المدارس وبعض المعلمين، وتُتاح لهم حرية الحديث إلى التلاميذ بصورة مباشرة.

جدول رقم (55) يوضح تواجد أشخاص من خارج المدرسة يتحدثون للطلاب في الطابور المدرسي بحسب المحافظة

المحافظة	أشخاص غرباء يتحدثون في طابور الصباح		الإجمالي
	نعم	لا	
تعز	%5.8	%21	%26.8
أبين	%3.2	%0	%3.2
الضالع	%4.7	%1.8	%6.5
عدن	%2.3	%2	%4.3
صعدة	%5.4	%2.2	%7.6
الحديدة	%6.8	%9.5	%16.3
حجة	%5.7	%5.3	%11
صنعاء	%0.8	%9.5	%10.3
الأمانة	%6	%8	%14
الإجمالي	%40.7	%59.3	%100

وإلى حد بعيد، يبدو أن زيارة المدارس من قبل غرباء يمثلون أطراف النزاع والتحدث إلى التلاميذ ممارسة شائعة لدى جميع أطراف النزاع في مختلف المناطق بدرجات متفاوتة، كما تظهر في الجدول (55).

شكل رقم (16) يوضح نوع القضايا التي يتحدث فيها إلى التلاميذ أشخاص غرباء من خارج المدرسة

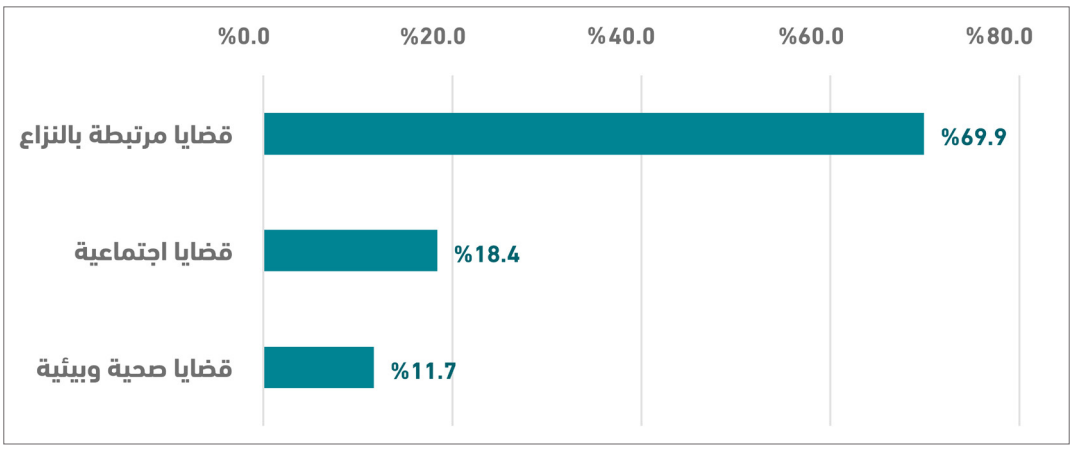

وذهب (69.9%) من التلاميذ الذين قالوا بأن أشخاصًا غرباء يتحدثون إليهم في المدرسة، إلى أن تلك الأحاديث تتناول قضايا مرتبطة بالنزاع، كالترويج لأفكار معينة، وممارسة الدعاية ضد الخصم والتحريض عليه، أو توضيح المواقف، وتعداد انتهاكات الأطراف الأخرى، أو ترديد شعارات متحيزة. وفي الغالب يتم تغليف الأحاديث المتحيزة بطابع وطني أو ديني من وجهة نظر المتحدث الموالي لأحد أطراف النزاع.

جدول رقم (56) يوضح نوع الأنشطة التي يشارك فيها التلاميذ خارج المدرسة

الأنشطة خارج المدرسة	النسبة
حملة نظافة في الحي	%7
دورات ثقافية	%6.5
تظاهرات أو مهرجانات	%19.5
لا يوجد أي نشاط	%67
الإجمالي	%100

يوضح الجدول (56) نسبة مشاركة التلاميذ في أنشطة خارج المدرسة ونوع تلك الأنشطة، والتي غالبًا ما تقوم بها أطراف النزاع، فأكثر التلاميذ (67%) لا يشاركون في أي نشاط خارج المدرسة كما هو واضح، أما البقية فيشاركون في أنشطة مختلفة خارج المدرسة كالتظاهرات والمهرجانات التي ينظمها أحد أطراف النزاع (19.50%)، وحملات النظافة في الأحياء المجاورة للمدرسة (7.0%)، والدورات الثقافية التي يتم فيها الترويج لأفكار وعقائد بعض أطراف النزاع (6.50%). إن نسبة المشاركة الضعيفة في أنشطة خارج المدرسة يغلب عليها طابع النزاع كالمظاهرات والمهرجانات والدورات الثقافية، والتي قد تكون إجبارية في بعض الأحيان، يشير إلى ضعف استجابة التلاميذ للتعبئة التي تمارسها عليهم أطراف النزاع من خلال مدراء (مديري) المدارس أو الزيارات المدرسية.

نتائج الدراسة

أولًا: النتائج الخاصة بتأثير النزاع على التلاميذ

1- تأثير النزاع على الوصول الآمن إلى المدرسة

- ✓ واجه التلاميذ في طريقهم إلى المدرسة أنواعًا من العنف والمخاطر الأمنية الناجمة عن النزاع المسلح أو عن حالة الفوضى المصاحبة له، وتمثلت تلك المخاطر في الاشتباكات المسلحة التي تحدث عادة بصورة مباغتة أثناء الذهاب إلى المدرسة أو العودة منها، ومضايقات الغرباء، خاصة اللفظية، ومحاولات الاختطاف. وكانت نسبة من تعرض من التلاميذ لمخاطر فعلية من هذا النوع في طريق المدرسة من عينة التلاميذ 24.6%، وهي نسبة كافية للقول بأن الوصول إلى المدرسة غير آمن في ظل استمرار النزاع، وكان يمكن لتلك النسبة أن تكون أكبر لو أن الدراسة أجريت في السنوات الأولى من النزاع، حيث لوحظ أن وتيرة النزاع كانت قد تراجعت بدرجة كبيرة في الكثير من المناطق اليمنية خلال فترة إجراء الدراسة (فبراير/ شباط – أبريل/ نيسان 2020م)، وانخفض على نحو ملحوظ مستوى الهجمات الجوية على المدارس مقارنة بما كان عليه في السنوات الأولى من عمر النزاع المسلح.

- ✓ لم تجد الدراسة فروقًا ذات دلالة بين الفتيان والفتيات فيما يتعلق بالتعرض للعنف في طريق المدرسة، ورغم وجود جماعات وفصائل مسلحة تعارض تعليم الفتيات إلا أنها على الأرجح لا تميل للتعرض مباشرة للفتيات في طريق المدرسة، وتفضل الضغط على مدراء المدارس والعاملين في المنشآت التعليمية لإجبارهم على إيقاف تعليم الفتيات، خاصة في المدارس المختلطة.

- ✓ شجّع الانخفاض في وتيرة النزاع المسلح في المناطق المشمولة بالدراسة، الكثيرَ من الأسر على إرسال أبنائها إلى التعليم مجددًا، ولم تتجاوز نسبة التلاميذ الذين حاولت أسرهم منعهم من الذهاب إلى المدرسة بسبب المخاوف الأمنية، خلال العام الدراسي 2019/ 2020م، (38.8%) من عينة التلاميذ. وعليه يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين النزاع والتعليم فيما يتعلق بمؤشر العودة إلى المدرسة، فكلما تراجع مستوى النزاع زاد إقبال الأسر على السماح لأطفالها بارتياد المدرسة، وبالتالي فالعودة إلى المدرسة ليست مشروطة بإنهاء النزاع، وإنما بخفض وتيرته، وهذا الأمر يشجع على انتهاج استراتيجيات يمكن أن تكون بناءة لتجنيب التعليم التأثيرات السلبية للنزاع.

- ✓ لاحظت الدراسة أن 76.3% من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم في عينة التلاميذ يذهبون إلى المدرسة برفقة أحد الوالدين أو الأقارب، أو بصحبة أبناء الجيران، وهذه الآلية الجماعية في الذهاب إلى المدرسة، هي تعبير عن استراتيجية تلقائية طورها المجتمع للتعاطي مع ما تبقى من مخاوفه بشأن الطريق غير الآمن إلى المدرسة.

- ✓ لدى (51.0%) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم في إطار عينة التلاميذ، شعورٌ بالخوف من مخاطر حقيقية قد تتهدد طريق المدرسة في المستقبل، ما يعني أن الطريق إلى المدرسة قد يكون بنظرهم أكثر خطرًا مما هو عليه في الوقت الراهن، ويعكس هذا التوقع المتشائم الخبرة الحسية للتلاميذ المستجيبين مع المظاهر العسكرية المنتشرة في طريق المدرسة، والتي تمنحهم انطباعًا بأن النزاع قد يعود بوتيرة أعنف ويجعل طريق المدرسة أكثر خطرًا، فنحو (62%) منهم قالوا إنهم يشاهدون العديد من المظاهر العسكرية في طريق المدرسة، ويضطر (29%) منهم لاجتياز حواجز عسكرية ونقاط أمنية للوصول إلى المدرسة أو مغادرتها.

2- تأثير النزاع على استمرارية العملية التعليمية

- ✓ تسبب النزاع المسلح في توقف (81%) من التلاميذ الذين تمت مقابلتهم في إطار عينة التلاميذ الأساسية عن الدراسة لفترات متفاوتة، لقد حدث ذلك جراء تعرض مدارسهم للهجمات أو وقوعها في مناطق اشتباكات مستمرة أو متقطعة، أو استخدامها كثكنات عسكرية ومراكز إيواء وتخزين مساعدات، أو توقف المعلمين عن نشاطهم التدريسي احتجاجًا على قطع المرتبات في بعض المناطق، أو تسربهم للتدريس في مدارس أهلية وخاصة أو امتهان أعمال أخرى.

- ✓ بلغت أعلى فترة توقف إجبارية عن الدراسة بسبب النزاع فصلين دراسيين، فقد اضطر (53.5%) من أفراد عينة التلاميذ للانقطاع عن الدراسة تلك المدة، لقد خسر هؤلاء التلاميذ عامًا دراسيًّا كاملًا من حياتهم بسبب النزاع. وتراوحت فترات الانقطاع الاضطراري الأخرى عن الدراسة لدى بقية التلاميذ في عينة الدراسة بين أقل من فصل دراسي وفصل دراسي واحد.

- ✓ لم يتمكن (61.3%) من التلاميذ الذين توقفوا عن الدراسة لفترات متفاوتة من الالتحاق بمدارس بديلة (حكومية أو خاصة) أثناء توقف مدارسهم عن التعليم، واضطروا للانتظار إلى حين عودة النشاط التعليمي إلى مدارسهم. إن الاستهداف أو الاستخدام العسكري للمدارس يعني حرمان آلاف التلاميذ من الدراسة، لكونهم لا يمتلكون فرصة الالتحاق بمدارس بديلة؛ إما لأسباب مادية، أو لعدم وجود مدارس بديلة في الريف.

3- الأثر الاقتصادي للنزاع على التلاميذ وأسرهم

- ✓ ينتمي غالبية التلاميذ في عينة الدراسة لأسر محدودة الدخل، وتواجه هذه الأسر ظروفًا معيشية صعبة، تضعف باطراد قدرتها على تحمل نفقات تعليم أطفالها، سيما أن أغلب الأسر لديها أكثر من طفل في سن التعليم، ويتعين عليها دفع أنواع مختلفة من الرسوم المدرسية.

- ✓ في حال استمر النزاع المسلح، فإن عددًا كبيرًا من التلاميذ الملتحقين حاليًّا بالمدارس مرشحون للانضمام إلى الأطفال خارج المدرسة، فقد ذكر (47.2%) من المستجيبين في عينة التلاميذ الذين تمت مقابلتهم، أن أسرهم لم تعد قادرة على مواصلة الإنفاق على تعليمهم، وعلى سبيل المثال يبلغ متوسط المصروف المدرسي اليومي للتلميذ الواحد في العينة 200 ريال (أي ما يقارب نصف دولار بحسب أسعار صرف الدولار في العاصمة صنعاء)، وهذا المبلغ يمثل جزءًا كبيرًا من الدخل اليومي للأسرة، وإن كان ضئيلًا جدًّا بالنسبة لاحتياجات الطفل الأساسية من الغذاء في اليوم المدرسي الواحد.

4- سلوكيات العنف المدرسي

- ✓ تنتشر في أوساط التلاميذ داخل المدرسة العديد من السلوكيات العنيفة، فقد قال (20.3%) من المستجيبين في عينة التلاميذ، إنهم يدخلون في شجارات مع زملائهم في المدرسة بصورة متكررة، فيما يمارس (44.5%) منهم الشجار أحياناً. وثمة أنماط متعددة للسلوك العنيف داخل المدرسة، وإن غلب عليه طابع العراك بالأيدي مع استخدام آلات حادة في بعض الأحيان، أو تشكيل مجموعات عنف مصغرة خارج المدرسة لاعتراض طريق تلاميذ آخرين، خاصة عندما ينشب الشجار بين تلاميذ المرحلة الثانوية.
- ✓ يميل (70%) من المعلمين في العينة الاستطلاعية الخاصة بالمعلمين، إلى الربط بين اتساع نطاق السلوكيات العنيفة في أوساط التلاميذ وبين النزاع، حيث يعزز النزاع السلوك العنيف، ويضعف هيبة المعلمين، ويقلل من احترام القواعد النظامية في الوسط المدرسي. ومن ناحية أخرى، يفتقر التلاميذ إلى مهارات حل النزاع والإدارة الجيدة للعلاقات داخل المدرسة، وفي الغالب لا تمتلك المدارس آليات احتواء مناسبة للعنف بين التلاميذ، أو أساليب تربوية لمعالجة حالات السلوك العدواني لدى بعض التلاميذ.
- ✓ مارس بعض المعلمين العقاب البدني (الضرب) بصورة متكررة في حق (47%) من التلاميذ في عينة الدراسة، وذكر (29.8%) من التلاميذ أنهم يتعرضون أحياناً للعقاب البدني من المعلمين. وفي بعض الأحيان يستخدم المعلمون الضرب كأداة لتكريس سلطتهم.

5- تأثير النزاع على الميول النفسية للتلاميذ تجاه المدرسة

- ✓ على الرغم من ظروف النزاع المسلح والأوضاع الاقتصادية المتردية، إلا أن غالبية التلاميذ (78.3% من العينة) يحبون المدرسة، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل، أهمها: حب التعليم، وتشجيع أسرهم على مواصلة الدراسة، وامتلاك صداقات جيدة في المدرسة، والاستمتاع بالوقت داخل المدرسة من خلال اللعب مع الأصدقاء، أو المشاركة في الأنشطة المدرسية الترفيهية، وبعض الأنشطة الباعثة للشعور بتحقيق الذات.

6- التأثير على الخدمات المدرسية

- ✓ في الأصل تفتقر منظومة التعليم في اليمن إلى المباني والمرافق المراعية لاحتياجات التلاميذ، لكن الحرمان من الخدمات داخل المدرسة أصبح أكثر فداحة في ظل النزاع، فنسبة (74.5%) من التلاميذ في عينة الدراسة أكدوا عدم توفر خدمات صحية مدرسية، بما في ذلك الإسعافات الأولية، أو المياه النظيفة للشرب (84.0%)، أو حمامات نظيفة وصالحة للاستخدام الصحي (78.3%). كما لا تتوفر تغذية نظيفة في المقاصف «البوفيات» أو منافذ البيع الصغيرة داخل المدارس (64.6%)، ويحصل (35.0%) فقط من التلاميذ على خدمة الرعاية الاجتماعية عبر أخصائيين اجتماعيين ونفسيين.

- ✓ يتلقى أغلب التلاميذ دروسهم في فصول مكتظة، فـ(52.3%) من العينة (من عينة التلاميذ) يدرسون في فصول يزيد عدد التلاميذ فيها عن 50 طالباً، و(29%) منهم في فصول يتراوح عدد التلاميذ فيها ما بين 50 إلى 25 طالباً، ولاحظت الدراسة أن الفصول الدراسية للفتيات أقل اكتظاظاً، وربما يعود ذلك إلى الفارق العددي بين النوعين في مستويات التعليم العام المختلفة.

7- التحصيل العلمي

- ✓ تمثل الرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم (فيزياء وكيمياء وأحياء) واللغة العربية (القراءة والكتابة) موادًا صعبة بالنسبة لأغلب التلاميذ في العينة، ويعد ضعف استيعاب وفهم هذه المواد سببًا رئيسيًّا في تدني مستوى التحصيل العلمي؛ كونها المواد المعنية بتكوين مهارات القراءة والكتابة والعمليات الحسابية، ومختلف المعارف والمهارات العلمية والحياتية في مراحل التعلم اللاحقة.

- ✓ أرجع التلاميذ في عينة الدراسة أسباب تدني مستوى التحصيل العلمي لديهم إلى عدة عوامل، أهمها: عدم توفر الهدوء في الفصل أثناء الدروس، وعدم توفر الوسائل التعليمية الملائمة للشرح، وإهمال المعلمين حل التمارين الصعبة في الكتاب المدرسي، وعدم التوظيف الجيد للوقت المخصص لشرح المادة، إضافة إلى تغيب التلاميذ عن بعض الدروس.

- ✓ عَزَا المعلمون أسباب تدني المستوى العلمي للتلاميذ إلى سوء الأحوال المعيشة للتلاميذ وأسرهم، وعدم المتابعة والاهتمام من قبل الأسرة، والعجز عن توفير الكتب الدراسية لأكثر من نصف التلاميذ، وعدم توفر الوسائل التعليمية أو إتاحة استخدامها في الشرح والتوضيح، إضافة إلى كثافة التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد. ولوحظ أن المعلمين المستجيبين لم يذكروا ضمن أسباب تدني التحصيل العلمي للتلاميذ القصور الناجم عن ضعف أداء المعلمين والمعلمات، أو عدم ملاءمة طرق التدريس، وقلة الاهتمام بخلق التفاعل المطلوب أثناء الدرس.

8- المناهج الدراسية وأساليب التقييم

- ✓ قال (71%) من المعلمين المستجيبين، إن المناهج الدراسية لا تتضمن محتوى متحيزًا لمصلحة أحد أطراف النزاع. إن هذا الرأي لا ينسجم مع واقع التغييرات الجذرية التي أجرتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) بشكل أحادي على بعض مقررات التربية الوطنية والتربية الإسلامية للحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي (الصفوف من الأول إلى السادس)، وما يفسر إجابة المعلمين على هذا النحو هو أن نسبة كبيرة من المعلمين المستجيبين يعيشون في المناطق التي لم تشهد حدوث تغييرات في المناهج الدراسية، أي المناطق غير الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، إضافة إلى أن أغلب الكتب المدرسية المنتشرة في مدارس المحافظات هي طبعات سابقة على نشوب الحرب وغير معدلة.

- ✓ تظل مشكلة الحصول على الكتاب المدرسي عقبة كبيرة بالنسبة لأكثر التلاميذ اليمنيين، ومن الواضح أن النزاع المسلح فاقم هذه المشكلة، حيث لا يحصل (59.5 %) من التلاميذ في العينة على الكتاب المدرسي عبر المدرسة، ويلجؤون لشرائه من سوق الكتاب المدرسي المعاد استخدامه.

- ✓ يشوب نظام الاختبارات العامة الكثير من العيوب من وجهة نظر غالبية المعلمين، كتصميم نماذج الاختبارات بطريقة تميل للتركيز على أسئلة التذكر والاسترجاع، وسوء تنظيم العملية الامتحانية، وشيوع ظاهرة الغش بين التلاميذ.

ثانيًا: النتائج الخاصة بالنزاع والتسرب المدرسي

- ✓ اضطر (48.3%) من التلاميذ في العينة الاستطلاعية الخاصة بالمتسربين لترك المدرسة بفعل الظروف المادية السيئة لأسرهم خلال النزاع المسلح، ووجد تلامذة آخرون أنفسهم خارج التعليم لأسباب أخرى تتعلق بعدم ملاءمة بيئة التعليم، أو ضعف اهتمام الأسرة بالتعليم، أو بعد المدرسة عن أماكن إقامتهم، أو الخوف من الذهاب إلى المدرسة ومن الضغوط النفسية التي يتسبب بها النزاع على التلاميذ، بالإضافة إلى بعض التلاميذ الذين تركوا المدرسة بغرض الانخراط في صفوف أحد أطراف النزاع.
- ✓ لدى نسبة كبيرة من التلاميذ المتسربين (75.8%) رغبة في العودة إلى المدرسة في حال تحسن الوضع الاقتصادي لأسرهم، أو توفرت بيئة تعليم مناسبة، أو حصلوا على الدعم النفسي المناسب، وهذه النسبة تؤكد أن التسرب من المدرسة يحدث في الغالب لأسباب قاهرة.

ثالثًا: النتائج الخاصة بالنزوح والتعليم

- ✓ تسببت المواجهات العسكرية في المناطق المشمولة بالدراسة بنزوح (67%) من العينة الاستطلاعية الخاصة بالتلاميذ النازحين، وتوزعت الأسباب الأخرى للنزوح على ثلاثة أسباب، هي: تعرض المنازل للقصف العشوائي، والغارات الجوية على المنازل، وانعدام فرص العمل في المجتمع الأصلي.
- ✓ تمكن (52%) من العينة الاستطلاعية الخاصة بالنازحين من الالتحاق بالمدارس خارج مجتمعاتهم الأصلية وحصلوا على تسهيلات جيدة في هذا الخصوص، أما (48%) فواجهوا صعوبات حالت دون التحاقهم بالتعليم مباشرة بعد النزوح، وأجبرتهم على التوقف عن الدراسة لفترات متفاوتة أقصاها عام دراسي، ومن بين الصعوبات التي واجهت التلاميذ النازحين، ضياع الوثائق الرسمية بنسبة كبيرة (42% من عينة التلاميذ النازحين)، أو انقضاء فترة التسجيل في المدارس، أو الظروف المعيشية السيئة للأسرة عقب النزوح، وعدم القدرة على مواجهة مصاريف إعادة إلحاق أطفالها بالمدرسة، إضافة إلى عراقيل إدارية أخرى.
- ✓ حقق التلاميذ النازحون درجة عالية من الاندماج المدرسي داخل المجتمع المضيف، وتمكنوا من عقد صداقات جيدة في المدرسة، وكان لدى أكثريتهم شعور كبير بالارتياح للمدرسة، وقال (71%) منهم إنهم لم يتعرضوا لأي نوع من التمييز أو عدم المساواة في المدرسة.

رابعًا: النتائج الخاصة بتأثير النزاع على المعلمين

- ✓ عانى المعلمون من تأثيرات اقتصادية سلبية للنزاع بسبب انقطاع المرتبات وسوء الأوضاع الاقتصادية، وأفصح بعضهم عن تأثيرات نفسية سلبية لحقت بالمعلمين جراء النزاع والفقر، كالشعور بالإحباط، والاكتئاب، وتراجع الثقة بالنفس. كما كان الأثر الاجتماعي قاسيًا على المعلمين نتيجة الشعور بتراجع المكانة في المحيط الاجتماعي والتعرض لبعض المشاكل الاجتماعية والعائلية. وواجه بعض المعلمين تبعات أمنية للنزاع تمثلت بالملاحقة الأمنية أو الضغط والتهديد على خلفية بعض المواقف والآراء، أو التدخل ومحاولة أطراف النزاع تطويع ممارساتهم التدريسية بما يخدم توجهاتها.
- ✓ يرى المعلمون أن التقليل من تأثير النزاع على التعليم يتوقف على توفر مجموعة من العوامل، كإيجاد بيئة آمنة لاستمرار التعليم في ظل النزاع، وتقديم الدعم النفسي والمادي للمعلمين، وحصول التلاميذ على الدعم النفسي الملائم، وتوعية جميع شرائح المجتمع بأهمية التعليم، وإعادة تأهيل المدارس المتضررة جزئيًا.

خامسًا: النتائج الخاصة بالأثر المقابل للتعليم على النزاع

- ✓ يتمتع المعلمون بحساسية شديدة تجاه القضايا المرتبطة بالنزاع، ويفضلون عدم الخوض فيها لدواعٍ مختلفة، غير أن الدراسة وجدت أن النسبة الأكبر من المعلمين في العينة الاستطلاعية (77%) غير محايدين بالمعنى السلبي، فهم يشجعون تلامذتهم على التسامح ويبثون دعوات السلام ونبذ العنف في ممارساتهم التدريسية، بصورة غير مباشرة في الكثير من الأوقات، ودون تعريض حياتهم للخطر. وبالتالي فإن الدور الذي يقوم به المعلمون داخل المدرسة هو دور إيجابي على الأغلب لا يغذي استمرار النزاع، بل كثيرًا ما يساعد في احتواء آثاره على التعليم، وكبح جماح انخراط التلاميذ المباشر في النزاع.

- ✓ تتأثر المدارس بسياسات أطراف النزاع المختلفة في مجال التعليم، حيث تسعى جميع الأطراف لتسييس التعليم بدرجات متفاوتة، واستقطاب التلاميذ للانخراط في النزاع، أو تعريضهم لأفكارها وتصوراتها الخاصة. ومن أهم صور الزج بالتعليم في حلبة النزاع، التي تمكنت الدراسة من رصدها ميدانيًّا، محاولة تجنيد التلاميذ دون سن الثامنة عشرة من داخل المدرسة، أو تشجيعهم على الانخراط في التجنيد، وتحويل ساحات المدرسة إلى «منابر» لإلقاء الخطابات والشعارات التعبوية، والترويج لأفكار غير محايدة تجاه القضايا المرتبطة بالنزاع.

- ✓ لاحظت الدراسة أن نسبة المستجيبين في عينة التلاميذ الذين تلقوا عروضًا جدية أو تشجيعًا على التجنيد من داخل المدرسة ضعيفة للغاية، وربما يشير ذلك إلى أن ظاهرة تجنيد الأطفال تتغذى على استقطاب التلاميذ من خارج المدرسة بصورة أساسية وبخاصة في الإجازات الصيفية، ما يعني أن استمرار التعليم بحد ذاته عامل مهم في التقليل من التأثيرات المباشرة للنزاع على الأطفال. ووجدت الدراسة أن النسبة الأكبر من التلاميذ في العينة (67%) لا يشاركون في أنشطة متصلة بالنزاع خارج المدرسة، كالمظاهرات أو المهرجانات أو حضور دورات ثقافية. وبالنتيجة فإن التعليم حتى مع الأضرار والتأثيرات السلبية التي لحقت به لم يتحول بعد إلى نشاط خادم للنزاع، بل يمثل عنصر مقاومة للقيم السلبية التي يعمل النزاع المسلح على غرسها بين التلاميذ.

توصيات الدراسة

تعكس هذه الدراسة إصرار المجتمع اليمني على مواصلة تعليم أبنائه بالرغم من ظروف الحرب والفوضى المصاحبة، وسعيه التأثير على النزاع وعدم ترك التعليم فريسة سهلة له. وعلى ضوء ذلك يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساعد في الحد من التأثيرات المباشرة للنزاع على التعليم وتدعيم استمراره.

أولًا: توصيات للمجتمع الدولي

يتوجب على المجتمع الدولي دعم النظام التعليمي في اليمن، وتوفير الموارد لتسهيل استمرار التعليم . ومن المهم على نحو خاص التصدي للإجراءات الأحادية من قبل الأطراف المتنازعة التي تقوم على مبدأ التوجيه السياسي للتعليم، والمتعلقة بتغيير المناهج الدراسية وبالتوظيف غير المهني لأشخاص من خارج مجال التعليم، فرغم أنه لا سبيل لتحييد التأثيرات التلقائية للنزاع على التعليم وعلى السياسات التعليمية لمختلف الأطراف بصورة كلية، يجب على المجتمع الدولي توضيح أن هذه الإجراءات الخلافية، والتي أثرت سلبًا على المناهج والموظفين التربويين والإداريين، غيرُ مقبولة، وسيكون لها آثار عميقة وطويلة الأمد على مستقبل التعليم ووحدته.

- دعوة أطراف النزاع إلى وقف جميع أشكال الاعتداء على المدارس.
- دعوة جميع أطراف النزاع إلى بذل المزيد من الجهد لضمان سلامة المدارس والمرافق التعليمية والمناطق المحيطة بها لضمان استمرار التعليم، بما في ذلك إزالة المتاريس والحواجز العسكرية الواقعة على طريق المدرسة، وحظر الاشتباكات والأسلحة في محيط المدارس والمنشآت التعليمية، والالتزام بعدم التعامل مع المدارس كأهداف عسكرية، وإيجاد منافذ آمنة للمدارس في المناطق التي ما زالت تدور فيها الاشتباكات.
- دعوة جميع الأطراف للتوقف الفوري عن استهداف الطلاب والمعلمين والعاملين في قطاع التعليم، أو تعريضهم للخطر بأي صورة من الصور، أو ممارسة التهديد بحقهم، أو حرمانهم من التعبير عن آرائهم.
- دعوة جميع أطراف الصراع للالتزام علنًا بالتنفيذ الصارم والإبلاغ عن تقدمهم في الالتزام بإعلان المدارس الآمنة كإجراء لبناء الثقة.
- دعوة أطراف النزاع إلى إطلاق سراح المعلمين المدنيين الذين تم اعتقالهم بشكل تعسفي، وإعادة المعلمين المدنيين الذين طردوا تعسفيًّا إلى أعمالهم.
- تسليط الضوء على الممارسات التي تؤثر سلبًا على الطلاب والمعلمين والتعليم، والتي يندرج تحتها إجبار التلاميذ على ترديد شعارات متحيزة، وممارسة أنشطة تعبوية داخل المدارس، والانتهاكات ضد المعلمين والعاملين الإداريين.
- البدء بتقييم سلامة المدارس والمنشآت التعليمية التي لم تعد تستخدم في النزاع، أو تلك التي تعرضت لأضرار جزئية والعمل على إعادة تأهيلها وفتحها للدراسة.
- الترتيب لإخلاء المدارس المستخدمة كمراكز إيواء للنازحين، وإيجاد بدائل تضمن لهؤلاء حياة ملائمة، مع ضمان عودة المدارس إلى وظيفتها كمرافق تعليمية.
- الاستمرار في مناصرة المطالب الخاصة بمرتبات المعلمين، والدعوة لعدم ربط استئناف تسليمها بإيجاد حل سياسي نهائي وشامل.
- حث أطراف النزاع على إيجاد لجنة مشتركة ومستقلة لإدارة الأزمات بمجال التعليم في حالات الطوارئ.
- توسيع نطاق البرامج الموجهة لتدريب المعلمين والمعلمات.
- دعم طباعة الكتاب المدرسي غير المعدل.
- المساهمة في الميزانيات التشغيلية لأكبر عدد ممكن من المدارس في المدينة والريف لتمكينها من ممارسة الأعمال اليومية المطلوبة للعملية التعليمية.
- توفير موارد الإسعافات الأولية لأكبر عدد ممكن من المدارس، وتفعيل برنامج التغذية المدرسية.

- تمويل دراسات ميدانية، كمية ونوعية، حول ظاهرة المعلمين المنخرطين عسكريًّا في النزاع، وحول تفشي العنف المدرسي، إضافة إلى دراسة معدلات الالتحاق في ظل النزاع خاصة بالنسبة للفتيات.

ثانيًا: توصيات للجهات المعنية بالتعليم في اليمن

تتحمل الجهات المعنية بالتعليم في اليمن، وهي وزارة التربية والتعليم، والسلطات المحلية، ممثلة بمكاتب التربية في المحافظات، مسؤولية كبيرة في التخفيف من آثار النزاع على التعليم، ورغم أن هذه الهيئات تعاني من انقسامات هيكلية وتعمل في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، إلا أنها معنية بعد مرور أكثر من ست سنوات على النزاع بحماية منظومة التعليم من المزيد من الآثار السلبية، وفي هذا الإطار يتوجب عليها:

- تفعيل الدور التوجيهي والإشرافي للهيئات المسؤولة عن التعليم في ظل النزاع، وتفعيل وظيفة التوجيه المدرسي على نحو خاص لمراقبة الأداء التدريسي وتوفر الحد الأدنى من جودة التعليم وتحقيق الأهداف التعليمية.
- تعزيز الشراكة بين أولياء الأمور والمدارس في مجال التعليم عبر تفعيل مجالس الآباء.
- تشجيع المدارس على إعفاء النازحين من الرسوم الدراسية.
- التصدي للمعوقات التي تعترض إعادة التحاق الطلاب النازحين بالمدارس في المجتمعات المضيفة، خاصة ما يتعلق بإجراءات التسجيل والوثائق.
- تشجيع المعلمين على تعزيز قضايا السلام في ممارساتهم التدريسية.
- تنظيم لقاءات تشاورية مع ممثلي مجلس الآباء والأمهات والبحث عن أفضل الطرق التي يمكن أن تسهم في القضاء على ظاهرة العنف في المدرسة، ومنع انتقال العنف من البيئة المحيطة إلى داخل المدرسة.
- قيام الجهات الإشرافية التابعة للوزارة ومكاتب التربية والتعليم بالمتابعة الجادة للمدارس الأساسية والثانوية، لتفعيل دور «المرشد الاجتماعي»، واختيار أفضل المتخصصين في مجال الإرشاد والتوعية التربوية، للقيام بهذه الوظيفة، التي تعد من أهم الوظائف داخل المدرسة خاصة في المناطق التي يسود فيها العنف.
- قيام الجهات المعنية بالوزارة أو مكاتبها بمتابعة بعض ظواهر العقاب المدرسي المبني على الإيذاء الجسدي، أو العقاب اللفظي الجارح للمشاعر والمؤذي للنفس، وتفعيل الأنظمة والقوانين التي تمنع مثل هذا النوع من العقاب، واعتماد الطرق الحديثة القائمة على تعديل السلوك بوسائل وطرق تربوية حديثة، تقوم على التحفيز والتشجيع بدلًا من العقاب.
- تخصيص الموارد الكافية للتعليم في اليمن، بما في ذلك توفير الموارد الكافية لضمان بقاء المدارس الحكومية مفتوحة وضمان دفع رواتب المعلمين.

ثالثًا: توصيات لأطراف الصراع في اليمن

- وقف جميع أشكال الهجمات على المدارس.
- لضمان استمرار التعليم، بذل المزيد من الجهد لضمان سلامة المدارس والمرافق التعليمية والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك إزالة المتاريس والحواجز العسكرية الواقعة على طريق المدرسة، وحظر الاشتباكات والأسلحة في محيط المدارس والمنشآت التعليمية، والالتزام بعدم التعامل مع المدارس كأهداف عسكرية، وإيجاد منافذ آمنة للمدارس في المناطق التي ما زالت تدور فيها الاشتباكات.
- التوقف فورًا عن استهداف الطلاب والمعلمين والعاملين في قطاع التعليم، أو تعريضهم للخطر بأي صورة من الصور، أو ممارسة التهديد بحقهم، أو حرمانهم من التعبير عن آرائهم.
- الالتزام بإعلان المدارس الآمنة الذي وقعته الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، والتنفيذ الصارم لضمانات إعلان المدارس الآمنة، ومعاقبة أولئك الذين لم يلتزموا.
- الإفراج عن المعلمين المدنيين الذين تم اعتقالهم بشكل تعسفي، والسماح بعودة المعلمين المطرودين تعسفيًّا من أعمالهم.
- الاستمرار في دعم المطالب الخاصة بمرتبات المعلمين، والدعوة لعدم ربط استئناف تسليمها بإيجاد حل سياسي نهائي وشامل.
- تشكيل لجنة مشتركة ومستقلة لإدارة الأزمات بمجال التعليم في حالات الطوارئ.

ملحق الدراسة

المقابلات:

استمارة المقابلة الخاصة بطلاب المدارس المتضررة وغير المتضررة من النزاع

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: .....

مكان الزيارة: .....

المحافظة: ..... المديرية: ..... القرية: ..... الشارع: .....

اسم عضو فريق البحث الميداني: ..... رقم تلفونه: .....

معلومات عن المدرسة

اسم المدرسة: .....

موقع المدرسة:.....

المنطقة التي تقع فيها المدرسة: ريف ..... مدينة .....

نوع المدرسة: أساسية ..... مختلطة ..... ثانوية .....

نوع الطلاب في المدرسة: بنين وبنات .....بنين فقط .....بنات فقط .....

التعرض لضرر مباشر بسبب النزاع: تعرضت ..... لم تتعرض .....

نوع الضرر الذي تعرضت له: .....

التوقف عن التدريس في المدرسة بسبب الضرر الذي تعرضت له: توقفت ..... لم تتوقف

مدة التوقف: أقل من فصل دراسي ..... فصل دراسي واحد .....

فصلان دراسيان ..... عام دراسي فأكثر .....

معلومات عن المبحوث

الاسم: .....

العمر :..... النوع: ذكر ..... أنثى .....

مكان الميلاد: .....

المرحلة الدراسية الحالية:ابتدائية ..... إعدادية..... ثانوية .....

الوضع الاقتصادي للأسرة: محدودة الدخل ..... متوسطة الدخل .....

مرتفعة الدخل ..... معدمة .....

عمل رب الأسرة: .....

مصدر دخل الأسرة: .....

حجم الأسرة (عدد أفرادها): ثلاثة أفراد ..... أربعة إلى سبعة أفراد ..... سبعة أفراد فأكثر .....

العمل (في حال كان لديه عمل إلى جانب الدراسة): .....

رقم التلفون (الموبايل): ..... (بالإمكان كتابة رقم أحد أقرباء الطفل)

أسئلة المقابلة

أولًا: محور القدرة على الوصول الآمن إلى التعليم

السؤال	خيارات الإجابة				
هل سبق أن تعرضت لأذى عند الذهاب إلى المدرسة أو العودة منها؟	نعم	لا			
في حال الإجابة بنعم: ما نوع الخطر الذي تعرضت له؟	محاولة اختطاف	حدوث اشتباكات قريبة	إطلاق نار بالجوار	مضايقات الغرباء	أخرى
هل لديك مخاوف من التعرض مستقبلًا لخطرٍ ما عند ذهابك للمدرسة أو عودتك منها؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما		
هل حاولت أسرتك منعك من الذهاب إلى المدرسة بسبب خوفها من تعرضك لأذى؟	نعم	لا			
هل تشعر أن الطريق إلى المدرسة آمن؟	نعم	لا			
هل تمر بحواجز أمنية (نقاط) عند ذهابك إلى المدرسة؟	نعم	لا			
هل تشاهد مظاهر عسكرية أو مسلحة عند ذهابك أو عودتك من المدرسة؟	نعم	لا			
هل تسكن في مكان بعيد عن المدرسة؟	نعم	لا			
هل تواجه مشاكل بسبب سكنك البعيد عن المدرسة؟	نعم	لا			
ما نوع تلك المشاكل؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	التأخر المتكرر عن المدرسة	التعرض لعقوبات في المدرسة	العودة المتأخرة إلى المنزل	ضياع الكثير من الوقت	أخرى
مع من تذهب إلى المدرسة؟	منفردًا	برفقة إخوتي	برفقة طلاب من أبناء الجيران	برفقة أحد الوالدين	برفقة أقارب
ما وسيلة المواصلات التي تستخدمها للذهاب إلى المدرسة؟	مشيًا على الأقدام	وسيلة نقل خاصة	مواصلات عامة	مواصلات تابعة للمدرسة	أخرى

ثانيًا: محور الأثر المباشر للنزاع

(خاص فقط بالطلاب الذين تعرضت مدارسهم للضرر بسبب النزاع)

السؤال	خيارات الإجابة							
هل تعرضت مدرستك لأضرار مباشرة بسبب النزاع؟	نعم	لا						
ما الخطر الذي تعرضت له مدرستك؟	القصف الجوي	القصف نتيجة الاشتباكات	استخدام المدرسة لغرض عسكري	وقوع المدرسة في منطقة اشتباكات أو خطر	استخدام المدرسة كمخيم نزوح	زراعة ألغام	أخرى	
هل تعرضت لأذى جسدي نتيجة ما حدث لمدرستك؟	نعم	لا						
ما نوع الأذى الجسدي الذي تعرضت له؟	جروح طفيفة	إصابة بالغة	أخرى					
هل توقفت الدراسة بمدرستك بعد تعرضها للضرر؟	نعم	لا						
كم المدة التي توقفت فيها الدراسة في مدرستك؟	أيام قليلة	أسابيع	أشهر	سنة فأكثر				
هل التحقت بمدرسة أخرى خلال مدة توقف مدرستك عن التعليم؟	نعم	لا						
في حال الإجابة بنعم: هل هي مدرسة حكومية؟	نعم	لا						

ثالثًا: المحور الاقتصادي

السؤال	خيارات الإجابة						
هل أسرتك قادرة على تحمل نفقات تعليمك؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما				
هل سبق والتحقت بمدرسة أهلية؟	نعم	لا					
هل توفر لك أسرتك مصروف مدرسة يومي؟	نعم	لا					
في حال الإجابة بنعم: كم يبلغ مصروفك المدرسي اليومي	أقل من مئة ريال	أكثر من مئة ريال	خمس مئة ريال فأكثر				
هل تدفع أسرتك رسومًا إضافية للمدرسة؟	نعم	لا					
في حال الإجابة بنعم: حدد نوع الرسوم	أجور معلمين	رسوم اختبارات	خدمات مدرسية	زي مدرسي	أخرى		
كم تبلغ تكلفة ذهابك اليومي إلى المدرسة (المواصلات)؟	أقل من مئة ريال	أكثر من مئة ريال	خمس مئة ريال فأكثر				
هل تحصل على الكتب المدرسية مجانًا؟	نعم	لا					
هل لديك إخوان وأخوات في سن التعليم؟	نعم	لا					
كم عددهم؟	واحد	اثنان	ثلاثة	أكثر من ثلاثة			
هل فكرت بترك الدراسة بحثًا عن عمل أو طلبت أسرتك ذلك؟	نعم	لا					

رابعًا: محور الأثر الاجتماعي

السؤال	خيارات الإجابة					
هل تشجع أسرتك ذهابك إلى المدرسة؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل حاولت أسرتك منعك من الذهاب إلى المدرسة؟	نعم	لا				
في حال الإجابة بنعم: ما السبب؟	الخوف من تعرضي لخطر ما	موقع المدرسة البعيد	العجز عن تغطية نفقات الدراسة	اعتقادها أن الدراسة لم تعد ضرورية	معارضة تعليم الفتيات	أخرى
هل تهتم أسرتك بمتابعة مستواك الدراسي؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل تهتم أسرتك بمتابعة مشاكلك في المدرسة؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل تشارك أسرتك في أنشطة المدرسة؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل يوجد في مدرستك مجلس للآباء؟	نعم	لا				
هل ترى أن من المهم مواصلة الدراسة في جميع الأحوال؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			

خامسًا: محور بيئة المدرسة (بيئة التعليم)

السؤال	خيارات الإجابة			
هل تحب مدرستك؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما	
هل لديك أصدقاء جيدون في المدرسة؟	نعم	لا		
هل توفر لك المدرسة فرصة للاستمتاع بالوقت؟ (اللعب، الحفلات،...)؟	نعم	لا		
هل تدخل في شجار مع بعض زملائك؟	نعم	لا	أحيانًا	دائمًا
هل يتعامل معك المعلمون باحترام؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما	
هل يستخدم المعلمون العقاب البدني (الضرب) أثناء الحصة؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل تتعرض لألفاظ جارحة في المدرسة؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل تشارك في بعض الأنشطة المدرسية؟	نعم	لا		
هل طلب منك أحد في المدرسة المشاركة في نشاط خارجي؟	نعم	لا		
في حال الإجابة بنعم: ما نوع ذلك النشاط؟	حملة نظافة في الحي المجاور	دورات ثقافية	تظاهرات أو مهرجانات	أخرى
هل حاول أحد تجنيدك من خلال المدرسة؟	نعم	لا		
هل حاول أحد تشجيعك وزملاءك على الانخراط في التجنيد؟	نعم	لا		
هل يتحدث إليكم في طابور الصباح أشخاص غرباء من خارج المدرسة؟	نعم	لا		
في حال الإجابة بنعم: حول ماذا يتحدثون؟				

سادسًا: محور المرافق والخدمات

السؤال	خيارات الإجابة		
هل توجد خدمة صحية في المدرسة؟	نعم	لا	
هل توجد خدمة اجتماعية؟	نعم	لا	
هل توجد حمامات نظيفة؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما
هل تتوفر مياه نظيفة للشرب في المدرسة؟	نعم	لا	
هل يتوفر غذاء نظيف في المقصف (البوفيه)؟	نعم	لا	
كم عدد الطلاب في فصلك الدراسي؟	أقل من 25 طالبًا	ما بين 25 إلى 50 طالبًا	أكثر من 50 طالبًا

سابعًا: محور التحصيل العلمي

السؤال	خيارات الإجابة			
ما المواد التي لا تستوعب دروسها بشكل جيد؟ اذكر مادة واحدة أو مادتين				
هل يتم حل تمارين الكتاب في الصف؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل يتم تكليف التلاميذ بواجبات منزلية بشكل يومي؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل يراجع المعلم الواجبات بعد حلها؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل تتاح لك المشاركة وطرح الأسئلة في الصف؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل يتوفر هدوء في الصف يساعد على التركيز؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل يتم استخدام وسائل تعليمية في شرح بعض الدروس؟ (كالخرائط، والمجسمات وغير ذلك)	نعم	لا	أحيانًا	
هل يتم استغلال الوقت المخصص للحصة في شرح المادة؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل يتم شرح جميع الدروس المقررة؟	نعم	لا		
هل تتلقى تدريبًا على استخدام الحاسوب في المدرسة؟	نعم	لا	أحيانًا	
هل يوجد في المدرسة معلم لكل مادة؟	نعم	لا		
هل تتغيب عن حضور بعض الدروس؟	كثيرًا	أحيانًا	نادرًا	لا أتغيب مطلقًا

استمارة المقابلة مع أسر طلاب متسربين من الدراسة

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: .....

مكان الزيارة: .....

المحافظة: ..... المديرية: ..... القرية: ..... الشارع: .....

اسم عضو فريق البحث الميداني: .....

رقم تلفونه: .....

معلومات عن الطالب المتسرب

الاسم: .....

العمر : .....

النوع: ذكر ..... أنثى .....

مكان الميلاد: .....

المرحلة الدراسية الحالية التي كان يدرس فيها:ابتدائية ..... إعدادية ..... ثانوية .....

فترة التسرب: أقل من عام دراسي ..... أكثر من عام دراسي..... عامان دراسيان فأكثر .....

الوضع الحالي للطالب المتسرب (يعمل وأين يعمل؟): .....

عمل رب الأسرة: .....

مصدر دخل الأسرة: .....

حجم الأسرة (عدد أفرادها): ثلاثة أفراد ..... أربعة إلى سبعة أفراد ..... سبعة أفراد فأكثر .....

رقم التلفون (الموبايل): .....

معلومات عن المبحوث

نوع القرابة من الطفل المتسرب: أب ..... أم ..... أخ ..... أخت ..... آخر (عم، خال،...)_..... .....

استمارة المقابلة

السؤال	خيارات الإجابة						
ما سبب (أسباب) تسرب الطالب من الدراسة؟							
هل كانت أسرته موافقة على تركه الدراسة؟	نعم	لا					
<u>في حال الإجابة بنعم</u>: لماذا؟							
هل يمكن أن يعود مرة أخرى للدراسة؟	نعم	لا					
في أي الأحوال يمكن إعادته للدراسة؟ (للباحث: مثلاً تحسن الظروف الاقتصادية)							

استمارة المقابلة مع طلاب نازحين

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: .....

مكان الزيارة: .....

المحافظة: ..... المديرية: ..... القرية: ..... الشارع: .....

اسم عضو فريق البحث الميداني: .....

رقم تلفونه: .....

معلومات عن المبحوث (الطالب النازح)

الاسم: .....

العمر : .....

النوع: ذكر ..... أنثى .....

المنطقة التي نزح منها: .....

عام النزوح: .....

المرحلة الدراسية التي كان يدرس فيها قبل النزوح: ابتدائية..... إعدادية..... ثانوية.....

الوضع الحالي للطالب المتسرب (يعمل وأين يعمل؟):

يعمل فقط ..... يدرس فقط ..... يعمل ويدرس .....

عمل رب الأسرة: .....

مصدر دخل الأسرة: .....

حجم الأسرة (عدد أفرادها): ثلاثة أفراد ..... أربعة إلى سبعة أفراد ..... سبعة أفراد فأكثر .....

رقم التلفون (الموبايل): .....

استمارة المقابلة

السؤال	خيارات الإجابة				
ما سبب النزوح؟					
هل تعرضت المدرسة التي كنت تدرس فيها قبل النزوح لضرر أدى إلى إيقاف الدراسة فيها؟	نعم	لا			
هل التحقت بالدراسة مباشرة بعد النزوح؟	نعم	لا			
كم الفترة التي قضيتها قبل أن تلتحق بالدراسة مجددًا في المجتمع المضيف؟	أقل من فصل دراسي	فصل دراسي واحد	عام دراسي كامل	أكثر من عام دراسي	
ما الصعوبات التي واجهتها وأنت تحاول الالتحاق بالمدرسة في المجتمع المضيف؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	فقدان الوثائق الرسمية	انقضاء فترة التسجيل	الظروف المعيشية السيئة للأسرة	عراقيل إجرائية	أخرى
هل تمنحك المدرسة اهتمامًا خاصًّا كونك نازحًا؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما		
هل تشعر بالتمييز وعدم المساواة في التعامل من قِبل المدرسة؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما		
هل تمكنت من تكوين صداقات جيدة مع زملاء في المدرسة؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما		
هل تشعر بالارتياح لجو المدرسة؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما		

استمارة المقابلة الخاصة بالمعلمين في المدارس المتضررة

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: .....

مكان الزيارة: .....

المحافظة: ..... المديرية: ..... القرية: ..... الشارع: .....

اسم عضو فريق البحث الميداني: .....

رقم تلفونه: .....

معلومات عن المدرسة التي يعمل بها المبحوث

اسم المدرسة: .....

موقع المدرسة: .....

المنطقة التي تقع فيها المدرسة: ريف ..... مدينة .....

نوع المدرسة: أساسية ..... مختلطة ..... ثانوية .....

نوع الطلاب في المدرسة: بنين وبنات ..... بنين فقط ..... بنات فقط.....

التعرض لضرر مباشر بسبب النزاع: تعرضت ..... لم تتعرض.....

نوع الضرر الذي تعرضت له: .....

التوقف عن التدريس في المدرسة بسبب الضرر الذي تعرضت له: توقفت ..... لم تتوقف .....

مدة التوقف: أقل من فصل دراسي ..... فصل دراسي واحد .....

فصلان دراسيان ..... عام دراسي فأكثر .....

معلومات عن المبحوث

الاسم: .....

العمر : .....

النوع: ذكر ..... أنثى .....

مكان الميلاد: .....

الحالة الاجتماعية: متزوج ..... غير متزوج .....

المؤهل العلمي: ثانوية ..... دبلوم ..... بكالوريوس ..... لا يوجد .....

المرحلة التي يقوم بتدريسها: ابتدائية ..... إعدادية ..... ثانوية .....

نوع الطلاب الذين يدرسهم: بنين..... بنات.....

المادة (المواد) التي يدرسها: .....

سنوات التدريس: أقل من عام ..... عام إلى ثلاثة أعوام.....

ثلاثة إلى خمسة أعوام.....خمسة أعوام فأكثر

فترة التدريس الحالية: صباحية ..... مسائية .....

مصدر الدخل (في حال وجود مصدر دخل آخر من غير التدريس يتم ذكره):

حجم الأسرة التي يعولها (عدد أفرادها): ثلاثة أفراد ..... أربعة إلى سبعة أفراد .....

سبعة أفراد فأكثر.....

رقم التلفون (الموبايل): .....

أسئلة المقابلة

السؤال	خيارات الإجابة					
كم ساعة تدّرِس في اليوم الواحد تقريبًا؟	ساعة واحدة	ساعتين	ثلاث ساعات	أكثر من ثلاث ساعات		
هل تُنهي تدريس جميع أجزاء المنهج الدراسي المقرر؟	نعم	لا				
هل ترى أن التعليم يتأثر سلبًا بالنزاع؟	نعم	لا				
هل يؤثر النزاع على التحصيل العلمي للطلاب؟	نعم	لا				
هل يؤثر النزاع سلبًا على سلوك الطلاب في المدرسة؟	نعم	لا				
هل يؤثر النزاع على المعلم؟	نعم	لا				
ما أكثر تأثيرات النزاع سلبية على المعلم؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	التأثير الاقتصادي	التأثير الاجتماعي	التأثير النفسي	التأثير الأمني	أخرى	لا يوجد
هل تميل بسبب الوضع الحالي إلى ممارسة مهنة أخرى غير التعليم؟	نعم	لا				
هل يساعد التعليم الموجود حاليًّا في ظل النزاع على تنمية المهارات الخاصة لدى التلاميذ؟	نعم	لا				
هل يساعد التعليم على إكساب التلاميذ المعارف الضرورية؟	نعم	لا				

هل تتطرق في تدريسك لموضوعات متعلقة بالسلام ونبذ العنف؟	نعم	لا				
هل تتطرق إلى موضوعات سياسية مرتبطة بالنزاع؟	نعم	لا				
هل ترى أن المناهج الدراسية تتضمن محتوى متحيزًا؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل ترى أن الجهات المعنية بالتعليم تقوم بدورها؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل ترسل الجهات المعنية بالتعليم موجهين إلى المدرسة؟	نعم	لا				
هل تهتم الجهات المعنية بالتعليم بالاستماع إلى آرائكم بخصوص مشكلات التعليم؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
ما الأساليب التي تستخدمها في التدريس؟						
هل تعتمد على أسلوب التلقين في التدريس؟	نعم	لا				
هل تشجع تلامذتك على التفكير النقدي؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل تسمح لهم بالسؤال والنقاش أثناء الدرس؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			

كيف تقيم مستوى التحصيل العلمي لدى التلاميذ في المادة التي تقوم بتدريسها؟ **(يجب على الباحث أن يؤكد للمبحوث عند توجيه السؤال أن المطلوب ليس تقييمًا عامًّا لجميع المواد، وإنما لمادته فقط)**	مرتفع	متوسط	ضعيف	ضعيف جدًّا		
إذا كان مستوى تلامذتك ضعيفًا أو ضعيفًا جدًّا، فما السبب بتقديرك؟						
كيف تقيم قدرات تلامذتك على الفهم واستيعاب المعلومات؟	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدًّا		
كيف تقيم قدراتهم على الحفظ؟	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدًّا		
ما مدى تفاعلهم ومشاركتهم في الصف؟	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدًّا		
ما مدى التزامهم بأداء الواجبات المنزلية؟	مرتفع	متوسط	ضعيف	ضعيف جدًّا		
هل تلاحظ انتشار سلوكيات عنيفة بين تلامذتك؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل هم مشاغبون أثناء الدرس؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل يتابع أولياء الأمور مستوى أبنائهم الدراسي وسلوكهم؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
هل تعتقد أن الاختبارات الفصلية تعطي تقييمًا حقيقيًّا لمستوى الطلاب؟	نعم	لا	إلى حدٍّ ما			
ما أهم أوجه قصور الاختبارات؟						
كيف يمكن تقليل آثار النزاع على التعليم،من وجهة نظرك؟						

حرب التجهيل

دراسة ميدانية عن تأثير النزاع المسلح على الوصول للتعليم في اليمن 2020 - 2021

منذ أكثر من ست سنوات والنزاع المسلح في اليمن يلحق أضرارًا متزايدة بقطاع التعليم، ويتسبب بكوارث لا حصر لها، طالت جميع عناصر المنظومة التعليمية، ولم يتوفر إلا القدر اليسير من البنى والهياكل والسياسات التي يمكن الرهان عليها لإنقاذ التعليم في المستقبل. وفي الواقع، يمثل النزاع بحد ذاته انتهاكًا جوهريًّا لحقوق الأطفال، بما فيها الحق في التعليم، حيث يؤدي إلى تقويض المنظومة التعليمية، وحرمان الآلاف من التلاميذ من الالتحاق بالتعليم، ويحرض على انقسام السياسات الخاصة بالتعليم بين جميع أطراف النزاع المسلح.

تتناول هذه الدراسة التأثيرات المتعددة للنزاع المسلح في اليمن منذ اندلاعه في سبتمبر/ أيلول 2014، على التعليم الحكومي العام باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية التي لحقتها أضرار الحرب، فتلقي الضوء على التأثيرات التي لحقت بالنظام التعليمي والعملية التعليمية والبنية المادية للمرافق والمنشآت التعليمية في عدد من المدارس الأساسية والثانوية في ثمان محافظات يمنية إضافة لأمانة العاصمة، وتَتَبّع تداعيات كل ذلك على التلاميذ والمعلمين عبر تحليل المعطيات الميدانية . كما تتناول ظاهرة النزوح -نزوح التلاميذ مع أهاليهم على وجه التحديد- كإحدى الظواهر المرتبطة بالنزاع المسلح، إضافة إلى تناول ظاهرة التسرب المدرسي الذي فاقمه النزاع المسلح.

كما تحتوي الدراسة على مجموعة من التوصيات الموجهة للمجتمع الدولي منها دعم التعليم ، ودعوة أطراف النزاع لوقف الاعتداء على المدارس . ودعت التوصيات كذلك الجهات المعنية بالتعليم في اليمن إلى تحمل مسؤوليتها في التخفيف من آثار النزاع على التعليم . ووجهت الدراسة أيضاً توصيات لأطراف النزاع المسلح في اليمن أهمها وقف جميع أشكال الهجمات على المدارس ووقف استهداف الطلاب والمعلمين والعاملين في قطاع التعليم.